الدكتور نوري طالباني

منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي





منطقة كركوك
ومحاولات تغيير واقعها القومي

منطقة كركوك
ومحاولات تغيير واقعها القومي

الدكتور نوري طالباني

* منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي.
* تأليف: د. نوري طالباني
* الطبعة الثانية ١٩٩٩ م.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ﴾

سورة الحج (الآية ٤٠)



المحتويات

الفصل الثالث:

محاولات تعريب منطقة كركوك ٤٧



تقديم

سرّني كثيراً تلبية دعوة الدكتور نوري طالباني لكتابة تقديم لدراسته القيّمة المتعلقة بالتغيير الديموغرافي لمنطقة كركوك. لقد جاء في آخر تقرير للمبعوث الدولي الخاص بمسألة حقوق الانسان في العراق «ماكس ڤان در شتويل»، أن العراق لا يزال يأتي في مقدمة الدول التي يُمارس فيها الاضطهاد والارهاب بأبشع صوره. وتوجد حالياً في ايران والمملكة العربية السعودية وتركيا مئات الآلاف من اللاجئين. كذلك يعيش حالياً في الاردن عشرات ألوف آخرين هم في حالة لجوء فعلي، فضلاً عن جميع الذين أُبيدوا أو اضطروا الى إختيار حياة المنفى. ولكن توجد بجانب هؤلاء أعدادٌ لا تحصى رُحّلوا جبراً من الاماكن والمناطق التي كانوا يتوطنون بها سابقاً. إن أبناء منطقة الاهوار في جنوب العراق ليسوا وحدهم الذين تعرضوا للترحيل من قبل نظام صدام؛ فقد سبقهم في ذلك أبناء منطقة كركوك وفق سياسة مقصودة، كما يوضحها لنا الدكتور طالباني في دراسته الخاصة بهذه المنطقة المختلطة سكانياً.

لقد باشر البعثيون بعد سيطرتهم على السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٦٨، بتنفيذ عمليات ترحيل في هذه المنطقة. وادت تلك العمليات الى نقل عشرات الألوف من العوائل الكردية من منطقتهم، ليعيشوا منفيين في مناطق اخرى. ان هذه الاساليب الشنيعة التي هي من اسوأ مخلفات «جوزيف ستالين» لم يتردد الغرب في إدانتها في حينه.

ومارس النظام هذه السياسة بشكل فظيع ضد الكرد. وتُشكّل هذه الممارسة حرجاً كبيراً للنظام الذي سيحل محل النظام الحالي في العراق. أو هل يكون بوسع الذين أُجبروا على ترك بيوتهم وأراضيهم من العودة اليها، كما نُطالب بذلك الآن بشأن الحالة في البوسنة؟ أم ان سياسة التطهير العرقي التي نفذها النظام العراقي في منطقة كركوك ستصبح أمراً مباحاً بعد مرور فترة من الزمن عليها؟

لقد قدم الدكتور طالباني خدمة قيّمة للعالم في كشفه عن سياسة التطهير العرقي التي مارسها نظام صدام ضد أبناء الشعب الكردي في منطقة كركوك.

إن هذه الجريمة يجب ان تُضاف الى قائمة الجرائم الاخرى التي ارتكبها صدام ضد الانسانية. ونأمل ان يأتي يوم يدفع فيه ثمن ما ارتكب من جرائم بحق الجميع.

لورد ايڤبري
رئيس مجموعة حقوق الانسان
في البرلمان البريطاني
لندن، نيسان ١٩٩٥

المقدمة

كانت منطقة كركوك الغنية بحقولها النفطية وسهولها الواسعة الخصبة، أحد العراقيل أمام إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية في العراق. واذا كان موقعها الجغرافي ووقوعها على الطريق الرئيسي الذي يربط الأناضول بايران والعراق سبباً أساسياً لتوطين التركمان فيها من قبل الدول التي حكمت المنطقة سابقاً، بهدف حماية الطريق الاستراتيجي والتجاري المذكور، فان اكتشاف النفط فيها بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى يأتي في مقدمة أسباب ضمها كجزء من ولاية الموصل العثمانية الى المملكة العراقية، التي تأسست عام ١٩٢١. وكانت هذه الاسباب جميعاً وراء المحاولات المستمرة التي استهدفت تغيير الواقع السكاني فيها فيما بعد، وبصورة أخصّ منذ سنة ١٩٦٣.

لدراسة المحاولات السابقة والممارسات اللاحقة لتغيير الحالة القومية لمنطقة كركوك، ينبغي الاشارة أولاً، ولو بصورة مختصرة، الى جغرافية المنطقة وما شهدت من تغيرات عبر التاريخ واعطاء فكرة عن الحالة السكانية فيها. ويؤدي إجراء مقارنة بين ما كان عليه الوضع سابقاً، وما آل اليه بعد تلك المحاولات والممارسات، الى اعطاء فكرة حقيقية عنها.

لقد اعتمدنا في سرد المعلومات عن تأريخ المنطقة وماضيها وجغرافيتها على المصادر المعروفة بموضوعيتها وعلميتها الخالصة، تركية

كانت أو عربية أو كردية أو غربية. إن مؤلف الموسوعة العثمانية (قاموس الاعلام)، المؤرخ والرحالة التركي شمس الدين سامي الذي زار منطقة كركوك قبل قرن من الزمان ودوّن معلومات دقيقة عنها لا يمكن أن يكون مناصراً للكرد. وكذلك الأمر بالنسبة للباحث العراقي شاكر خصباك المعروف بنزاهته العلمية التي يصعب التشكيك بها، أو بالنسبة للعديد من البحاثة الغربيين الذي ألّفوا القسم الخاص بكركوك من دائرة المعارف الاسلامية باللغة الفرنسية، بعد تدقيقهم وتمحيصهم لآراء الكثيرين من المؤرخين والمختصين الآخرين، القدامى منهم والمحدثين. ويصح القول ذاته بالنسبة للعالمين الكرديين المرحومين محمد أمين زكي وتوفيق وهبي. هذا فيما يتعلق بالفصل الاول من هذه الدراسة الذي حاولنا فيه إعطاء فكرة سريعة عن تأريخ المنطقة وجغرافيتها والاوضاع السكانية والادارية فيها قبل المباشرة بتغيير الاوضاع السكانية فيها فيما بعد.

أما الفصل الآخر والأهم من الدراسة فهو مخصص لبيان ممارسات الأنظمة العراقية التي حاولت بصورة جدية ومكشوفة العمل على تغيير الواقع السكاني فيها. لقد وجدت في البداية، والحق يُقال، بعض المصاعب في جمع المعلومات الدقيقة عن تلك الممارسات، خاصة خلال العقدين الأخيرين، بسبب صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية السرية التي تكشف عنها. ولكن انتمائي للمنطقة ولمدينة كركوك بالذات، ومتابعتي لتلك الممارسات منذ أن بدأ النظام العراقي الحالي بتنفيذ سياسته في هذا المجال، فضلاً عن أنها كانت تُنفذ علناً وجهاراً وتصدر بشأنها قرارات رسمية تُنشر أغلبها في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) للدولة العراقية، بالاضافة الى اطلاعي على العديد من الوثائق الاخرى السرية، بما فيها بعض الاحصاءات عن العراق وعن المنطقة، وحصولي على بعض الدراسات التي هيأها عن المنطقة الكردية باحثون وهيئات كردية، ذللت لي الكثير من تلك الصعوبات والعراقيل.

لقد حاول النظام إبقاء الوثائق والأوامر والتوجيهات الصادرة عن الجهات العليا في الدولة سرية بعيدة عن متناول يد الأشخاص الذين لا يُعتبرون جزءاً منه، لذلك بقيت معظم تلك القرارات والأوامر السرية الصادرة عن مؤسسات (مجلس قيادة الثورة) و (لجنة شؤون الشمال) و(مجلس الامن القومي) وأجهزة الامن والمخابرات والاستخبارات العسكرية والأجهزة الحزبية والادارية في المنطقة بعيدة عن متناول الآخرين، باستثناء الجزء اليسير منها الذي تسرّب بصورة أو أخرى الى علم التنظيمات السياسية الكردية. ولكن الرياح تجري أحياناً بما لا تشتهي السفن. فقد انتقلت الى حيازة (البيشمركه) الكرد معظم الوثائق والتقارير والاحصاءات السرية التي كانت محفوظة إبّان إندلاع انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، في خزائن تلك الأجهزة ومؤسساتها في كردستان. وقد قُدِّرت أوزان تلك الوثائق والملفات الخاصة بالاحزاب والمنظمات الكردية السرية منها والعلنية وبالافراد، للفترة من ١٩٤٦ حتى نهاية عام ١٩٩٠، بعشرات الأطنان، وصل أكثر من عشرين طناً منها الى مكتبة الكونگرس الامريكي عام ١٩٩٢، بهدف توثيقها تحت إشراف منظمة (Middle East Watch) ومراقبين من الكرد. وقد بلغ عددها بعد تدقيقها وتوثيقها أكثر من خمسة ملايين صفحة. ويتبيّن من الدراسات الاولية لتلك الوثائق التي أجرتها المنظمة المذكورة والمتعلقة بوجه خاص بعمليات (الأنفال)السيئة الصيت، أنها تضم معلومات مذهلة عن ممارسات النظام المروعة، ليس فقط بشأن أعمالها واجراءاتها الهادفة الى تغيير الحالة القومية في منطقة كركوك والمناطق الكردية الاخرى في محافظتي الموصل وديالى، بل كذلك عن جرائم منظّمة ارتكبها النظام تدخل ضمن مفهوم جريمة الابادة البشرية التي نظمت أحكامها إتفاقية باريس المبرمة في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٤٨.

أما الاحصاءات الخاصة بعدد القرى الكردية التي جرى تدميرها فيما بعد وعن المنشآت التي كانت موجودة فيها، من مساجد ومدارس ومراكز صحية، بالاضافة الى عدد البيوت في كل قرية أو قصبة، وعن الأحياء العديدة التي بناها النظام في مدينة كركوك لاسكان الوافدين اليها ـ وهو المصطلح الذي يُطلق عادة على عشرات الألوف من العوائل العربية التي جُلبت من وسط العراق وجنوبه لتوطينها فيها ـ فهي مُستمَدة من الوثائق الحكومية الرسمية والدراسات التي أُعدت في ضوئها من قبل هيئات كردية.

ويجب القول منذ الآن إن هذه الدراسة ما كان لها أن تظهر، لولا المساعدات والملاحظات القيّمة التي أبداها لنا العديد من الاصدقاء من مختلف الاتجاهات السياسية ومن مختلف القوميات. كما نتوجه بالشكر والامتنان للهيئات الكردية التي قدمت لنا الكثير من الوثائق السرية، فلولاها لتعذر علينا تقديم هذه الدراسة بهذه الصورة المقترنة بالاحصاءات.

الدكتور نوري طالباني
لندن في ٨/ ١/ ١٩٩٥

مقدمة
الطبعة الثانية

كان للاهتمام الذي حظي به هذا الكتاب بعد صدور طبعته الأولى، ونفاد نسخه خلال فترة قصيرة نسبياً، سبباً من بين أسباب اخرى دفعنا للتفكير باعادة طبعه ثانية. وبصدد إهتمام المختصين بشؤون المسألة الكردية بما جاء في الكتاب، نشير الى ما كتبه أحدهم في وصفه إيّاه «بالجريء والنادر، لكشفه عن معلومات خطيرة عن منطقة كركوك، ومعالجته المأساة التي تعرّض لها أبناء المنطقة بموضوعية تامة، كل ذلك بهدف التنقيب عن الحقيقة وتصحيح ما هو سائد في بعض الأوساط».

كذلك كان للملاحظات القيّمة وبعض المعلومات الجديدة في مسائل تفصيلية محددة والتي نشرها بعض المطّلعين على أوضاع المنطقة بعد صدور الكتاب وبصدده، حافزاً آخر شجعنا لاعادة النظر فيه على ضوء تلك المعلومات الجديدة. ولكن عدم إدراج التقديم الذي كتبه اللورد ايڤبري للكتاب، والذي تعذّر نشره فيه بسبب وروده لنا بعد إكمال عملية الطبع، كان سبباً رئيسياً جعلنا نفكر جدياً باصدار هذه الطبعة الجديدة. إن عبارات اللورد ايڤبري المساندة والمؤيدة لكفاح الشعب العراقي بعربه وكرده وأقلياته الاخرى التي وردت في (تقديمه)، يجب ان تجد لها مكاناً بارزاً في مقدمة الكتاب، عرفاناً بجميل هذا الانسان الذي

كرّس وما يزال معظم نشاطاته من أجل الدفاع عن حقوق الانسان في كل مكان، خاصة في البلدان التي تُنتهك فيها تلك الحقوق بقساوة ووحشية.

إن سياسة التطهير العرقي ـ حسب تعبير اللورد ايڤبري ـ التي إتّبعها النظام الدكتاتوري في منطقة كركوك تستحق بل تستوجب الادانة الصريحة والواضحة من قبل جميع الاطراف السياسية للمعارضة العراقية، إن كانت مهتمة حقاً باستعادة ثقة الشعب الكردي بها.

ونجد في هذا الميدان موقفين متناقضين يجب ان تقتدي تلك الأطراف بأحدهما. موقف مشرّف للرئيس الچيكي ڤاكلاف هاڤل الذي طلب المغفرة لشعبه من خطيئة التسبب في آلام الأقلية الألمانية في چيكوسلوڤاكيا، عندما جرى تهجيرها إنتقاماً بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، علماً بأن الكرد كانوا دائماً من ضحايا الأنظمة العراقية المختلفة. وموقف آخر هو لطارق عزيز أحد أقطاب النظام الدكتاتوري في بغداد، الذي قال بصلافته المعروفة لوفد كردي كان موجوداً في العاصمة العراقية في أواسط عام ١٩٩١، للتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية. فقد قال طارق عزيز للوفد عندما كانوا بصدد بحث مستقبل منطقة كركوك: «نعرف جيداً ان هذه المنطقة كردية، ولكننا لا نعطيكم إلا حقاً واحداً فيها، هو البكاء عليها عندما تمرّون عبرها»!

إن أبناء منطقة كركوك المشردين حالياً في كل مكان لم يتوقفوا ولن يتوقفوا، ومعهم كل الشعب الكردي، في الكفاح من أجل العودة الى ديارهم، لأنهم مرتبطون بها وبكل ما هو موجود فيها. وللتدليل على مدى تمسك أبناء المنطقة بأرضهم، نشير الى موقف أبناء عشيرة (هه مه وه ند) الكردية التي تقطن المنطقة. فقد تمّ ترحيلهم الى ليبيا من قبل السلطات العثمانية قبل قرن ونيّف، ولكنهم عادوا الى وطنهم مشياً على الاقدام، رغم ان كثيرين منهم لاقوا حتفهم وهم في طريق عودتهم الى وطنهم.

إن الانسان يكون سعيداً بالعيش في المكان الذي يعتقد أنه ورث خصائصه وتأريخه عبر الزمن. وهو يستطيع ان يغفر ولكنه لا ينسى، لأن النسيان فوق إرادته. نأمل ان يدرك هذه الحقيقة الذين سيتولون حكم العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري القائم، حتى لا يجنوا الخيبة لأنفسهم ولا الدمار الزائد لبلادهم.

المؤلف
أواسط آذار / ١٩٩٦



الفصل الأول
نبذة عن تاريخ منطقة كركوك وجغرافيتها

تعتبر منطقة كركوك الواقعة بين جبال زاگروس ونهريّ الزاب الصغير ودجلة وسلسلة جبال حمرين ونهر سيروان (ديالى)، المنطقة نفسها التي كانت تعرف في العهد الساساني بـ (گه رمه كان GARMAKAN) أي بلاد أو موطن الـ (گه رم) أي الحار. ولا تزال التسمية نفسها تُطلق على المنطقة لحد الآن، مع تحوير بسيط في نهايتها (گه رميان).

ووردت التسمية نفسها في المصادر السريانية تحت اسم (بيث گرماي BETH GARMAI) المخفف الى (باگرمى BAGRME)، المعرب الى (باجرمى BAJRME) أو (جرمقان)، وتعني الـ (گه رم) أو بلاد الـ (گه رم) ايضاً[1] . وكانت المنطقة موضع اهتمام خاص من جانب جميع القوى والامبراطوريات التي احتلتها، لان طريق المواصلات والتجارة المار بسهولها الفسيحة كان يؤمّن لها الاتصال بالعالم الخارجي. ولأن الطريق المذكور لم يكن بعيداً عن الممرات والمضائق الجبلية المحاذية له، كمضايق (بازيان) و(باسه ره) و(سه گرمه) وغيرها، فقد اهتمت تلك القوى ببناء المواقع العسكرية في القصبات القريبة من الطريق، خاصة في مواقع (كفري) و (دوز خورماتو) و(داقوق) و(چم چمال) و(آلتون

١- توفيق وهبي. سفرة من (ده ربه ندى بازيان) الى (مله ى تاسلوجه). مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٥، ص٦.

كوبري/ پردى)، بالاضافة الى مدينة كركوك نفسها. ووضعت تلك الامبراطوريات حاميات عسكرية في تلك المدن والقصبات بهدف الدفاع عنها والمحافظة على طرق المواصلات بينها. وكانت تلك القلاع العسكرية تستخدم ايضاً كقواعد لحركات جيوش تلك الدول ضد اعدائها، كما اتخذت من تلك المواقع مراكز لجباية الرسوم الگمرگية من القوافل التجارية المارة عبر ذلك الطريق الآتية من غرب الاناضول او من سوريا، والمتجهة صوب المدن الواقعة في جنوب غربي ايران، كمدن سنه (سنندج) و(كرمنشاه) و(همدان) وغيرها، أو الى بغداد وغيرها من المدن العراقية.

ان (قاموس الاعلام) الذي يعتبر موسوعة تأريخية وجغرافية عثمانية مهمة، وقد نُشر في الآستانة عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦م، يحدد لنا موقع مدينة كركوك، مركز هذه المنطقة على الوجه الآتي :

« تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان وعلى بعد ١٦٠ كيلو متراً من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل، وسط تلول عديدة متحاذية وبجانب واد وسيع يسمى وادي (آدم). وهي مركز إيالة سنجاق (شه هرزور)، ولها من النفوس (٣٠٠٠٠) نسمة، وفيها قلعة و٣٦ جامعاً ومسجداً و(٧) مدارس و(١٥) تكية و زاوية و(١٢) خاناً و(١٢٨٢) دكاناً وحانوتاً و(٨) حمامات. . . ». ثم يتطرق واضع الموسوعة العثمانية المذكورة الى الحالة القومية والاجتماعية في مدينة كركوك ويقول «ان ثلاثة أرباع الأهالي هم من الكرد، والبقية من الترك والعرب وغيرهم. ويقيم أيضاً في المدينة ٧٦٠ يهودياً و ٤٦٠ كلدانياً».(٢)

٢- قاموس الاعلام باللغة التركية. تأليف شمس الدين سامي. مطبعة مهران. استانبول ١٣١٥ هـ /١٨٩٨م؛ راجع أيضاً. هه لكه وت حكيم، كركوك مدينة النار والنور. مجلة (چريكه/ الصرخة) الصادرة في لندن، العدد الثالث، آب ١٩٨٤، ص ١٤ وما بعدها.

وتشير دائرة المعارف الاسلامية (Encyclopedie de l'Islam) التي ألّف ما يتعلق بـ (كركوك Kirkuk) في الجزء الخامس منها، المستشرق كرامرز (J.H.Kramers)، ثم اضاف اليها المستشرق (توما بوا Thomas Bois) ملاحظات هامة، قبل اعادة طبعها ثانية، تشير الى حدود منطقة كركوك كالآتي : « يحدها من الشمال الغربي نهر الزاب الصغير، وفي الجنوب الغربي جبل حمرين، ومن الجنوب الشرقي نهر ديالى، وتقع جبال زاگروس على حدودها الشمالية الشرقية ».(٣)

وفي اشارتها الى آراء المؤرخين والمختصين الذين تطرقوا الى اسم كركوك، ورد في الموسوعة المذكورة ان كلاً من (جاد S.H.Gadd) و(سدني سميث S.Smith) يعتقدان ان مدينة (أرّفا ARRAFA) القديمة كانت تحتل موقع مدينة كركوك الحالية.(٤) ثم تضيف ان الساسانيين كانوا يطلقون عليها اسم (گه رمه كان GARMAKAN) الذي سبقت الاشارة اليه. وجاء فيها ايضاً ان المنطقة تعرضت في عهود الامبراطوريتين البابلية والآشورية الى هجمات الشعوب الجبلية الساكنة في شمالها الغربي. وقد عاش الگوتيون في المنطقة نفسها، واتخذوا من مدينة (آرابخا) مركزاً لهم، ويعتقد انها مدينة كركوك الحالية.(٥) والراجح ان الگوتيين إجتاحوا اولاً بلاد آشور ثم اندفعوا نحو الجنوب حيث مركز الامبراطورية الأكدية،

٣- دائرة المعارف الاسلامية باللغة الفرنسية:
Encyclopedie de l'Islam, Nouvelle édition, etablie avec le concours des Principaux Orientalistes, Tome V, Paris, G.P. Maisonneuve & Larose; Voir Kirkuk, Par J.H.Kramers et Th.Bois, p149 et suiv.
راجع أيضا هُه لكه وت حكيم. المصدر السابق.

٤- C.J.Gadd, Revu. d'Assyr. et d' Archeol, Orient, 1926.

٥- ليلى نامق جاف. كركوك: لمحات تأريخية. مطبعة خه بات. اربيل بكردستان العراق، ١٩٩٢، ص١٨.

ولكن حكمهم اقتصر في نهاية الأمر على المناطق الشمالية من هذه البلاد.

ويعتقد السيد عبدالرزاق الحسني ان الذي انشأ مدينة كركوك هو (سردنابال) ملك الآشوريين، مستنداً في ذلك على بعض المصادر السريانية، في حين يذهب الدكتور شاكر خصباك الى ان الگوتيين هم الذين شيدوا هذه المدينة. (٦)

وهناك آراء عديدة بشأن أصل تسمية كركوك وإشتقاقها. فذهب العالمان الأثريان العراقيان طه باقر و فؤاد سفر، الى ان اسم كركوك انحدر من (گرگر)، وهي اسم بقعة النار الملتهبة خارج كركوك. (٧)

ووردت في المصادر الآرامية اشارة الى أصل تسمية كركوك بصورة (كرخا ـ د ـ بيث سلوخ GARKHA DE BETH SELOOK) أي مدينة السلوقيين. ولكن الدكتور جمال رشيد احمد يذهب الى الاعتقاد ان تسمية كركوك لا يمكن ان تعتبر اختزالاً للتسمية الآرامية المذكورة التي تطورت في العهد الاسلامي الى (كرخيني)، لأن هذه المدينة « وجدت قبل هذا التأريخ باسم (گرگر) كتقليد لصوت نيران منابع النفط الموجودة في هذه المنطقة التي سميت فيما بعد (بابا گرگر) التي كانت محيطة بمعبد (أناهيتا ANAHITA) قديماً». (٨)

٦- عبدالرزاق الحسني. العراق قديما وحديثا. مطبعة العرفان. صيدا ١٩٥٦؛ الدكتور شاكر خصباك. الكرد والمسألة الكردية. بغداد ١٩٥٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٧- طه باقر وفؤاد سفر. المرشد الى موطن الآثار والحضارة. الرحلة الرابعة. اصدار مديرية الفنون والثقافة الشعبية في وزارة الثقافة والارشاد العراقية. بغداد ١٩٥٩، ص ٨٠.

٨- د. جمال رشيد احمد. دراسات كردية في بلاد سوبارتو. بغداد ١٩٨٤، دار آفاق عربية للصحافة والنشر. ص ٣٠ و ٣١.

اما المؤرخون العرب القدامى، فلم يشر احدهم الى اسم كركوك، باستثناء ياقوت الحموي الذي أشار الى قلعة باسم (كرخيني).[٩] وقد ذكر المؤرخ الاسلامي ابن الاثير في كتابه (الكامل) اسم بلد باسم (كرخيني) ايضاً.

وخلال العهد الاسلامي، كان إسم العراق يُطلق على المناطق الواقعة بين البصرة والأهوار جنوباً، حتى تكريت وحلوان شمالاً، بينما كان يُطلق إسم إقليم الجبال على المناطق الواقعة شمال العراق بحدوده الجغرافية المذكورة. أما المساحات التي تقع بين الحديثة وتكريت جنوباً حتى الموصل شمالاً، فكانت تُعرف باسم إقليم الجزيرة أو ديار بكر. وكانت منطقة كركوك جزءاً من إقليم الجبال الآنف الذكر.

ويذهب العلامة توفيق وهبي الى «ان كركوك مدينة قديمة، وهي اقدم ذكراً في المسمارية من مدينة اربيل، و ان أقدم ما لدينا من المعلومات الخاصة بكركوك هو ما جاء في التقويم الجغرافي المشهور عن ممتلكات سرجون الأكدي (٢٥٣٠ ـ ٢٤٧٣ ق. م) من اسم بلاد (أرَّپخ) وقد شخصت بمدينة كركوك، وان اسم كركوك بقي بهذا الشكل الى عهد الماديين. ويرى بعض المؤرخين ان ذكر مدينة كركوك (أرَّپخ) جاء ضمن المدن التي مرّ بها الإسكندر اثناء زحفه من اربيل الى بابل (٣٣٠ ق.م)، ومن الكتّاب القدماء الذين دونوا وصف منطقة كركوك، (سترابو ٦٣ ـ ١٩ ق.م) الذي اورد اسم الاقليم (ارتگيني)، الا أن بعض المفسرين يرون ان الاسم المذكور استنساخ مغلوط لـ (اديا بيني)، بل اظنه استنساخاً مغلوطاً لكلمة اخرى هي (گركيني) التي كانت في زمن (سترابو) على ما ارى مملكة عاصمتها المدينة التي نسميها اليوم (كركوك)، وارى ايضاً ان الاسم (گركيني) الذي لا أشك انه منحوت، يعود للدور الاغريقي، وانه مشتق من اسم (گرك) وكان موجوداً قبل زمن

٩- ياقوت الحموي. الجزء الرابع من معجمه. ص ٢٧٦.

(سترابو) ولأن (سلوقوس) الذي أُدخل اسمه عند الآراميين في تركيب (كرخ ـ د ـ سلوخ) يجب ان يكون احد السلوقيين الاربعة الذين حكموا بين (٣١٢ ـ ١٧٥ ق.م). ان التسمية ربما كانت وُضِعت في زمن (سلوقوس كالينيكوس) (٢٢٦ ق.م) الذي يُحتمل ان يكون قد حصّن كركوك او أعاد تحصينها، الا انه كانت هناك في حوالي الربع الاخير من القرن الثاني قبل الميلاد اسرة سكائية حاكمة عاصمتها تسمى (كرك) او (كرخ)، وهي المذكورة في السجلات الكنسية بـ (كرخ ـ د ـ سلوخ) والمعروفة اليوم بـ (كركوك)، وان منطقة كركوك لابد كانت تسمى في تلك القرون باسم (گركيني)، من «گرك»، باضافة اداة (يني ene) اليه وذلك أثناء العهد المسيحي حيث كانت هناك مملكتان متجاورتان تملكان استقلالاً داخلياً ضمن الامبراطورية الفرثية : مملكة (اديا بيني) وعاصمتها اربيل ومملكة (گركيني) وعاصمتها (كرك) اي كركوك، وكانت المملكتان موجودتين في بداية الحكم الساساني (النصف الاول من القرن الثالث الميلادي). ويبدو ان منطقة كركوك كانت تسمى (كركيني) و بلفظ (كرخيني) الآرامي الذي كان بصيغة (كرخيني) في القرن السابع الهجري، فذكره ياقوت (١٢٢٨ م) بهذا الاسم ». ثم يضيف العلامة وهبي «ان اسم كركوك كان (كرك)، بالآرامية (كرخ)، وان (كى ره ك) مشتق من لفظ (كار) الآشوري ومعناه (القلعة، القرية المحوّطة) ومن اللاحقة (ak) المعروفة. فيظهر ان (الماد) هم الذين شكلوا كلمة (كى ر ـ ه ك) بمعنى (القرية المحوطة بالمواد المكونة اي بالسور)، تلفظها الآراميون بعد ذلك بشكل (كرخ)، وكانت تسمى بذلك الاسم حتى العهد الاسلامي».(١٠)
ثم يقول العلامة وهبي ان اول من اعلن وجود تقارب بين كلمتيّ (كرخيني) و(كركوك) هو العالم الالماني (هوفمان Hoffman) دون ان

١٠- توفيق وهبي. نقلا عن ليلى نامق جاف. المصدر السابق. ص ٣١ ـ ٣٢.

يذكر كيفية اشتقاق الاسمين من بعضهما البعض.[11] ويشير الاستاذ توفيق وهبي ايضاً الى محاولة العلامة مصطفى جواد استنباط اسم كركوك الذي يقول «اما بكركوك فالظاهر انها انتقلت من صورة (كرخيني) الى (كركي) ثم صُغِّرت على الطريقة الفارسية فاصبحت (كريك) وانتقلت الى كركوك».

ويلخص العلامة وهبي رأيه بشأن اشتقاق كركوك بما يلي: «اسم كركوك مشتق من (كه ره ك ـ القلعة) باضافة اللاحقة (uk) اليها بصورة مضاعفة، واوضحنا الاشتقاق الاول الذي كان في شكل (كه ره ك)، واما الاشتقاق الآخر الذي حدث بمرور الزمن باضافة اللاحقة (uk) المذكورة التي تستعمل للتصغير والتحبب والدلالة الى اللفظ المشتق الاول (كى ره ك)، فاستقر اسم كركوك بشكله الحالي على هذا الأساس».[12]

ويسرد كثير من المؤرخين معلومات عن هذه المدينة منذ العهد الساساني، حتى غزو (تيمورلنگ) لها الذي فتك بالكرد الذين كانوا يتوطنون فيها وفي المنطقة المحيطة بها، ودمّر جميع المناطق التي مرّ بها مع جيشه.[13] وبعد وفاة هذا الطاغية، قضى (الآق قوينلو) التركمان على بقايا دولة (قه ره قوينلو) التركمانية ايضاً، ثم سيطروا على المناطق الواقعة تحت

١١- هوفمان (G. HOFFMAN), في مؤلفه باللغة الالمانية. الجزء الثالث ١٨٨٠، نقلا عن دائرة المعارف الاسلامية. ص ١٤٧.

١٢- توفيق وهبي. المصدر السابق. ص ٣١.

١٣- تشير الانسكلوبيديا التركية (باللغة التركية Turk Ansiklopedisi), المطبوعة في (أنقرة) عام ١٩٧٢ في الجزء (٢٠) منها، ص ٤٩٥-٤٩٩ الى مهاجمة وتدمير تيمور لنك لمنطقة كركوك عام (٨٠٣ هـ ـ /١٤٠٣م) في عهد الامارة الجلائرية الكردية وأن المنطقة وجميع القرى التابعة لها مع مدينة (طاووخ TAVUK) التي كانت مركزا لها. قد دمرت تماما في عهد أحمد جلايري الكردي. وتذكر أيضا ان هذه الامارة الكردية تشكلت في كركوك وحواليها عام ٥٦٤ هـ ـ من قبل (بابا أردلان) المنسوب الى فخذ (مامولي MAMOLI) التابع لعشيرة (گوران) الكردية.

نفوذهم، ومنها منطقة كردستان. ثم استولى الصفويون على كردستان، وكان ذلك في عهد الشاه اسماعيل الصفوي، فكان عهد الصفويين، كعهديّ (الآق قوينلو) و (قه ره قوينلو) التركمان، عهد ظلم وتدمير للمنطقة. فقد حاولت جميع هذه القوى الاجنبية التي احتلت كردستان القضاء على الامارات الكردية الموجودة فيها الواحدة بعد الاخرى. وحاولت هذه القوى التي كانت تدين بالمذهب الشيعي (القزلباشي) الباطني احلال هذا المذهب في كردستان، خاصة وان الكرد كانوا من اهل السنة، فلم يكونوا محل ثقتهم. [١٤] ويمكن اعتبار تأريخ احتلال كردستان من قبل هذه القوى بداية لعملية توطين التركمان في المنطقة.

اما الاتراك العثمانيون الذين احتلوا المنطقة بعد طرد الصفويين منها، فكانت سياستهم تميل في البداية الى ارضاء الكرد واستمالتهم بقصد إثارتهم ضد الصفويين الشيعة، لذلك استطاع الامراء الكرد، بعد وقوع كردستان تحت النفوذ العثماني استرداد معظم مناطقهم، ومن بينها منطقتا اربيل وكركوك، حيث استردهما سيد شاه علي بگ، امير امارة سوران. [١٥]

لقد كانت كردستان خلال فترة طويلة مسرحاً للقتال والحروب التي وقعت بين الصفويين الشيعة الذين كانوا يتخذون من تبريز عاصمة لهم، والعثمانيين السنة، خاصة في عهد الشاه طهماسب والشاه عباس والشاه طهماسب قلي خان المعروف بـ (نادر شاه)، والسلطانين العثمانيين سليمان القانوني ومراد الرابع. وكان موقع كركوك الجغرافي المهم وقت السلم والحرب معاً سبباً أساسياً لاحتلالها او محاولة استردادها من قبل تلك القوى التي تتابعت على احتلال المنطقة.

١٤- محمد امين زكي. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. ترجمة محمد علي عوني. الجزء الاول. الطبعة الثانية. بغداد ١٩٦١ ص ١٦٤.
١٥- نفس المصدر. ص ١٦٦.

الفصل الثاني
تاريخ توطين التركمان في المنطقة

شعر الباب العالي في الآستانة، كما شعر الصفويون من قبلهم بعد احتلالهم لكردستان، باهمية خط المواصلات والتجارة الرئيسي الذي كان يربط الآستانة والاناضول بايران والعراق، المار عبر كركوك.[١٦] لذلك حاول الطرفان السيطرة على هذا الخط لأهميته السوقية وقت الحرب، ولأهميته التجارية وقت السلم وفترات الصلح بين الامبراطوريتين المتنازعتين. وقد شجع كل طرف منهما رعاياه من جنود وغيرهم على الاستقرار في المدن والقصبات الموجودة على جانبي الخط المذكور، والتي تتواجد فيها المواقع والحاميات العسكرية. ويبدأ هذا الخط شمالاً من (تلعفر) والموصل ثم يمر عبر اربيل ـ آلتون كوپري (پردى) ـ كركوك ـ وداقوق وكفري، ثم يتفرع الى خطين أحدهما يستمر حتى يصل بغداد جنوباً، بينما ينتهي الآخر بمدينة خانقين أو مندلي، بالقرب من الحدود العراقية ـ الايرانية الحالية. ثم يستمر الخط ذاته داخل الحدود الايرانية حتى كرمنشاه وهمدان وغيرهما من المدن الايرانية. ويقول المؤرخ

١٦- ورد في الانسكلوپيديا التركية. المصدر السابق. ان كركوك كانت واقعة على طريق القوافل التجارية بين الموصل وبغداد وتبريز. المدينة التجارية الهامة والعاصمة السياسية للصفويين.

العراقي السيد عبد الرزاق الحسني أن تركمان هذه المناطق هم «من جملة القوات التي كانت في جيش السلطان مراد الرابع الذي استرد العراق من الصفويين سنة ١٦٣٨م، وقد مكثوا في هذه البقاع لمحافظة خط الاتصال بين الايالات التركية الجنوبية وايالاتهم الشمالية».(١٧) والملاحظ ان الانسكلوبيديا التركية تستعمل كلمة (الاتراك) بدلاً عن (التركمان) الذين يقطنون هذه المناطق، دلالة على كونهم من بقايا الأتراك العثمانيين في المنطقة.(١٨)

لقد كان الحكم في معظم هذه المناطق بيد العسكر الذين لم تكن تربطهم صلة مباشرة بسكانها الاصليين من الكرد. واخذ البعض من افراد هذه الحاميات العسكرية الذين استقروا نهائياً مع عوائلهم في تلك المدن والقصبات، يتعاطى التجارة فيها أو يمارس الحرف التي كان يمتهنها. وقد سهّل وجود السلطة بأيديهم عملية توطينهم واستحواذهم على الاراضي الزراعية او ممارسة صنوف التجارة او الحرف اليدوية. وادى استقرارهم في تلك المدن والقصبات الى اختلاطهم بالسكان واقتباس عاداتهم وتقاليدهم، فتأثروا بهم وأثروا بدورهم فيهم، خاصة بعد نشوء علاقات المصاهرة والزواج بينهم.

وهناك رأي آخر يذهب الى القول ان تركمان العراق يمكن أن يكونوا من بقايا الجنود التركمان الذين خدموا العباسيين والاتابكيين والعثمانيين.(١٩)

أما التركمان أنفسهم فيقولون ان تأريخ نزوحهم الى العراق يعود الى

١٧- عبد الرزاق الحسني. المصدر السابق.

١٨- الانسكلوبيديا التركية. المصدر السابق.

١٩- الدكتور شاكر خصباك. العراق الشمالي. مطبعة شفيق. بغداد. ١٩٧٣ ص٢١١؛ ومحمد مجيد عارف. الاثنوغرافيا والأقاليم الحضارية. بغداد. ١٩٨٥ ص١١٩.

العهدين الأموي والعباسي، وقد تم استخدامهم بسبب مقدرتهم العالية في القتال، ولكنهم يقرّون بأن هذه المرحلة كانت مرحلة اتصال بالعراق وليس استيطان فيه، لذلك انصهر التركمان الذين نزحوا خلالها بين الاقوام المحيطة بهم.[20]

ثم يضيفون ان مرحلة استيطانهم الحقيقية في العراق بدأت في العهد السلجوقي، ثم اتسعت في العهد العثماني. ولكن لا يمكن اعتبار العهد السلجوقي مرحلة استيطان للتركمان في المنطقة لأن دولاً وامارات كثيرة، معظمها كردية، تأسست فيها بعد زوال حكم السلاجقة، مما أدى الى إنحسار بقاياهم في المنطقة بصورة كبيرة.

وقد ورد في دائرة المعارف الاسلامية، بعد اشارتها لمختلف القوى والامبراطوريات التي تتابعت على حكم هذه المنطقة: «ان السادة الحقيقيين لهذه المنطقة كانوا رؤساءها الكرد المحليين لمنطقة (اردلان)، وان السلطة العثمانية استطاعت فيما بعد فرض سيطرتها على هذه المدينة ـ اي مدينة كركوك ـ بالاعتماد على نشاط باشوات إيالة شهرزور».[21]

وتتطرق دائرة المعارف الاسلامية بعد ذلك الى الحالة الادارية للمنطقة خلال فترة الحكم العثماني لها وتذكر «ان الإيالة كانت تتكون من (٣٢) سنجقاً، واصبحت كركوك التي كانت واحدة من الإيالات العثمانية مقر إقامة (باشا) شهرزور، بعد ان دمر الشاه اسماعيل الصفوي (١٥٧١ ـ ١٦٤٢) القصر المسمى باسم هذه المدينة. وفي عام ١٧٣٢ حاصر (نادر

٢٠- شاكر صابر الضابط. موجز تأريخ التركمان في العراق. بغداد ١٩٦٢. ص ٣٨ وما بعدها؛ وزكي وليدي طوغان، المدخل الى التأريخ التركي العام (بالتركية)، ج ١ ص ١٨٧، استانبول ١٩٤٦، نقلا عن دراسة أرشد الهرمزي، التركمان في العراق، باللغتين العربية والتركية، من منشورات الحزب الوطني التركماني العراقي، أنقرة ١٩٩٤، ص ٢٢ وما بعدها.

٢١- دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص ١٤٧.

شاه) مدينة كركوك عبثاً، وفي السنة التالية حدثت معركة كبيرة بالقرب من المدينة هُزم فيها الاتراك بشكل مدمّر . . . وفي عام ١٧٤٣ وقعت كركوك مرة اخرى في ايدي الصفويين، الا انها عادت الى الاتراك بعد إبرام صلح عام ١٧٤٦. وبقيت المدينة ضمن الامبراطورية العثمانية حتى اواخر الحرب العالمية الاولى. وقد احتلها البريطانيون في مايس (أيار) ١٩١٨».[٢٢]

وقد حاولت بقايا السلطة العثمانية في المناطق الحدودية من ولاية الموصل العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، انشاء علاقات مع الزعماء الكرد والتركمان الموجودين في المنطقة، بهدف استعادة نفوذها وهيمنتها على الولاية المذكورة، فارسلت العديد من المبعوثين والموفدين من الضباط الذين كانوا يعملون في صفوف الجيش العثماني وينتسبون في اصولهم الى المنطقة الكردية، للاتصال بالزعماء الكرد، وخاصة الشيخ محمود حفيد الذي كان يسيطر على أجزاء واسعة من جنوبي كردستان، وبالوجهاء التركمان في كركوك الذين شكلوا جمعيةً لهذا الغرض، بهدف استمالتهم وإقناعهم بالبقاء ضمن الدولة العثمانية.[٢٣]

وكان الكرد يسعون خلال هذه الفترة الى الحصول على إقرار من الدول الغربية يتضمن تنفيذ نصوص معاهدة (سيڤر SEVRES) المبرمة في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠، التي أقرت انشاء كيان كردي في كردستان العثمانية بمرحلتين متعاقبتين. وكانوا قد ارسلوا سابقاً مبعوثاً كردياً هو الجنرال شريف باشا الى باريس للاتصال بقادة الدول المشاركة في اجتماعات مؤتمر (ڤرساي)، الذي انعقد بُعيد انتهاء الحرب العالمية الاولى.

٢٢- نفس المصدر. ص ١٤٧؛ راجع أيضا الانسكلوبيديا التركية. المصدر السابق.
٢٣- دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص ١٤٧.

ولكن حدث في هذه الفترة تغير كبير في السياسة البريطانية، لأنها بدأت تعمل على إلحاق ولاية الموصل العثمانية بالمملكة العراقية المستحدثة، والتي كانت تضم ولايتي بغداد والبصرة. لذلك نظمت الادارة البريطانية المنتدبة على العراق وكردستان إستفتاء عام ١٩٢١ حول قبول الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. وقد رفضت منطقة كركوك، التي كانت تُدار مباشرة من قبل ضباط سياسيين بريطانيين، باكثرية ساحقة قبول الامير فيصل ملكاً على العراق، بينما قاطعت المناطق الكردية الاخرى، خاصة منطقة السليمانية، الاشتراك في عملية الاستفتاء. ولم تصبح كركوك جزءاً من المملكة العراقية الا فيما بعد، حين ارسلت عصبة الامم لجنة لتقصي الحقائق في ولاية الموصل، إتخذ بعدها مجلس العصبة قراراً في اجتماعه السابع والثلاثين المنعقد في جنيف في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٤، أعطى بموجبه الدولة العراقية الجديدة جميع الاراضي الواقعة جنوب الخط المسمى بخط بروكسل، فاصبحت كركوك بعد تنفيذ ذلك القرار الدولي جزءاً من العراق.[٢٤]

وتتطرق دائرة المعارف الاسلامية الى الحالة القومية في منطقة كركوك والى وضع التركمان فيها، وتقول «ان التركمان الساكنين في بعض القرى ينتمون الى مذهب بدعي وباطني (قزلباشي)». ثم تشير الى وجود التركمان في مدينة كركوك وتأريخ وجودهم فيها وتقول «ان حضورهم العابر في كركوك وأصل هذا الحضور بين اغلبية كردية يعود برأي البعض الى زمن سابق على فتح المدينة من قبل السلاطين العثمانيين؛ فيجب البحث عن ذلك في الحامية التركية التي اقامها الخليفة في المدينة منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، او في هجرة السلجوقيين والبكتيين والاتابكيين في اربيل. وأياً كان الرأي حول مجيئهم الى

٢٤- نفس المصدر. ص ١٤٧.

المنطقة، فقد قدموا دعماً مستمراً للامبراطورية العثمانية وثقافتها، وكانوا مصدراً خصباً لتزويدها بالموظفين». [٢٥]

وجاء في هذه الموسوعة بصدد الحالة الادارية في منطقة كركوك خلال الفترة الاخيرة من الحكم العثماني ما يلي : «كانت كركوك مركزاً لإيالة شهرزور في القرن الثامن عشر التي كانت تضم الألوية الحديثة التالية : كركوك واربيل والسليمانية، ثم أُطلق اسم (شهرزور) على سنجاق كركوك وأُلحق به لواء كركوك، في حين ظل شهرزور التأريخي (أي السليمانية) خارج السنجاق الجديد. وشُكلت ولاية الموصل عام ١٨٧٩، وبقيت كركوك مدينة عسكرية مهمة ». ثم تضيف ان ولاية الموصل العثمانية «كانت تتكون من ثلاثة سناجق أو ألوية هي : الموصل وكركوك والسليمانية. وفي عام ١٩١٨ فُصلت ثلاثة اقضية في شمال نهر الزاب الصغير عن كركوك ليتشكل منها لواء اربيل». [٢٦]

وبعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، ثم الحاق ولاية الموصل بها عام ١٩٢٥، اصبحت كركوك لواءً - اي محافظة - تضم اربعة اقضية هي : قضاء مركز كركوك وكفري وچم چمال وگل.

يمكننا الاستنتاج من كل ما تقدم ان تناوب الدولتين الصفوية والعثمانية، ومن قبلهما (الآق قوينلو) و(قه ره قوينلو) في احتلال المنطقة بوجه عام ولقرون عديدة، وسعيهما لتوطين مجموعات سكانية من رعاياها في المدن والقصبات الواقعة على جانبي خط البريد والقوافل التجارية بين الاناضول وايران، بسبب النزاع المستمر الموجود بينهما، يعتبر السبب الاساس لوجود التجمعات التركمانية فيها. ويؤيد وجهة

٢٥- نفس المصدر. ص ١٤٧.

٢٦- نفس المصدر. ص ١٤٧.

نظرنا هذه عدم وجود تجمعات تركمانية اخرى خارج هذه المدن والقصبات الواقعة على جانبي هذا الخط. أما القول «بأن هذه المناطق - أي المناطق الواقعة بين تلعفر ومندلي- كانت مسكونة قبلاً من قبل التركمان بمئات السنين، وان التفسير الوحيد لسكناهم في هذه المناطق بالذات يكمن في رغبتهم المتأصلة في اختيار الارض التي تُناسب أهواءهم» فلا يستند على أي سند تأريخي أو حجة منطقية. فلا يُعقل ان الكرد المتوطنين في هذه المناطق قبل احتلالها من قبل السلاجقة والمغول بقرون عديدة، قد تنازلوا عنها لبقايا التركمان في هذه المناطق «لأنها تناسب أهواءهم، لأن المعروف عنهم -أي عن التركمان- أنهم يسكنون السهول الخصبة ذات الماء الوفير نسبياً». (٢٧)

ان إلقاء نظرة سريعة على التجمعات التركمانية التي تعيش في المدن والقصبات الواقعة على جانبي خط المواصلات والتجارة المشار اليه آنفاً، يوضح لنا طبيعة هذه التجمعات والاماكن التي نزحوا منها. ان اقل من نصف التركمان المستقرين في هذه المدن والقصبات يدينون بالمذهب الشيعي القزلباشي الذي كان يدين به الصفويون. اما القسم الآخر منهم، فيدينون بالمذهب السني (الحنفي)، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية. اما الكرد من ابناء المنطقة فيدين معظمهم بالمذهب السني (الشافعي). كذلك يلاحظ ان للتركمان الشيعة عادات وتقاليد خاصة بهم، وهي تختلف عن العادات والتقاليد الخاصة بالتركمان السنة، كما ان لابناء هاتين الطائفتين لهجة خاصة بكل منهما، وتميل اللهجة التي يتكلم بها التركمان الشيعة الى الآذرية، لغة سكان آذربيجان. ويمكننا إجمالاً إبداء الملاحظات التالية بشأن الأقلية التركمانية، السنية منها والشيعية الموجودة في المنطقة:

٢٧- أرشد الهرمزي. المصدر السابق. ص ٣٤.

أولاً ـ تقدير عدد نفوس التركمان في العراق :

تتراوح التقديرات المعلنة عن عدد نفوس التركمان في العراق في العشرينات والثلاثينات، بين ١ر٢ ٪ الى ٤ر٢ ٪ من مجموع سكان العراق جميعاً.(٢٨) وقد قدّرت الدوائر البريطانية التي كانت تحكم كردستان حكماً مباشراً للفترة ما بين ١٩١٨ حتى ١٩٢٥ عدد نفوس السكان في ألوية أربيل وكركوك والسليمانية عام ١٩٢١ على الوجه الآتي. وهذه التقديرات مستمدة من أرشيف السجلات المحفوظة في مكتبة استوكهولم، لأن السويد كنت احدى الدول المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء بشأن مستقبل ولاية الموصل قبل إلحاقها بالدولة العراقية.

اللواء	العرب	الأتراك	الكرد	المجموع	الكلدان	اليهود	المجموع الكلي
أربيل	٥١٠٠	١٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٩٧١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٦٠٠٠
كركوك	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية	-	١٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١٥٣٩٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠

وقد إحتفظ التركمان في الاحصاء الرسمي الذي نُظم في العراق عام ١٩٥٧ بنسبتهم السكانية السابقة مع زيادة قليلة، فأصبحت نسبتهم ١٦ر٢٪ من مجموع نفوس العراق.(٢٩) ولكن هذه النسبة انخفضت فيما

٢٨- طه الهاشمي، جغرافية العراق الثانوية، بغداد ١٩٣٨؛ ومحمود فهمي درويش، موسوعة الدليل العراقي الرسمي، بغداد ١٩٣٦؛ وفاضل الانصاري، سكان العراق، مطبعة الاديب، دمشق ١٩٧٠، ص ٢٤، نقلا عن بحث الدكتور خليل اسماعيل بعنوان: التوزيع الجغرافي للتركمان في العراق. مجلة السياسة الدولية. العدد الثامن. اربيل ١٩٩٣ ص ٢٢.

٢٩- يدعي بعض الساسة التركمان أنهم يشكلون إجمالا ما لا يقل عن عشرة بالمئة من مجمل سكان العراق. دون أن يستندوا في ذلك على أي إحصاء او وثيقة تؤيد إدعاءهم. ويضيفون أن عددهم الحالي لا يقل عن مليوني نسمة. وهو =

بعد بسبب أن الاحصائيات اللاحقة تعمدت إهمال إنتمائهم القومي واعتبرت الكثير منهم عرباً، فاصبحت نسبتهم في الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٧ (١٥ر١٪) من مجموع سكان العراق.[٣٠] وقد شمل الانخفاض المذكور عدد التركمان في محافظة كركوك والمحافظات الاخرى التي يعيشون فيها، وبخاصة في محافظة الموصل (نينوى).

فبعد أن كانت نسبتهم تشكل ٤ر٢١٪ من مجموع سكان محافظة كركوك في احصاء عام ١٩٥٧، انخفضت تلك النسبة الى ١٦،٧٥٪ في احصاء عام ١٩٧٧.[٣١] وانخفضت نسبتهم في محافظة الموصل ايضاً.

= عدد مبالغ فيه كثيرا. ولتبرير ذلك يقولون انهم يسكنون الخط الممتد من (تلعفر) حتى قضاء خانقين ومندلي. دون أن يذكروا أن تواجدهم في طول هذا الخط محصور في بعض المدن والقصبات وأنهم يشكلون نسبة قليلة من سكانها. فمثلا لا توجد قرية أو قصبة أو مدينة تركمانية أو يسكنها التركمان في طول المسافة الواقعة بين مدينتي الموصل وكركوك التي تبلغ أكثر من ١٦٠ كيلومترا. باستثناء وجود أقلية تركمانية داخل مدينة أربيل لا تتجاوز نسبتها ٥٪ من مجموع سكانها. وبضعة آلاف تركماني داخل قصبة التون كوپري التي بلغ مجموع نفوسها من الكرد والتركمان بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٣٨٥٥) نسمة فقط. أما في محافظة كركوك. فقد بلغت نسبة التركمان فيها ٤ر٢١٪ من مجموع سكانها بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وأقل من تلك النسبة بموجب الاحصاءات اللاحقة. وتعيش حاليا في مدينة بغداد جالية تركمانية تقدر بعشرات الالوف، شأنها في ذلك شأن الجالية الكردية (التي تقدر بأكثر من نصف مليون نسمة) والآشورية وغيرها. وقد انتقل معظم الكرد والتركمان والآشوريين الى العاصمة منذ نهاية الخمسينات، بسبب ظروف القتال شبه المستمر في كردستان منذ ذلك الوقت وحتى الآن. ولأسباب اقتصادية ووظيفية.

٣٠- التوزيع الديني للسكان في العراق. إعداد مركز الاعداد والتطوير الثقافي في مديرية الامن العامة (محدود التوزيع). بالاعتماد على نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧. وكانت هذه الوثيقة السرية من بين الوثائق الكثيرة التي انتقلت الى أيدي القيادة الكردية بعد نجاح انتفاضة آذار ١٩٩١ في كردستان العراق.

٣١- نفس المصدر. الجدول رقم ـ ٤ ـ ص٢٥.

فبعد ان كانت تشكل ٨ر٤٪ في احصاء عام ١٩٥٧، اصبحت تشكل ٩٩،٠٪ من مجموع نفوس سكان المحافظة في احصاء عام ١٩٧٧.[٣٢] كل ذلك يكشف بوضوح عن طبيعة سياسة التعريب التي مارسها النظام العراقي تجاه السكان غير العرب، وبخاصة الكرد والتركمان منهم خلال السنوات الاخيرة .

ثانياً ـ التوزيع الجغرافي الطائفي للتركمان:

يلاحظ ان معظم التركمان السنة يعيشون في مدينة كركوك.[٣٣] اما التركمان الشيعة، فيعيش معظمهم في البلدات الصغيرة التي تشكل في الاغلب مراكز للأقضية والنواحي في المحافظة، وفي عدد محدود جداً من القرى القريبة من بعض تلك البلدات.

ويعيش التركمان السنة أيضاً، في كل من مدينة اربيل ـ عاصمة اقليم كردستان ـ وفي بلدتي (آلتون كوپري/پردى) و كفري الواقعتين ضمن محافظة كركوك، ولكن بنسبة قليلة. فقد شكلوا نسبة أقل من ٥٪ من مجموع نفوس محافظة أربيل، بموجب إحصاء عام ١٩٥٧. وتراوحت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض في الاحصاءات التي جرت فيما بعد. فبعد ان كانت نسبتهم تشكل ٦٪ من مجموع سكان المحافظة

٣٢- الدكتور خليل اسماعيل، المصدر نفسه. وكراس التوزيع الديني، المصدر السابق.

٣٣- راجع الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الام في لواء كركوك في المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٧٥، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية/ مديرية النفوس العامة. قارن ذلك بنسبتهم بموجب إحصاء عام ١٩٧٧، حيث شكلوا نسبة ٧٥ر١٦٪ من مجموع سكان محافظة كركوك. راجع الدكتور خليل اسماعيل، المصدر السابق، الجدول السابع. ص ٢٩، والكراس السري الصادر عن مديرية الامن العامة حسب نتائج إحصاء عام ١٩٧٧، المصدر السابق.

بموجب احصاء عام ١٩٦٥، إنخفضت الى ٦٨،١٪ في احصاء عام ١٩٧٧.

وحصل الشيء نفسه تقريباً في بلدة كفري ايضاً. فبعد ان كانت نسبة التركمان تشكل حوالي ٧ر٧٪ من سكانها في احصاء عام ١٩٦٥، انخفضت الى ٧ر٥٪ في احصاء عام ١٩٧٧.[٣٤] وتوجد في بلدة (آلتون كوپري/ پردى) - وهي مركز ناحية تابعة لمركز قضاء كركوك - نسبة قليلة من التركمان السنة. ويشكل التركمان السنة الأغلبية السكانية في قرى (يايچي) و(تؤپزاوه) و(بلاوه) القريبة من مدينة كركوك. وقد اصبحت الاخيرة جزءاً من مدينة كركوك بعد توسيع نطاق دائرة بلدية المركز فيها.

اما التركمان الشيعة فيعيش معظمهم في مراكز الاقضية والنواحي التابعة للمحافظة، وفي عدد قليل جداً من القرى القريبة من تلك البلدات او القصبات، كقرية (تسن أو تسين) المعرّبة الى (تسعين)، القريبة من كركوك التي أصبحت فيما بعد جزءاً منها. ويعيشون أيضاً في قصبة (ليلان) - وهي مركز ناحية - تقع جنوب شرقي مدينة كركوك بمسافة (٢٠) كيلومتراً تقريباً، وفي قصبة (تازه خورماتو) - وهي حالياً مركز ناحية - تقع جنوبي مدينة كركوك بحوالي عشرة كيلو مترات، بالقرب من الطريق العام بين كركوك - بغداد، وبعض القرى التابعة لها. وتتواجد ايضاً اغلبية تركمانية شيعية في بلدة (داقوق/ طاووق) التي تقع جنوبي كركوك بمسافة ٣٠ كيلومتراً، على الطريق العام بين كركوك - بغداد. وقد بلغ مجموع نفوس هذه البلدة في احصاء عام ١٩٥٧، (١٩٢٦) نسمة، شكل التركمان الشيعة اكثرية سكانها.

ويعيش التركمان الشيعة أيضاً في بلدة (دوزخورماتو)، ويشكلون

٣٤- الدكتور خليل اسماعيل. المصدر السابق.

حالياً حوالي ثلث سكانها. وقد اصبحت هذه البلدة مركزاً للقضاء، الذي أُلحق مع معظم النواحي والقرى التابعة له بمحافظة صلاح الدين (تكريت) من قبل النظام عام ١٩٧٦، رغم بعده الكبير عنها، وذلك بهدف سلخه من محافظة كركوك تنفيذاً لسياسة النظام القائمة على تقليص نسبة السكان الكرد في محافظة كركوك، وتوزيع الكرد على المحافظات الاخرى المجاورة لها.

وترتبط بقضاء (دوز خورماتو) ناحيتا (سليمان بگ) و(آمرلي) المستحدثتان من قبل النظام، اللتان يعيش في قراهما ابناء عشيرة (البيات) المغولية الأصل، الذين فقد الكثيرون منهم لغتهم الأصلية بسبب إختلاطهم بالعشائر العربية في جنوبي جبال حمرين.

ويعيش التركمان الشيعة ايضاً في قصبة (قه ره ته په) العائدة لقضاء كفري، وهي تشكل مركزاً للناحية تتبعها مجموعة من القرى الكردية والعربية.

ثالثاً ـ مهن التركمان:

يمتهن معظم التركمان الشيعة الزراعة بالدرجة الاساس، ثم التجارة وبعض الحرف اليدوية في البلدات والقصبات التي يعيشون فيها. ولم تكن السلطة العثمانية تهتم بهم، لذلك لم تتح لهم مجال العمل في الوظائف الحكومية، فبقيت مستويات معيشتهم أدنى من مستويات معيشة التركمان السنة، وفي ذلك يشبهون الكرد رغم كونهم من السنة، بخلاف التركمان السنة الذين كانوا وما يزالون يتمتعون بحالة معيشية افضل من غيرهم، وساعد ذلك بالاضافة الى وجودهم في المدن، على إتاحة فرص التعليم لابنائهم في المدارس التي كانت موجودة سابقاً في المدن الكبيرة وحدها. وكانوا يشغلون معظم الوظائف الحكومية في جميع العهود، العثمانية والملكية العراقية والجمهورية. ولكن عندما بدأ النظام يعمل منذ

بداية الثمانينات لحصر الوظائف في مدينة كركوك ومحافظتها بالعرب وحدهم، تم نقل العديد منهم الى المحافظات الاخرى. ومع ذلك لا يزال التركمان السنة يهيمنون بوجه عام على التجارة والاسواق داخل مدينة كركوك وبعض البلدات الاخرى التابعة للمحافظة. وكانوا يشغلون ايضاً وظائف أرفع في شركة نفط العراق .I.P.C التي تقوم باستخراج النفط من حقول كركوك، بعكس الكرد الذين كانوا يشغلون، قبل تسريحهم تدريجياً، وظائف ثانوية في منشآت الشركة. وقد ادى تأميم شركة نفط العراق مع الشركات النفطية الاخرى العاملة في العراق في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢، الى الاسراع بتسريح الموظفين والعمال الكرد ومن ثم معظم التركمان ايضاً.

رابعاً ـ تغير الهوية القومية لبعض الكرد والعرب والتركمان :

ترتب على اشغال التركمان السنة لاكثر الوظائف الحكومية في العهدين العثماني والعراقي وهيمنتهم على التجارة في مدينة كركوك، تغير الهوية القومية لبعض العوائل الكردية الطامحة لنيل الوظائف الحكومية او الراغبة في ان يكون لها دور بارز في ممارسة التجارة. وبدأت هذه الظاهرة في العهد العثماني، ثم استمرت في العهد الملكي ايضاً نظراً لاحتفاظ التركمان السنة بوظائفهم الحكومية واستمرار هيمنتهم الاقتصادية على المدينة. لذلك لم يعلن قسم من الكرد عن انتمائهم القومي، او سجلوا انفسهم تركماناً وبخاصة من الساكنين منهم في الاحياء التركمانية من المدينة اثناء اجراء عمليات الاحصاء الرسمية. وساعد نشوء علاقات المصاهرة والزواج بين التركمان والكرد الذين هاجروا من القرى الكردية للاستقرار في كركوك، على نشوء هذه الظاهرة. ويؤكد العديد من المسنّين من ابناء المدينة على الاصول الكردية للكثير من التركمان حتى من بين الوجهاء منهم، لانحدارهم من بعض العشائر الكردية، كانحدار

أسرة اليعقوبي مثلاً من عشيرة (زه نگه نه).

وحدثت الظاهرة نفسها بالنسبة لبعض الأسر العربية التي انتقلت الى كركوك للاستقرار فيها بحثاً عن العمل، خاصة في منشآت شركة النفط. فقد استقرت على سبيل المثال عدة عوائل من بلدة تكريت العربية في الاحياء التركمانية من كركوك، واصبحت التركمانية لغتهم. وحدث التغيير نفسه لأسر عربية أخرى قدمت من الموصل للغرض نفسه. ولعبت هذه الأسر العربية الاصل دوراً بارزاً فيما بعد في مساعدة النظام في تعريب مدينة كركوك، إذ إنخرط معظم ابنائها في صفوف حزب البعث وأنيطت بهم الوظائف الحساسة في المدينة. وكان أول رئيس بلدية عربي الأصل لمدينة كركوك مظهر التكريتي، وقد تمّ تعيينه لهذا المنصب عام ١٩٦٩. ومنذ ذلك التأريخ اصبح المنصب المذكور حكراً للعرب.

وانقلبت الآية منذ إستيلاء حزب البعث على السلطة في العراق، حيث سجل بعض الكرد والتركمان انفسهم عرباً حتى لايتعرضوا للترحيل، او لا يفقدوا وظائفهم، او لا يُنقلوا ادارياً الى المحافظات الاخرى، او يحتفظوا بمصالحهم ومشاريعهم الاقتصادية . . . الخ.

خامساً ـ وضع مدينة كركوك في العهدين العثماني والملكي:

اشرنا سابقاً الى اتباع العثمانيين لسياسة تشجيع التركمان والأسر التركية على التوطن في منطقة كركوك ، عن طريق منحهم الوظائف الحكومية والامتيازات المختلفة. ويكفي أن نشير على سبيل المثال الى منح امتياز استخراج النفط من منطقة (بابا گرگر) القريبة من مدينة كركوك، الى عائلة (نفطچي زاده) التركية بهدف بيعه للاهالي للاستهلاك المحلي. ولكن العثمانيين لم يعملوا على طرد الكرد من المدينة ولم ينكروا الطابع القومي الخاص لمدينة كركوك وكونها مدينة يتعايش فيها الكرد والتركمان بالدرجة الاساس، الى جانب الأقوام الاخرى، لذلك

اسندوا منصب رئاسة بلدية كركوك ـ وهو منصب حساس يُسند عادة لمن يمثل الاغلبية السكانية فيها ـ الى الكرد او الى التركمان. واتبع النظام الملكي العراقي السياسة نفسها بوجه عام؛ فقد كانت المناصب الادارية والعسكرية الأساسية، كمنصب المتصرف وقائد الفرقة مثلاً، تسند في الغالب الى العرب، واحياناً الى الكرد. نذكر من بين الوجوه الكردية التي اسند اليها منصب متصرف لواء كركوك كلاً من سعيد قزاز ورشيد نجيب ومصطفى قه ره داغى، ونذكر من بين الكرد الذين تسنموا منصب قائد الفرقة الثانية، ومقرها في مدينة كركوك، الفريق بكر صدقي قائد الانقلاب العسكري في العراق عام ١٩٣٦ واللواء صالح زكي توفيق.

وأسند منصب المتصرف احياناً لبعض الوجوه التركمانية كالسيد مجيد يعقوبي، وأُسند اليهم أحياناً منصب قائد الفرقة الثانية كاللواء خليل زكي واللواء مصطفى راغب. أما منصب رئيس البلدية فاسند في الغالب الى الكرد واحياناً الى التركمان.[٣٥] ومع ذلك فان معظم الحكومات العراقية في العهد الملكي كانت تشجع العرب على الانتقال الى كركوك للاستقرار فيها؛ ثم خططت وزارة ياسين الهاشمي في عهد الملك غازي لتوطين عشائر (العُبيد)العربية في منطقة (الحويجة)، كما سنشير لاحقاً.

٣٥- لقد اسند، على سبيل المثال، منصب رئاسة بلدية كركوك الى عدد من افراد اسرة (طالباني) الكردية في العهدين العثماني والملكي. ففي العهد العثماني شغل هذا المنصب الشيخ رؤوف طالباني. كما شغل المنصب ذاته في العهد الملكي اخوه الشيخ حبيب طالباني لاكثر من خمسة عشر عاما. والمحامي فاضل طالباني الذي كان يشغل هذا المنصب لحين اقالته بعد نشوب ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨. راجع مقالنا: حول الفيدرالية مرة اخرى.جريدة (المنار الكردي) التي تصدر في لندن. العدد الخامس عشر. ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٤. ومن الوجهاء التركمان الذين أُسْنِدّ اليهم المنصب المذكور، نذكر عبد الرحمن پيريادي عام ١٩٢٠ عندما كانت المدينة تحت الادارة المباشرة للجيش البريطاني. وكذلك شامل يعقوبي في بداية الخمسينات.

والجدير بالاشارة ان ثلثيّ ممثلي لواء (محافظة) كركوك في المجلس النيابي العراقي طوال العهد الملكي كانوا من الكرد، والثلث الباقي من النواب كانوا من التركمان والعرب. وهذا التمثيل في المجلس النيابي العراقي كان يُعبّر الى حد كبير عن حقيقة الحالة القومية في هذا اللواء، قبل أن تباشر الأنظمة العراقية منذ بداية الستينات بسياسة ترحيل الكرد عن المنطقة وإسكان العرب فيها.

سادساً ـ العلاقة بين طائفتي التركمان السنة والشيعة:

كانت العلاقات بين التركمان السنة والتركمان الشيعة فاترة بوجه عام حتى أواخر الخمسينات تقريباً. ويعود سبب ذلك الى تمتع كل طائفة منهما بعادات وتقاليد خاصة بها، واختلاف اللهجة التركمانية الخاصة بكل منهما. ولكن الاختلاف الطائفي كان ولايزال السبب الأساسي لهذا التباعد فيما بينهما، وهو ما أدى الى عدم نشوء علاقات المصاهرة والزواج بين ابناء الطائفتين. ويلاحظ ان من بين التقاليد الخاصة بالتركمان الشيعة عدم قص الرجال، وخاصة المسنين لشواربهم. كذلك يلاحظ ان ابناء الطائفة التركمانية الشيعية تنظر الى الإمام علي بن ابي طالب نظرة تقديس خاصة، تقترب من نظرة بعض الجماعات الشيعية المتطرفة في ايران، كجماعة (علي إلهي). وكانت علاقات ابناء هذه الطائفة فاترة حتى مع المراجع الدينية في النجف الاشرف بسبب تطرفهم وتقوقعهم على أنفسهم. ومنذ اواسط الخمسينات، اخذ بعض رجال الدين من النجف يفدون اليهم لتوجيههم وارشادهم، وبخاصة خلال المناسبات الدينية الخاصة بالشيعة في شهر محرم الحرام.

سابعاً ـ التوجه السياسي للتركمان :

يعمل في الساحة السياسية للتركمان عدد من التنظيمات السياسية المختلفة. لقد كان التركمان السنة يفضلون إرسال أبنائهم الى تركيا

لغرض اكمال دراساتهم الجامعية فيها. وترتب على ذلك حصول الكثيرين منهم على شهادات جامعية في مختلف فروع الاختصاص. ونشط كثيرون منهم، بعد عودتهم من تركيا، في الدعوة لـ(التركمانيزم) او (التركيزم)، وبينهم عدد من الشباب الذين يقودون حالياً بعض الاحزاب التركمانية القومية. وبوجه عام يميل التركمان السنة في العراق الى اليمين والى الدعوة الى التعاون مع الاوساط والفئات المحافظة في جميع العهود التي مرّ بها العراق. اما التركمان الشيعة، فكان الشباب منهم يميل الى اليسار، لذلك نشط الحزب الشيوعي العراقي في انشاء خلايا حزبية بينهم منذ العهد الملكي، خاصة في قصبتي (قه ره ته په) و(دوز خورماتو/ طوز).

ويمكننا القول بوجه عام ان التركمان السنة يميلون في مشاعرهم الى تركيا والى العهد العثماني، بينما يميل معظم التركمان الشيعة الى ايران منذ الاطاحة بنظام الشاه وتبوء رجال الدين السلطة فيه منذ بداية عام ١٩٧٩.(٣٦)

وتحمل الاحزاب التركمانية الموجودة حالياً افكاراً قومية، ويرأسها عدد من المتعلمين الذين يعيش البعض منهم في كردستان العراق، بينما

٣٦- كانت الطائرات الحربية الايرانية والعراقية تشن، خلال الحرب التي نشبت بين البلدين للفترة بين ١٩٨٠ ـ١٩٨٨ غارات على المدن والقصبات فيهما. وقد تمكنت المقاومات العراقية المضادة للطائرات من اسقاط عدد من الطائرات الحربية الايرانية فوق منطقة كركوك. ورمى طياروها أنفسهم بالمظلات، دون أن تتمكن الاجهزة العسكرية والأمنية من إلقاء القبض على بعضهم وأسرهم. فاتهمت التركمان الشيعة في المنطقة باخفائهم ومن ثم إيصالهم الى داخل الحدود الايرانية. وقد تعرض نتيجة لذلك عدد من شبابهم للاضطهاد والاعتقال. فاضطر عدد آخر منهم الى التوجه الى ايران وطلب اللجوء فيها. وأحيانا كان بعض من هؤلاء يصاحبون المجموعات المسلّحة الايرانية أثناء شنها الهجوم على بعض المواقع العراقية القريبة من المنطقة. وقد انخرط العديد منهم فيما بعد في صفوف الاحزاب الاسلامية العراقية.

يعيش البعض الآخر منهم خارج العراق، خاصة في تركيا وإيران.

ثامناً ـ العلاقة بين الكرد والتركمان في المنطقة:

لقد نجم عن إتباع العثمانيين لسياسة تفضيل التركمان السنة على الكرد والتركمان الشيعة، سواء في اسناد الوظائف الادارية لهم، أو في تهيئة الفرص أمامهم للهيمنة على التجارة، مشاعر النقمة لدى الأخيرين. ومع ذلك فان التأريخ لم يسجل وقوع منازعات دموية بينهم، باستثناء الفتنة الدموية التي وقعت في كركوك خلال الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة تموز عام ١٩٥٩، وهو الحدث الذي سنتطرق لبيان أسبابه فيما بعد، ولعبت السلطة وجهات اخرى دوراً أساسياً في تهيئة أسباب وقوعه عن طريق إثارة مشاعر وعواطف الناس البسطاء من الفريقين وبذر بذور الشقاق والفرقة بينهما وتحريض احدهما ضد الآخر. ومن المؤسف ان اوساطاً من الفريقين كانت تعمل بصورة أو أخرى على تحريض احدهما ضد الآخر، بسبب ضيق الأفق السياسي لديهما. والشيء الذي يجب ان ينتبه اليه القادة السياسيون للتركمان حالياً، هو ان مصلحة ابناء جلدتهم تستلزم العمل من اجل تقوية روح التآخي القومي بينهم وبين الكرد، لأنهم يعيشون معاً على هذه الرقعة التي تسمى تأريخياً وجغرافياً بكردستان. اما توجيههم وجهة مخالفة لذلك، فلن يؤدي الا الى إثارة روح الكراهية والشقاق، ولن يستفيد من ذلك في النهاية غير الفئات التي عملت على بذر روح العداء بينهما، بهدف الانقضاض على الاقوى منهما في البداية، ثم على الطرف الآخر فيما بعد. والتجارب المرة القاسية التي مروا بها جميعاً تؤكد ذلك بوضوح.

الفصل الثالث
محاولات تعريب منطقة كركوك

دخلت القوات البريطانية مدينة كركوك في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨، بعد إبرام الهدنة المعروفة بهدنة (مودروس MOUDROS). وكان الجيش البريطاني قد احتل بقيادة الجنرال (مارشال) هذه المدينة في ١٧ (مايس) ١٩١٨، ثم تركها في ٢٧ من الشهر نفسه، ليعود الى احتلالها ثانية في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه لدى إبرام معاهدة صلح (مودروس) الآنفة الذكر.

وبقيت القوات البريطانية في كركوك تديرها بصورة مباشرة عن طريق الضباط السياسيين. ويبدو ان اكتشاف النفط بكميات هائلة فيها قد ادى الى اجراء تغيير جوهري في السياسة البريطانية إزاء المسألة الكردية بوجه عام، ومنطقة كركوك بوجه خاص.

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، كانت السياسة البريطانية تميل في البداية، باقتراح من احد ضباطها السياسيين وهو الكابتن (نوئيل) الذي سبق ان تفقد المنطقة الكردية شمالها وجنوبها، الى إقامة دولة كردية تمتد شمالاً حتى بحيرة (وان)، اي بمسافة ١٥٥ كيلومتراً تقريباً عن الحدود الشمالية للعراق الحالي. ثم عملت السياسة البريطانية بنشاط على الحاق

جنوبي كردستان (حالياً كردستان العراق) بالمملكة العراقية.[٣٧] وحاولت الحكومات العراقية المختلفة العمل على تغيير الحالة القومية في محافظة كركوك، مستعينة في البداية بشركة النفط التي باشرت اعمالها بادارة بريطانية صرف عام ١٩٢٥، وذلك باستخدام اعداد كبيرة من العرب والآشوريين والأرمن، الذين جُلبوا من المحافظات الاخرى[٣٨]. ثم اصبح العمل على تغيير الحالة القومية في مدينة كركوك بوجه خاص، ومحافظة كركوك والمنطقة الكردية بأسرها، سياسة ثابتة لجميع الانظمة العراقية التي تعاقبت على حكم العراق منذ انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، وخاصة منذ الانقلاب البعثي الثاني في تموز (يوليو) ١٩٦٨.

ولأجل توضيح ابعاد هذه الحملة والمراحل التي مرت بها، نصنّف مراحل تعريب منطقة كركوك الى ثلاث فترات هي :

٣٧- فقد جاء في برقية المندوب السامي البريطاني في بغداد المرقمة ٥٤٣ المؤرخة في ١/١٠/١٩٢٣ الموجهة الى وزارة المستعمرات البريطانية ما يلي: «ارى اننا سنسهل مفاوضات الحدود الى درجة كبيرة لو كان بوسعنا ان نعطي تركيا مبدئيا تعهدا رسميا باننا نظرا لتغير الظروف، فقد نبذنا فكرة منح الاستقلال الذاتي للكرد الذي تضمنته معاهدة (سيڤر) وان هدفنا هو ان نضع تحت الادارة العراقية وبأقصى ما في طاقتنا كل المناطق الكردية التي تقع ضمن ولاية الموصل من الحدود نتيجة المفاوضات. راجع مقالنا بعنوان : من اجل حوار عربي ـ كردي صريح يفضي الى حل ديمقراطي. جريدة (الحياة). العدد ١١١٥٠ في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٣.

٣٨- يشير الدكتور احمد نجم الدين في مؤلفه (احوال السكان في العراق). معهد الدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٠، ص ١٠٩ المشار اليه في مخطوطة الدكتور محمد هه مه وه ندى بعنوان: حقوق الكورد وكوردستان في الشريعة والسياسة. يشير الى حصول هجرة كبيرة الى كركوك للعمل في حقول شركة النفط العاملة لاستخراج النفط فيها. ويقدر عدد المهاجرين اليها للفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ وحدها بـ (٣٩٠٠٠) مهاجر. ثم يضيف ان الزيادة في عدد سكان كركوك من سنة ١٩١٩ الى ١٩٦٨ وصل الى خمسة اضعاف ما كان عليه.

أ- فترة الحكم الملكي

ب- فترة الحكم الجمهوري الاولى (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)

جـ - فترة الحكم الجمهوري الثانية (١٩٦٨ وحتى الآن).

أولاً ـ فترة الحكم الملكي:

أُلحقت ولاية الموصل العثمانية التي تشكل منطقة كركوك جزءاً أساسياً منها بالمملكة العراقية في نهاية عام ١٩٢٥. وكان الملك فيصل الاول قد قام بزيارة لمدينة كركوك، بعد زيارته للموصل في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، بهدف حث ابناء المنطقة على المطالبة بالانضمام الى الدولة العراقية الجديدة. وأُتخذت الزيارة المذكورة مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الرسمية في اللواء. وكانت الادارة في هذا اللواء بيد الضباط السياسيين البريطانيين، يعاونهم في ذلك الموظفون المحليون الذي كان معظمهم من التركمان السنة. وقد استمروا في اشغال وظائفهم الحكومية بعد إلحاق اللواء بالمملكة العراقية أيضاً. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة دأبت بعد ذلك على إسناد المناصب الاساسية في اللواء، كمنصب المتصرف (المحافظ)، ومنصب قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي بعد إتخاذ كركوك مقراً لها، الى العرب في أغلب الأحيان. وقد عملت الحكومة العراقية منذ البداية بالتعاون مع شركة النفط البريطانية العاملة في كركوك، على جلب أعداد كبيرة من العمال من المحافظات الاخرى لاستخدامهم فيها، ومن ثم إسكانهم في المدينة.

دور شركة النفط في تغيير الحالة القومية في مدينة كركوك:

كان اكتشاف النفط بكميات كبيرة في منطقة كركوك سبباً لالحاقها كجزء من ولاية الموصل العثمانية بالدولة العراقية الجديدة. وكانت آثار وجود النفط في منطقة (بابا گرگر) واضحة منذ القديم. فقد كان الجيش العثماني يقوم باستخراج النفط بوسائل بدائية في المنطقة المذكورة منذ

عام ١٦٣٩، لاستعماله للاغراض المحلية. الا ان الاستثمار المنظم لحقول النفط في كركوك لم يبدأ الا في آذار (مارس) ١٩٢٥ من قبل شركة النفط التركية (T.P.C.) التي كانت قد تأسست عام ١٩١٤، ومنحت حق استثمار حقول النفط في ولايتي الموصل وبغداد من قبل الدولة العثمانية. وقبل نهاية عام ١٩٢٥ بدأت الشركة المذكورة التي كانت لبريطانيا حصة متميزة فيها، بالابحاث الجيولوجية ومد طرق المواصلات وانشاء بعض البنايات الضرورية. واستعانت الشركة منذ البداية بخدمات (٥٠) بريطانياً وحوالي (٢٥٠٠) عراقياً. وقد باشرت الشركة اعمالها في منطقة قريبة من (دوز خورماتو/ طوز) جنوبي كركوك، وافتتحت عمليات الحفر باقامة احتفال كبير حضره الملك فيصل الاول شخصياً في نيسان (ابريل) عام ١٩٢٧. وتدفق البترول لاول مرة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٧ من حقل (بابا گرگر) المجاور لمدينة كركوك.[٣٩] وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧ حتى ١٩٣١، ركزت الشركة اعمالها على القيام بحفر الآبار واجراء الدراسات الجيولوجية، مع تهيئة المرافق الضرورية الاخرى، مثل بناء المستودعات وورشات العمل وبناء السكن للعاملين فيها، خاصة للاجانب منهم.[٤٠] ثم تحول اسم الشركة المذكورة الى شركة النفط العراقية (I.P.C.) التي أستطاعت في حدود عام ١٩٣١ استثمار العديد من المناطق الواقعة في شمال شرقي العراق. وانتقلت ادارة الشركة من منطقة (دوز خورماتو) الى كركوك بصورة نهائية. وبدأت الشركة بتصدير النفط الخام منذ نهاية عام ١٩٣٤، وافتتحت في كركوك ايضاً عام ١٩٣٥ خط الانابيب المزدوج لنقل النفط الخام من كركوك الى مينائي (حيفا) و(طرابلس) على ساحل

٣٩- دائرة المعارف الاسلامية. المصدر السابق. ص ١٤٨.
٤٠- نفس المصدر.

البحر الابيض المتوسط. وقد بلغ الانتاج السنوي لعام ١٩٣٥ حوالي اربعة ملايين طن، مما جعل العراق في المرتبة الثامنة من بين الدول المنتجة للنفط. ثم ارتفعت سعة الانتاج شيئاً فشيئاً، وكان معظم البترول العراقي وما يزال يستخرج من منطقة كركوك.

وترتب على انشاء هذه الصناعات البترولية في كركوك احداث تغيير كبير في الوضع الاجتماعي والاثني فيها. فقد استخدمت الشركة اعداداً كبيرة من المستخدمين والعمال، قامت بجلب معظمهم من خارج المنطقة. ونتج عن ذلك وخلال فترة قصيرة نسبياً، نشوء احياء شبه مستقلة ضمن الاحياء القديمة في المدينة، خاصة بالآشوريين والارمن والعرب وغيرهم، خصوصاً في المناطق القريبة من منشآت شركة النفط. وكانت نسبة العمال الكرد المستخدمين في الشركة تأتي بعد الآخرين جميعاً. وتبيّن ذلك بوجه خاص بعد إنشاء الشركة مئات الدور للعمال والمستخدمين فيها في بداية الخمسينات، في منطقة أُطلق عليها اسم (عرفة ARRAFA) او كركوك الجديدة، فكان معظم شاغلي تلك الدور من الآشوريين والارمن والعرب والتركمان، مما جعل الكرد يشعرون بالغبن الذي لحق بهم منذ البداية، بسبب استخدام اعداد قليلة منهم في الشركة لا تتناسب مع عدد نفوسهم في المدينة وفي اللواء. وهكذا أدى استثمار حقول النفط الموجودة في كركوك وفي المناطق القريبة منها الى استيطان اعداد غفيرة من ابناء المحافظات الاخرى في كركوك بصورة دائمية.

أما الاجراء الآخر الذي استعانت به الحكومة العراقية لغرض توطين العرب في لواء كركوك، فكان إنشاء مشروع ري الحويجة.

إنشاء مشروع ري الحويجة لتوطين العشائر العربية:

اتخذت الحكومة العراقية منذ أواسط الثلاثينات خطوة أخرى تهدف

الى توطين بعض العشائر العربية في سهل الحويجة الذي يقع في جنوب غربي كركوك. وقد اتخذ المشروع شكل (وحدات استثمارية) من الاراضي الزراعية الواقعة في السهل المذكور، بعد جلب الماء اليها عن طريق شق ترعة كبيرة من نهر الزاب الصغير. وقد بُدىء بحفر المشروع بوسائل بدائية عن طريق استخدام السجناء الموجودين في سجن كركوك المركزي، لذا أُكمل المشروع خلال فترة طويلة نسبياً. وقد خططت لعملية التوطين وزارة ياسين الهاشمي في عهد الملك غازي، عن طريق إسكان أفراد عشيرة (العُبيد) العربية التي كانت تعيش في حالة البداوة والترحل في جنوبي ذلك السهل. لقد كان عدم توفر الماء وصعوبة زراعة الاراضي البور في السهل، قد أدى الى تعذر استقرار احد فيه. فكان الفلاحون الكرد من أصحاب المواشي، يتوجهون اليه خلال فصل الربيع، كما ان بعض العشائر العربية الرحل كالعُبيد والجبور كانوا يصلون الى المناطق الجنوبية منه، سعياً وراء الكلأ لمواشيهم خلال الفصل نفسه.

ان زراعة الحبوب كالحنطة والشعير في الاراضي الديمية، أي التي تعتمد أساساً على الامطار الشتوية، هي الزراعة الوحيدة الممكنة في المنطقة. لقد كان من الصعب على الفلاحين الكرد بل حتى على الملاكين منهم زراعة تلك الاراضي البور، نظراً لعدم وجود وسائل المكننة الزراعية لديهم، من ماكنات الحرث وغيرها، فكانوا يعتمدون على الحيوانات وحدها لحراثة الارض، لذلك بقيت اراضي سهل الحويجة غير مستثمرة من قِبلِهم.

وتشبه حالة سهل الحويجة قبل إحيائه، بحالة سهل(قه راج) الواقع جنوبي محافظة اربيل، وسهل (قه ره ته په) في جنوبي قضاء كفري بمحافظة كركوك. لقد كان أفراد بعض العشائر العربية الرحالة يتوجهون الى ربوع هذه السهول خلال فصل الربيع، ثم هيأت الحكومة لبعضهم

فرص الاستقرار في ربوعها، مما أدى الى استقرار مجموعات من عشيرتي (الكروي) و(اللهيب) في سهول (قه ره ته په) الجنوبية. كما اختلطت عشائر عربية اخرى بعشيرة (البيات)، المستقرة أصلاً في السهول الواقعة بين قضائي كفري و(دوز خورماتو) حتى نهر (آوه سپي/ آق صو). وعلى نفس المنوال استقرت مجموعات من عشيرتي (طي) و(الجبور) في جنوب سهل (قه راج)، جنوبي قضاء مخمور بمحافظة اربيل، بين الزابين الاعلى والاسفل.

لقد كان تواجد عشائر (العُبيد) العربية في جنوب سهل الحويجة، ودخول هذه العشيرة في غزوات مستمرة مع عشيرة (العزّة) العربية أيضاً، الساكنة في محافظة ديالى المجاورة، ذريعة استندت اليها الحكومة العراقية لتوطينهم في ربوع السهل المذكور. فقامت الحكومة بعد إكمال مشروع ري الحويجة، بتوزيع الأراضي المشمولة به على ابناء عشيرتي (العُبيد) و (الجبور) وبعض العشائر العربية الاخرى وحدهم.

ونظراً لأن ابناء هذه العشائر العربية لم يكونوا يمتهنون الزراعة سابقاً، بل كانوا رُحلاً يسعون وراء الكلأ لمواشيهم وإبلهم، فقد خصصت الحكومة عدداً من المرشدين الزراعيين لتعليمهم كيفية استثمار الارض وممارسة طرق الزراعة المختلفة. وهكذا وبدلاً من أن توزع الحكومة تلك الاراضي الزراعية على الجميع، من كرد وعرب، جلبت عشائر عربية لا تمتهن الزراعة اصلاً وشيدت لها القرى العصرية ووزعت عليها تلك الاراضي. فكان ذلك اول عملية استيطان عربية في محافظة كركوك، خُطط لها من قبل حكومة ياسين الهاشمي، ثم نفذتها حكومات لاحقة في العهد الملكي.

وقد بلغ عدد نفوس ابناء عشيرة العُبيد بعد عشر سنوات من توطينهم في سهل الحويجة حوالي (١١٠٠٠)نسمة، وذلك بموجب

إحصاء عام ١٩٥٧. وقد تم توطينهم في جنوب الفرع الغربي من المشروع الى حدود قضاء كركوك، وعلى مساحة تبلغ حوالي الف كيلومتر مربع تقريباً. وبلغ عدد نفوس عشيرة (الجبور) بموجب الاحصاء نفسه، (١٢٥٩٥) نسمة، تم توطينهم منذ البداية في المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الصغير الى الفرع الغربي من مشروع الماء، والتي بلغت مساحتها حوالي تسعمائة كيلومتر مربع تقريباً. اما ابناء عشيرة (البوحمدان) البالغ عددهم بموجب احصاء عام ١٩٥٧ أيضاً حوالي (٢١٤٠) نسمة، فقد استقروا في المنطقة الواقعة بين نهر الزاب الصغير والطريق العام بين الحويجة وكركوك، وأقاموا في (١٤) قرية تبلغ مساحتها مائة كيلو متر مربع. واستقر ايضاً عدد من التكارتة والدوريين في مركز الناحية وفي خمس قرى أخرى تقع على جانبي (حفر القبل)، تبلغ مساحتها مائة كيلو متر مربع ايضاً. وقد بلغ مجموع أفراد العشائر العربية المتوطنة في ناحية الحويجة (٢٧٧٠٥) نسمة بموجب احصاء عام ١٩٥٧.[٤١] وجعلت الحكومة من المنطقة المذكورة وحدة ادارية تحمل اسم ناحية (الحويجة/ ملحة)، تابعة ادارياً لمركز قضاء كركوك، ثم جعل منها النظام البعثي قضاء يحمل الاسم ذاته، اي قضاء الحويجة، تتبعه ناحيتان هما ناحية الرياض وناحية العباسي التي إستُحدثت مؤخراً.

ومن المؤسف ان ابناء هذه العشائر العربية الذين تم توطينهم في سهل الحويجة منذ أواسط الاربعينات ساهموا، باستثناء عدد قليل من رؤساء العُبيد وفي مقدمتهم الاخوين الحاج ناظم العاصي ومزهر العاصي، في الهجمات المسلحة التي شنها الجيش العراقي على القرى الكردية عام ١٩٦٣ وما بعده.

٤١- راجع الجدول الخاص بالعشائر المتوطنة في لواء كركوك. الوارد في الاحصاء الرسمي للحكومة العراقية لعام ١٩٥٧.

ومن الجدير بالذكر أن علاقات رؤساء عشائر العُبيد العربية كانت جيدة مع الكرد بوجه عام، وهي تعود في الواقع الى بداية العشرينات أو حتى قبل ذلك التأريخ. تبيّن ذلك بوجه خاص في وصول وفد من تلك العشيرة الى مدينة السليمانية عام ١٩٢٢ برئاسة الأخوين الشيخ حسين والشيخ علي العاصي، لتقديم التهاني الى الشيخ محمود الحفيد بمناسبة عودته من المنفى وتشكيله لحكومة كردية. وكان قد وصل المدينة في الوقت نفسه وفد من جميع العشائر الكردية في منطقة كركوك للغرض نفسه.

وقد أكد هذه الحقيقة أيضاً الشيخ مزهر العاصي للأديب الكردي عبد الله سراج، عندما كان يعمل في سلك التعليم في مدرسة الحويجة في بداية الستينات. فقد أخبره أنهم استشاروا الشيخ محمود وحصلوا على موافقته قبل استقرارهم في سهل الحويجة، بعد إكمال مشروع الري فيه في أواسط الأربعينات، لأنهم يعتبرون المنطقة جزءاً من كردستان. ثم يضيف السراج أنه وجد في أرشيف مدرسة الحويجة الابتدائية للبنين التي كان يتولى إدارتها بنفسه، تعاميم رسمية صادرة عن (مفتشية عموم كردستان) تحمل توقيع المرحوم رفيق حلمي، مفتش عام كردستان في حينه.[٤٢]

وقد شكّل النظام من بعض أفراد عشيرة العُبيد وحدات غير نظامية تحمل اسم (فرسان خالد بن الوليد)، واستخدمهم مع المرتزقة الكرد (فرسان صلاح الدين) في الهجوم على القرى الكردية مع وحدات الجيش العراقي عام ١٩٦٣، بذريعة وجود افراد (الپيشمرگه) الكرد فيها، او

٤٢- عبدالله سراج، حول محاضرة الدكتور نوري طالباني في المركز الثقافي الكردي في لندن بتأريخ ٢١ أيار ١٩٩٥ بشأن سياسة تعريب منطقة كركوك، مجلة (مه لبه ند) التي يُصدرها المركز المذكور، العدد ٦٥، أواخر عام ١٩٩٥. راجع أيضاً المقال المنشور في جريدة (كوردستاني نوێ) التي تصدر في أربيل، العدد ١١٢٧ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥، بقلم (مؤرخ كردي) حول كيفية إستقرار عشائر العُبيد العربية في سهل الحويجة.

مساعدة ابناء تلك القرى لهم.[٤٣]

ثانياً ـ فترة الحكم الممتدة بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ :

ترتب على قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق وتغيير نظام الحكم فيه، تولي العسكر وعلى رأسهم عدد من ضباط الجيش العراقي السلطة الحقيقية في البلاد. فقد اصبح مجلس الوزراء الذي كان يرأسه الزعيم الركن عبدالكريم قاسم، الذي كان يشغل أيضاً منصب وزيرالدفاع، يساعده العقيد الركن عبدالسلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، أعلى هيئة تتمتع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق.

وبعد نجاح الثورة بفترة قصيرة، عُيِّن الزعيم الركن ناظم الطبقچلي قائداً للفرقة الثانية ومقرها كركوك. وتتبع قيادة هذه الفرقة جميع الوحدات العسكرية الموجودة في المنطقة الشمالية من العراق، من الموصل حتى السليمانية. ورغم ان السلطة الجديدة عينت عدداً من المتصرفين (المحافظين) الجدد لادارة الالوية في هذه المنطقة، الا ان السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش، ممثلاً بقائد الفرقة في كركوك.

ينتمي الطبقچلي الى اسرة عربية سورية الأصل تسكن بغداد معروفة باتجاهاتها القومية. وكان الطبقچلي بالذات معروفاً بميوله القومية ـ الاسلامية[٤٤]، شأنه في ذلك شأن العقيد الركن عبدالسلام عارف.

٤٣- من بين (الهوسات) الشعبية التي كانت تتردد على ألسنة أبناء عشيرتي العُبيد والجبور لدى هجومهم مع قطعات الجيش العراقي عام ١٩٦٣ على القرى الكردية القريبة من كركوك قولهم: «إحنا (نحن) العرب أهل الغيرة. نطرد الاكراد من هال (هذه) الديرة»!

٤٤- Hana Batatu, The Old Social Classes and The Revoultionary Movement in Iraq, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, p. 810, table 42-1.

لقد أشرنا سابقاً الى ان التركمان السنة في كركوك وفي المناطق الاخرى التي يعيشون فيها معروفون في اكثريتهم بميولهم المحافظة واليمينية، وكانت علاقاتهم جيدة مع السلطة طوال العهد الملكي، لذلك احتفظ الموظفون منهم منذ العهد العثماني، بوظائفهم الحكومية خلال العهد الملكي أيضاً. وحيث ان قائد الفرقة الجديد كان معروفاً باتجاهاته السياسية المحافظة ايضاً، فقد حدث تقارب سريع بينه وبين الوجهاء والاوساط التركمانية في كركوك، خاصة وأن زوجته كانت تركمانية الأصل حسب معلومات الباحث حنا بطاطو، فكان الطبقچلي يلبي معظم دعواتهم وولائمهم ويلتقي بهم بصورة منتظمة. لذلك بقيت الاوضاع في المدينة دون تغيير، فبقي معظم الموظفين التركمان محتفظين بوظائفهم. والخطوة الوحيدة التي اتخذها قائد الفرقة الجديد هي مفاتحته وزارة الداخلية لاقالة رئيس البلدية الكردي، وتعيين رئيس بلدية تركماني - رغم انتمائه في الاصل الى الكرد - وهو المحامي نورالدين الواعظ، احد وجوه الاخوان المسلمين في المدينة.

ولأجل اعطاء فكرة واضحة عن افكار وتوجهات قائد الفرقة الجديد ازاء الوضع في المدينة والمنطقة الكردية باسرها، ندون في ملحق خاص بهذه الدراسة نصوص عدد من الكتب الرسمية الصادرة بتوقيعه، الموجهة الى الجهات المختصة في وزارة الدفاع، وهي الوزارة التي كانت تتولى عملياً حكم العراق خلال تلك الفترة.(٤٥)

ان تلك الكتب الرسمية تكشف بوضوح عن توجهات قيادة الفرقة إزاء التركمان والكرد معاً، وهي تتضمن ايضاً معلومات غير دقيقة واحياناً غير حقيقية ارسلت الى القيادة العسكرية والسياسية للبلاد بهدف تشويه سمعة الكرد وقيادتهم حول مطالبتهم المزعومة بتأسيس (جمهورية

٤٥- راجع الملحق رقم (١).

كردستان) التي ستكون نواةً للاجزاء الاخرى من كردستان، بينما كانت هذه الافكار غير موجودة الا في مخيلة قائد ومسؤولي الفرقة الثانية، وهم عدد من الضباط القوميين المعادين لجميع تطلعات الشعب الكردي حتى البسيطة منها، كالدراسة باللغة الكردية والاهتمام بالثقافة الكردية وفتح جامعة كردستان وانشاء مديرية تربية خاصة للاشراف على الدراسة الكردية في المنطقة. وقد وردت هذه المطالب في عدة مذكرات قُدمت بصورة رسمية خلال تلك الفترة الى رئيس الوزراء والى وزارة التربية والتعليم، وتحقق بعضها فيما بعد. لكن هذه المطالب اعتُبِرت من قبل قيادة الفرقة بمثابة محاولة (لبعث اقليم كردستان) او انشاء (جمهورية كردستان) التي (تشمل معظم الاراضي الواقعة شرقي دجلة حتى خليج البصرة)!

في الواقع ان الطبقچلي لم يتخذ خلال فترة وجوده في قيادة الفرقة الثانية اي اجراء في كركوك او في المنطقة الكردية بأسرها يمكن ان يُستشف منه وقوع تغيير في البلاد. وبالعكس، فان الاجهزة الامنية في المنطقة استمرت في ملاحقتها للعناصر التي كانت مُلاحقة سابقاً وبالتهم ذاتها. واستمرت هذه الحالة الى بداية شهر آذار (مارس) ١٩٥٩، حيث وقعت محاولة انقلابية في الموصل من قبل العقيد عبدالوهاب الشواف آمر الموقع العسكري في تلك المدينة، بالتعاون مع عدد من الضباط القوميين في كل من الموصل وكركوك وبغداد. وقد أيدت الاوساط القومية والاسلامية تلك المحاولة الانقلابية التي ادى فشلها الى توجيه الاتهام الى تلك الاوساط مع عدد من الضباط القوميين، بالاضافة الى المسؤولين في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة الذين بعثوا بجهاز بثٍ للارسال الاذاعي الى الموصل، قبل المحاولة الانقلابية بأيام. وقد أُذيع البيان الذي أصدره الشواف من إذاعتي دمشق والقاهرة قبل إذاعته من إذاعة الموصل المحلية.

ويبدو ان قادة التركمان في كركوك كانوا على صلة بتلك المحاولة

الانقلابية، لذلك ترتب على فشلها حدوث خلل في العلاقة الوطيدة التي كانت قائمة دوماً بين الاوساط المتنفذة التركمانية وبين السلطة. وترتّب علي فشل تلك المحاولة الانقلابية إحالة الزعيم الركن ناظم الطبقچلي وضباط اركانه في الفرقة على التقاعد، ثم إلقاء القبض عليهم وتشكيل لجنة تحقيقية خاصة في بغداد للتحقيق معهم.

وخلّف الطبقچلي في قيادة الفرقة الثانية قائد جديد، هو الزعيم الركن داود الجنابي الذي كان آمراً للكلية العسكرية في بغداد ومعروفاً بميوله اليسارية. فبادر بعد وصوله كركوك بتشكيل هيئة تحقيقية اخرى برئاسة العقيد كمال مجيد وعضوية العقيد محمد علي كاظم الخفاجي ضابط إستخبارات الفرقة الثانية آنذاك والملازم أول فخري كريم آمر الانضباط العسكري للفرقة ومدير الامن الرائد محمد رضا گولاني مدير أمن كركوك وقاضي التحقيق پطرس مروكي، للتحقيق مع انصار الطبقچلي والاشخاص الذين كانوا على صلة وثيقة بهم، ومنهم عدد من الوجهاء التركمان. وأصدرت الهيئة التحقيقية المذكورة أوامر بالقاء القبض على عدد كبير من الاشخاص من جميع القوميات، من كرد وتركمان وعرب وغيرهم، لأنها وسعت من نطاق اعمالها التحقيقية واخذت تحقق مع كل شخص يُشتبه «بعدم ولائه للنظام الجمهوري» الجديد. وحدثت أثناء التحقيق مع بعض المتهمين تجاوزات من جانب بعض اعضاء الهيئة، خاصة من قبل الملازم فخري كريم، آمر الانضباط العسكري في الفرقة، وهو شيوعي من أهالي بغداد. كما القي القبض على عدد كبير من الملاكين الكرد في المحافظات الكردية الاخرى بحجة كونهم من انصار العهد الملكي أو من المعادين للنظام الجديد. وبناء على توصية من الهيئة التحقيقية، اصدر الحاكم العسكري العام في وزارة الدفاع اوامره بنقل بعض الموقوفين الى بغداد، وابعاد البعض الآخر منهم الى بعض المدن الاخرى في جنوب العراق، بضمنهم بعض الموظفين التركمان. ويمكننا

القول ان تلك الفترة القصيرة التي امتدت بين آذار (مارس) ١٩٥٩ الى حزيران (يونيو) من نفس العام، كانت فترة قاسية بالنسبة لقادة التركمان، لأنهم تعرضوا خلالها الى الاضطهاد من قبل السلطة، من إعتقال وإبعاد.

وخلال الفترة ذاتها، هيمن انصار الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني على الشارع السياسي في كركوك، واستطاعوا التغلغل في صفوف القوات المسلحة. وقد ساعد وجود الزعيم الركن داود الجنابي في قيادة الفرقة على تسهيل ذلك. ولم تكن تلك الظروف بالنسبة للحزب الشيوعي خاصة بكركوك، بل كانت شاملة لكل العراق. [٤٦]

ويبدو ان اتساع نفوذ الحزب الشيوعي، خاصة بين منتسبي القوات المسلحة وسيطرتهم على معظم النقابات والاتحادات والتنظيمات المهنية والشبابية بما فيها التنظيمات المسلحة المعروفة (بالمقاومة الشعبية)، بالاضافة الى التجاوزات التي حصلت خلال الفترة نفسها من قبل بعض الشيوعيين في مناطق عديدة من العراق قد دفعت بعبدالكريم قاسم الى التراجع عن سياسته القائمة على الاعتماد على اليسار العراقي واستخدامهم لضرب الجماعات المعادية له من قوميين وبعثيين واسلاميين، فاصدر اوامره في ١١ حزيران ١٩٥٩ بالعفو عن معظم المعتقلين السياسيين والمبعدين، ومن بينهم التركمان ايضاً. وقد استقبل عبدالكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع في أواسط الشهر نفسه قادة التركمان الذين أمر باطلاق سراحهم مؤكداً مساندته لهم، كما امر ايضاً باعادة الموظفين المنقولين منهم الى اماكنهم السابقة في كركوك. وكان قد سبق ذلك إحالة

٤٦- حنا بطاطو. المصدر السابق. ص ٩١٣. راجع أيضا:
Uriel Dann, Iraq Under Qassem, A Political History, 1958-1963, Reuven Shiloah Research Center, Jerusalem, 1969, p 223 s.

الزعيم الركن داود الجنابي على التقاعد في بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٩، ونقل معظم مساعديه الى وحدات اخرى خارج الفرقة الثانية بمن فيهم مدير الأمن الرائد رضا گولاني الذي كان قريباً من الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد عُين بدلاً عن الجنابي العقيد عبدالرزاق محمود آمر اللواء الثالث في الفرقة نفسها. والمعروف عن العقيد عبدالرزاق محمود انه كان من القوميين العرب، رغم تظاهره بالاخلاص لعبدالكريم قاسم.(٤٧)

ان الاشارة الى التغييرات التي حصلت في قيادة الفرقة الثانية خلال هذه الفترة ضرورية لبيان الحالة التي كانت سائدة في كركوك قبل حلول الذكرى الاولى لثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨. لقد ادت هذه التغييرات السريعة في قيادة الفرقة الثانية الى خلق حالة تشنّج في مجمل الاوضاع العامة في المنطقة بسبب التناقضات الحادة التي كانت قائمة بين اليسار والكرد من جهة، الذين كان يساندهم قائد الفرقة المحال على التقاعد، وبين التركمان والاوساط المحافظة في كركوك الذين كانوا يتمتعون بمساندة القيادة الجديدة للفرقة والاجهزة الامنية، بالاضافة الى المسؤولين في وزارة الدفاع في بغداد. لقد كان قادة التركمان الذين خرجوا تواً من المعتقلات او عادوا من الابعاد ينظرون بحقد دفين الى الشيوعيين الذين تسببوا في اعتقالهم او نفيهم. وبالمقابل كان الشيوعيون وأعضاء وانصار الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمنين على جميع المنظمات والاتحادات المهنية في كركوك بدوا غير مرتاحين من التغييرات

٤٧- اصبح الزعيم (فيما بعد) عبدالرزاق محمود خلال فترة حكم عبدالسلام عارف محافظا للسليمانية. ولعب دورا اساسيا في الاتفاق الذي ابرم بين عبدالسلام عارف والمرحوم مصطفى بارزاني عام ١٩٦٤، والذي كان سببا اساسيا للانشقاق الذي حصل فيما بعد في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني.

والتطورات الجديدة.[٤٨] وكأن الطرفين كانا بانتظار حدث يقع قريباً يثبت فيه كل منهما عن مدى قوته وشعبيته ومساندة السلطة له، وكان حلول الذكرى الاولى لثورة تموز (يوليو) فرصة لإجراء ذلك الاختبار.

ونظراً لما للاحداث الدامية المؤسفة التي وقعت في كركوك خلال الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة ١٩٥٨ من آثار لا تزال باقية لحد الآن، لذلك نحاول بيان أسبابها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية إندلاع الشرارة الاولى لها في ملحق خاص بهذه الدراسة.[٤٩]

بعد عودة الهدوء النسبي الى المدينة في مساء يوم ١٥ تموز ١٩٥٩، وصلت قطعات عسكرية من بغداد، وأتخذت فيما بعد جملة اجراءات لاتزال آثارها السلبية بالنسبة لمدينة كركوك وللمنطقة بأسرها باقية لحد الآن.

فقد صدرت الاوامر من وزارة الدفاع بنقل وحدات كاملة من الفرقة الثانية الى المنطقة الجنوبية من العراق، وفي مقدمتها اللواء الرابع، وكان معظم منتسبيها من الكرد. وساد في المدينة منذ ذلك اليوم جو مشحون بالارهاب ضد الكرد بوجه عام. وقد تشكلت بعد تلك الحوادث بأمر من الحاكم العسكري العام هيئة تحقيقية خاصة تضم ضباطاً قوميين برئاسة احد الضباط التركمان، وهو العقيد عبدالله عبدالرحمن للتحقيق في تلك الحوادث.[٥٠] ومنذ وصول الهيئة التحقيقية الى المدينة، جرى تنسيق بين

٤٨- جاء في كتاب مديرية شرطة لواء كركوك الموجه الى متصرفية كركوك المشار اليه في مؤلف حنا بطاطو. المصدر السابق ص ٩١٣، الذي يحمل رقم ٤٩٧ في ١٥/٧/١٩٥٩ ما يلي: «انضم معظم الكرد الى الاتحادات والمنظمات والنقابات العمالية. بينما بقي التركمان تحت تأثير العناصر القومية التركمانية الغاضبة...».

٤٩- راجع الملحق رقم (٢).

٥٠- أعدم العقيد عبدالله عبدالرحمن من قبل النظام العراقي في اواسط السبعينات مع عدد آخر من التركمان، بتهمة علاقتهم وارتباطهم بجهات اجنبية.

بعض منتسبيها وبعض المحامين التركمان ومسؤولين آخرين في المحافظة، بهدف توجيه اصابع الاتهام الى اشخاص محددين، خاصة من قادة المنظمات والاتحادات المهنية. وقد امرت الهيئة التحقيقية بالقاء القبض على عدد كبير من الاشخاص، وأحالت معظمهم الى المحاكم العرفية في بغداد، لمحاكمتهم عن تهم التحريض على القتل او الاعتداء العمد. فاصدرت المحاكم المذكورة احكاماً بالموت على (٢٧) كردياً وتركمانياً واحداً من قادة تلك المنظمات، فضلاً عن احكام اخرى ثقيلة على مجموعة كبيرة ينتسب معظمهم للحزب الشيوعي وآخرون للحزب الديمقراطي الكردستاني.[٥١] وبعد نجاح انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣، نُفذت احكام الاعدام الصادرة بحق جميع قادة المنظمات والاتحادات المهنية والنقابية في احد الاماكن العامة في كركوك.

واذا كنا قد توقفنا قليلاً عند الاحداث المؤسفة التي وقعت في كركوك خلال هذه الفترة، فلأن معظم الذين تناولوا تلك الاحداث لم يشيروا الى أسبابها وكيفية وقوعها بصورة محايدة وموضوعية؛ وقد نشرت كتبهم ومذكراتهم في العراق بعد تسلّم حزب البعث للسلطة فيه. ومع ذلك فهناك عدد من الباحثين، نخصّ بالذكر منهم الكاتب الفلسطيني- الامريكي الجنسية- حنا بطاطو الذي تناول تلك الاحداث بموضوعية

٥١- من بين الاساليب الشاذة التي كان يلجأ اليها النظام القاسمي. هي احالة المتهمين اليساريين والكرد الى المحاكم العرفية التي كان يرأسها ويتولى عضويتها عدد من الضباط القوميين المعادين لليسار وللكرد. واحالة المتهمين القوميين والاسلاميين الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي كان يرأسها العقيد فاضل المهداوي. وكان (المتهمون) يخرجون من تلك المحاكم في معظم الحالات وهم مثقلون باحكام طويلة أو بحكم الاعدام. ولو أحيل احد هؤلاء المتهمين الى المحكمة الاخرى غير التي احيل اليها، لخرج بريئا من كل التهم التي وجهت إليه في ورقة اتهامه من قبل الحاكم العسكري العام!

تامة، بعد إطلاعه على العديد من الوثائق والكتب السرية الصادرة من الجهات الأمنية وغيرها في بغداد وكركوك، لدى زيارته العراق في أواسط الستينات. وقد حدثنا صديق مقيم في أمريكا أنه استفسر من الباحث بطاطو لدى لقائه به قبل سنوات، عما إذا كان قد التقى بأحد من الشيوعيين أو الكرد لمعرفة وجهة نظرهم عن أسباب تلك الاحداث، فكان جوابه له بالنفي، لأن السلطة في بغداد لم تسمح له بذلك[٥٢].

بدأت الصحف القومية التي سمح عبد الكريم قاسم باصدارها خلال هذه الفترة، بشن حملة شديدة على اليسار العراقي، ساعدت أجهزة الاعلام في بعض البلدان العربية وتركيا على إثارة حملة تشويش مقصودة بشأن تلك الاحداث وتهويلها. وقد أثر خطاب عبدالكريم قاسم في كنيسة (مار يوسف) في بغداد مساء ١٩ تموز ١٩٥٩، الذي اتهم فيه اليسار العراقي بالوقوف وراء تلك الاحداث قبل مباشرة التحقيق بها، على سير التحقيق وعلى الهيئة المكلفة بالتحقيق في اسبابها وتقديم المشتركين فيها الى المحاكم. ثم تراجع قاسم فيما بعد عن اتهاماته المذكورة، عندما تبيّنت له الامور بصورة واضحة. وكان ذلك سبباً من أسباب عدم تنفيذه

٥٢- ومن الباحثين الآخرين الذين أشاروا الى أحداث كركوك، الدكتور جمال نه به ز في مؤلفه باللغة الالمانية (كردستان وثورتها) المترجم الى الكردية عام ١٩٨٥. فقد ورد في ص ١٩٦ منه ان اعداء قاسم الذين كانوا ينتقدونه بسبب مساندته للشيوعيين، استطاعوا التأثير عليه وتمكنوا بالتعاون مع التركمان المتطرفين (پان توركيزم) وعملاء شركة النفط (I.P.C.) في كركوك من خلق تلك الحوادث ومن ثم اتهام الشيوعيين بها. ثم قدموا معلومات غير صحيحة الى قاسم الذي هاجم الشيوعيين بشدة في الخطاب الذي القاه في افتتاح كنيسة (مار يوسف) مساء ١٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩، ووصفهم بالفوضويين. ولكن قاسم تراجع فيما بعد عن إتهامه الشيوعيين، واشار الى ذلك في التصريحات التي ادلى بها لجريدة (الايام)، العدد ٥٩ الصادرة في تموز (يوليو) ١٩٦٢. راجع أيضا Uriel Dann، المصدر السابق. ص٢٢٣ وما بعدها.

لأحكام الاعدام الصادرة بحق المحكومين بها من قبل المحاكم العرفية.

وقد تركت تلك الاحداث، كما أشرنا، نتائج سيئة لم ينتبه لخطورتها قادة الكرد والتركمان الا فيما بعد، عندما بدأ النظام بتعريب كركوك والمنطقة بكاملها، مستهدفاً في البداية الطرف الاقوى (الكرد)، ثم شملت السياسة نفسها التركمان ايضاً. وقد استخدمت السلطة عناصر كثيرة من التركمان خلال عقدين من الزمن أداة لتنفيذ تلك السياسة، قبل ان تشمل التركمان أنفسهم، منذ بداية الثمانينات.

ومن الآثار الخطيرة الاخرى التي ترتّبت على احداث كركوك والتي لم يشر اليها احد، تشكيل منظمات سرية تركمانية اخذت تعمل بالتعاون مع بعض المسؤولين عن الامن في المحافظة، كمدير الامن نوري الخياط ذو الميول القومية، على اغتيال عناصر كردية معروفة. وأول كردي أُغتيل من قبل تلك المنظمات هو محمد أمين شه ربه تچى البالغ من العمر اكثر من خمسين عاماً، الذي أُغتيل أمام دكانه رغم عدم انتسابه لأي حزب سياسي أو لأية منظمة مهنية. وترتب على تلك الاغتيالات ترك العديد من العوائل الكردية لمدينة كركوك والانتقال الى المدن الاخرى.

وكانت قد تشكلت في بغداد وفي بعض المدن العراقية الاخرى خلال الفترة ذاتها منظمات ارهابية مماثلة تضم عناصر من حزب البعث، هدفها تهديد العوائل المعروفة باتجاهاتها اليسارية لترك بعض الاحياء، كالاعظمية وبعض احياء الكرخ، لتحويلها الى احياء «مغلقة»، تحولت فيما بعد الى أوكار ومراكز لجمع الاسلحة والتهيؤ للانقضاض على حكم عبدالكرسم قاسم. واخذت المنظمات التركمانية السرية التي يبدو أنها كانت على صلة بتنظيمات بغداد والموصل المعادية لنظام عبدالكريم قاسم، توجه التهديدات الى الكرد في احياء عديدة من كركوك، مستهدفةً خلق احياء «مغلقة» فيها ايضاً. وقد تبعت تلك التهديدات، محاولات أو

عمليات قتل البعض منهم او حرق بيوتهم او حرق المحلات التجارية العائدة لهم، واحياناً رش الحوامض الكبريتية المحرقة على وجوه البعض منهم. وادت تلك الاعتداءات المنظمة الى اجبار الكثير من الكرد الى مغادرة المدينة نهائياً او ترك بيوتهم في تلك الاحياء دون ان تتاح لهم حتى فرص بيعها ولو بأثمان زهيدة.

وقد فاقت حصيلة تلك الاغتيالات والاعتداءات التي تعرض لها الكرد في كركوك خلال الفترة اللاحقة لوقوع حوادث كركوك، عدد التركمان الذين قتلوا خلال تلك الحوادث. وظهر تعاون بعض مسؤولي الاجهزة الامنية في المحافظة مع مسؤولي تلك التنظيمات التركمانية المسؤولة عن تلك الاغتيالات والاعتداءات بوجه خاص، في عدم القائهم القبض على اي شخص، وبقاء المجرمين «مجهولي الهوية»، مما شجعهم على ارتكاب المزيد منها.

ادت تلك الاعتداءات واعمال القتل التي مارستها تلك التنظيمات الارهابية الى اجبار العديد من الموظفين الكرد الى طلب النقل الى المدن الاخرى، هذا فضلاً عن ان المسؤولين في المحافظة نقلوا البعض الآخر منهم الى المدن الواقعة في جنوب ووسط العراق، بمن فيهم عدد من المعلمين والمدرسين في مدارس المدينة.

ومن جهتها شددت الاجهزة الامنية في المحافظة الخناق ليس فقط على العناصر الموالية للحزب الشيوعي العراقي، بل حتى على اعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني وعناصر كردية اخرى غير منتمية لأي حزب سياسي، وبعضها لم تكن مهتمة بالسياسة ابداً. واستمرت تلك الاعتداءات على الكرد داخل مدينة كركوك وفي بعض البلدات التابعة للمحافظة كقصبة (دوزخورماتو/طوز) حتى وقوع انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣. وبعد نجاح الانقلاب المذكور، تعرض الكرد بمختلف

اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية الى حملة منظمة من الاعتقالات والاعتداءات، ادت الى تشريد الكثيرين منهم واعتقال الآلاف الاخرى، كما سنشير فيما بعد.

وبالمقابل، ونتيجة للتعاون التام بين الاجهزة الامنية في كركوك والمنظمات التركمانية السرية خلال الفترة نفسها، برزت الى الوجود عناصر تركمانية شابة كانت على صلة بقادة انقلاب ١٩٦٣ وساهمت فيه بنشاط منذ بداية وقوعه.

وبعد نجاح ذلك الانقلاب الذي كشف أحد أبرز قادته علي صالح السعدي عن هويته الامريكية فيما بعد، تعرض الكرد في كركوك الى الاضطهاد والملاحقة أياً كانت اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والدينية. وشملت الملاحقة حتى الذين لم يكن لديهم أية ميول سياسية ولم يكونوا أكثر من مواطنين كرد بسطاء، خاصة من قبل عناصر (الحرس القومي) الذي انخرط في صفوفه الكثير من الشباب التركماني واصبحوا المهيمنين على تشكيلاته المختلفة في المحافظة. واول عمل قام به الحرس بالتعاون مع الاجهزة الامنية في المدينة، هو هدم حي كامل هو حي (كؤماری/ الجمهوري) الذي كان يقطنه الكرد الفقراء. وقد اشتركت في عملية الهدم آليات البلدية والجيش، وتم تهجير سكان ذلك الحي وأحياء كردية اخرى الى المناطق المحررة من كردستان.(٥٣)

وبعد استئناف القتال في كردستان في حزيران (يونيو) ١٩٦٣، شدد النظام بالتعاون مع كثير من التركمان من العمليات الانتقامية ضد الكرد داخل كركوك وفي قصبات المحافظة، حيث شن الجيش بالتعاون مع الحرس القومي والمرتزقة حملة شرسة على جميع الكرد، باستثناء القلة القليلة التي كانت متعاونة مع النظام.

٥٣- الدكتور محمد هه مه وه ندى. المصدر السابق ص ١٢٥.

الاجراءات التي إتخذها انقلابيو شباط ١٩٦٣ في منطقة كركوك:

إتخذ إنقلابيو شباط عام ١٩٦٣ بعد سيطرتهم على السلطة عدداً من الاجراءات ضد الكرد في المنطقة، نشير الى أهمها:

١- تدمير القرى الكردية القريبة من مدينة كركوك، خاصة تلك الواقعة بالقرب من الآبار النفطية، وتضم (١٣) قرية، هي قرى (سؤنه گولی) و(ياروه لى) و(په نچا على) و(ولي پاشا) و(قزلقايه) و(چيمه ن) الكبرى والصغرى (جه ول بؤر) و(هه نجيره) و(قوتان) و(قوشقايه) و(شؤراو) و(باجوان).

٢- ترحيل جميع الكرد في القرى التابعة لناحية (دوبز) ـ حالياً قضاء (دبس)- ومن ثم جلب بعض العشائر العربية والبدو برئاسة المدعو (عواص صديد) لتوطينهم في تلك القرى. وقد شملت عمليات الترحيل والتعريب القرى التالية: (قه ره ده ره ، عه مشه، مه رعي، قه لاعه ربه ت، كتكه، قوتاني خليفة، قوتاني كورده كان، سيكانيان، گورگه چال، شيخان، نادرآوا، دركه ى كورده كان، قه ره هيبه، عه لاغير، مامه، شيرناو، ته قته ق، كونه ريوى، چه خماخه، مه لحه). ثم شملت عمليات الترحيل والتعريب مجموعة اخرى من القرى هي: جاستانه، ده ربه ند، سه ربه شاخ، په ركانه، عه ولاخان، ساره لو، شناغه، دركه ى گه وره، دركه ى بچوك، چه وت، كيسمه، ته ل هه لاله، گه زومشان، گه راو وغيرها.

٣- تسريح اعداد كبيرة من العمال الكرد العاملين في منشآت شركة النفط، او نقلهم الى منشآت اخرى خارج المحافظة. كذلك نقلت السلطة اعداداً اخرى من صغار الموظفين، بضمنهم المعلمون والمدرسون في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية الى وسط العراق وجنوبه.

٤- استقدمت السلطة اعداداً من العرب واستخدمتهم كشرطة محليين او كعمال في شركة النفط، رغم عدم توفر اية خبرة سابقة لديهم، لأن معظمهم كانوا من ابناء العشائر.

٥- انشاء عشرات الربايا العسكرية فوق المرتفعات والتلال المحيطة بالمدينة وفي الاماكن القريبة من منشآت النفط، وجعل تلك الاماكن بمثابة (مناطق امنية) لا يجوز الاقتراب منها، بعد زرعها بالالغام العسكرية.

٦- تسليح العشائر العربية التي جلبت لتوطينها في القرى الكردية. وقد شكلت السلطة من ابناء عشائر (العُبيد) و(الجبور) والعشائر العربية الاخرى وحدات غير نظامية لمساندة الجيش، في الهجمات على (البيشمرگه) الكرد واهالي القرى الكردية في المنطقة.

٧- تبديل اسماء المدارس والشوارع في كركوك واجبار اصحاب المحلات التجارية على اتخاذ اسماء عربية لمحلاتهم، تنفيذاً لسياسة تعريب المدينة التي بدأت تمُارس بصورة واضحة ومكشوفة.

٨- واخيراً شن هجوم عسكري واسع على معظم قرى المحافظة بهدف ردع وتخويف اهاليها لاجبارهم على تركها، ثم توطين العرب فيها.

لقد اصبحت سياسة الترحيل وتدمير القرى الكردية في المحافظة، بالاضافة الى هدم البيوت في الاحياء الكردية في مدينة كركوك ودفع ابنائها على تركها نهائياً ونقل معظم الموظفين والعمال الكرد، سياسة ثابتة لجميع الحكومات العراقية التي تولت السلطة منذ بداية ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨. ولجأت تلك الانظمة ايضاً الى تشجيع الارتزاق في صفوف الكرد لضرب بعضهم بالبعض الآخر، وذلك بتشكيل فرق غير نظامية منهم ودفع مبالغ كبيرة من المال لجميع الذين يحملون السلاح مع السلطة، او تهديدهم بهدم

قراهم في حالة تخلّفهم عن حمل السلاح معها.

ثالثاً ـ الفترة من ١٩٦٨ حتى الآن:

عاد حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة مرة اخرى عبر انقلاب عسكري حدث في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨. وقد حاول قادة الحزب المذكور في البداية تطمين الناس ومنحهم الوعود بعدم سلوك طريق العنف الذي سلكوه بعد انقلاب شباط (فبراير) ١٩٦٣. وكانوا يهدفون من وراء ذلك تحسين صورتهم داخلياً وخارجياً، بسبب الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان التي ارتكبوها بعد إستيلائهم على السلطة للمرة الاولى عام ١٩٦٣.

ولكن سياسة حزب البعث الهادفة الى تعريب منطقة كركوك وجعل الهيمنة العددية العربية سائدة فيها، لم يجر عليها اي تغيير، بل اخذت بُعداً اكثر شمولية واصبحت تمارس وفق خطة مدروسة كمنهج ثابت للدولة. لذلك عينت السلطة محافظين لكركوك من بين العناصر القيادية لحزب البعث، ومنحتهم سلطات وصلاحيات استثنائية واسعة، بهدف تنفيذ تلك السياسة التي اصبحت جزءاً من (سياسة الدولة العليا)، حسب تعبير احد المحافظين السابقين لمحافظة كركوك.[٥٤]

وقد بدأ النظام بعد فترة قصيرة من سيطرته على السلطة اتخاذ الاجراءات التالية، بهدف تغيير الطابع القومي لمدينة كركوك وللمحافظة بأسرها.

٥٤- اخبرني صديق كانت تربطه علاقة زمالة قديمة باحد المحافظين السابقين لمحافظة كركوك وشغل فيما بعد منصبا دبلوماسيا رفيعا خارج العراق، انه سمع منه مرة بصدد كلامه عن سياسة حزب البعث تجاه كركوك ان الاوامر كانت تأتيه من قيادة الحزب ويطالب بتنفيذها كاملة. وان تلك السياسة كانت تعتبر جزءا من «سياسة الدولة العليا»!

الاجراءات التي اتخذها النظام داخل مدينة كركوك:

بادر النظام البعثي الجديد باتخاذ عدد من الاجراءات التي تستهدف تعريب مدينة كركوك، نشير الى أهمها:

١- نقل الاعداد المتبقية من الموظفين الصغار بمن فيهم المعلمون والمدرسون الكرد، وكذلك العمال في مختلف قطاعات الدولة وفي منشآت شركة النفط، الى خارج محافظة كركوك، وجلب الموظفين والعمال العرب لاحلالهم محلهم. والكردي الذي يترك كركوك لأي سبب، يُمنع من العودة اليها نهائياً. وهذا ما حصل بالنسبة للكثير من الموظفين والعمال الذين نُقلوا بأوامر ادارية الى المحافظات الاخرى، ثم أُحيلوا إلى التقاعد او استُغني عن خدماتهم فيما بعد، فأرادوا العودة الى مدينتهم التي كانوا يملكون فيها دوراً مسجلة بأسمائهم، فمُنعوا من العودة اليها.

٢- تبديل اسماء الاحياء الكردية واطلاق الاسماء العربية على المدارس والشوارع والاسواق في كركوك، والزام اصحاب المحلات التجارية ايضاً باتخاذ اسماء عربية لمحلاتهم. فقد اطلق مثلاً اسم (الاندلس) على حي (رحيم آوا)، واطلق اسم (الطليعة) على اسم مدرسة (ئاسؤ) الابتدائية للبنين واسم (عبد الملك بن مروان) على ثانوية كردستان للبنين.

٣- فتح شوارع عريضة في الاحياء الكردية، كفتح شارع بعرض (٦٠) متراً في حي (شوريجه) مثلاً، واستملاك الدور فيه بتعويضات زهيدة، دون السماح لاصحابها بشراء الاراضي او الدور داخل مدينة كركوك، لاجبارهم على تركها.

٤- اضافة سجلات جديدة الى قوائم سجلات احصاء عام ١٩٥٧، وتسجيل اسماء «الوافدين العرب» فيها لاظهارهم بمظهر المتواجدين في

كركوك منذ عام١٩٥٧. وبذلك اصبحت الدولة تمارس عملية تزوير رسمية لاتزال مستمرة لحد الآن.

٥- تجريد الكرد من حق بيع عقاراتهم ودورهم داخل كركوك الا للعرب. كذلك منعهم من شراء العقارات والدور بأي وجه من الوجوه. وامتنعت دائرة البلدية من اعطاء «اجازة البناء» او «اجازة ترميم البناء» للكرد حتى لو كانت دورهم بحاجة ماسّة للترميمات، وذلك بهدف إجبارهم على بيعها أو تركها، ومن ثمّ مغادرة المدينة. وقد طبقت هذه الاجراءات منذ بداية الثمانينات على التركمان ايضاً.

٦- استمرار السلطة في توجيه «التهم» المختلفة للعديد من الكرد بهدف تخويفهم واجبارهم على ترك المدينة، ثم السيطرة على ممتلكاتهم وعقاراتهم. كما تعرض الكثير من الشباب الى الاعتقال من قبل الاجهزة الامنية دون محاكمة او تحقيق. وكان المواطنون يشاهدون على الدوام سيارات اجهزة الامن وهي تنقل جثث المواطنين والمواطنات بالزي الكردي لدفنهم في مقبرة اطلق عليها الناس اسم (غه ريبان)، قرب طريق كركوك ـ سليمانية.

٧- نقل مركز المحافظة من بنايتها القديمة مع جميع الدوائر الرسمية الاخرى الى المنطقة المعرّبة من المدينة الواقعة على جانبي الطريق العام بين كركوك وبغداد. كما نقلت الى المنطقة ذاتها مقرات الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية الاخرى.

٨- ركزت السلطة على انشاء المعامل والمنشآت الحكومية في المنطقة القريبة من طريق كركوك ـ حويجة ـ تكريت، وشيدت آلاف البيوت السكنية للعمال العرب الذين استقدمتهم للعمل في تلك المعامل والمنشآت.

٩- تحويل المدينة وأطرافها الى ثكنة عسكرية كبيرة وإنشاء

التحصينات العسكرية داخل كركوك وخارجها، وتحويل قلعتها الأثرية التأريخية الى قلعة حربية، بعد إتخاذها قاعدة للصواريخ والمدافع الموجّهة صوب الاحياء السكنية للكرد والتركمان.

١٠- لقد كان الاجراء الكبير الذي اتخذته السلطة بهدف تعريب كركوك هو توطين عشرات الالوف من العوائل العربية في مجموعات متلاحقة، بعد توفير السكن وتأمين العمل لأفرادها. وبالمقابل اعلن النظام انه يعطي منحة مالية للكردي الذي يترك مدينة كركوك، وانه يؤمِّن له السكن في مناطق حددها في وسط وجنوب العراق، أو تمنحه قطعة أرض سكنية في (منطقة الحكم الذاتي).

وبنت السلطة خلال السبعينات والثمانينات عدة احياء سكنية متكاملة في مدينة كركوك لتوطين العرب فيها. وقد تم تعيين معظمهم في الشرطة والامن والاستخبارات والمخابرات وفي الجيش، او كعمال في المنشآت الحكومية. كما استخدم ايضاً عدد كبير منهم في (الربايا) المحيطة بكركوك وفي المنظمات الحزبية للسلطة. إن الاحياء السكنية التي أنشأها النظام لاسكان «العرب الوافدين» داخل مدينة كركوك حتى نهاية عام ١٩٨٩ هي:

أ- بُنيت حوالي (٦٠٠) وحدة سكنية في فسحة الأراضي المقابلة لحي (آزادي) وحي (إسكان) الكرديين، قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية، وأُطلق اسم حي (الكرامة) عليها، مع انشاء معسكر للآليات بالقرب من الحي المذكور بهدف حماية المستوطنين فيه، وذلك في عام ١٩٧٠ وبعد فترة قصيرة من إبرام اتفاقية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ للسلام بين النظام والحركة الكردية.

ب- خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بنى النظام حوالي (٥٠٠) وحدة سكنية اخرى بالقرب من حي (الكرامة) واطلق

عليها اسم حي (المثنى). ويقع هذا الحي بمسافة ثلاثة كيلومترات من مخازن عتاد الفرقة الثانية، على طريق كركوك ـ ياروه لي.

جـ- وزع النظام خلال سنتي ١٩٨١-١٩٨٢ قرابة (٢٠٠) قطعة ارض سكنية على ذوي (شهداء قادسية صدام) قرب طريق كركوك ـ سليمانية. كما وفر لهم الاموال كمنح وقروض بدون فائدة من المصرف العقاري بهدف بنائها، ومعظمهم من العرب.

د- تم بناء حي باسم (الاندلس) مقابل حي (رحيم آوا) الكردي، قرب طريق كركوك ـ اربيل للعرب الذين تم تعيينهم في معمل (كوكا كولا) الواقع على الطريق. وقد اطلق اسم (الاندلس) على الحي الجديد مع حي(رحيم آوا)، بهدف تعريب الاسم القديم.

هـ- تم بناء حوالي (٢٠٠٠) دار سكنية في (كركوك الجديدة/ عرفة) عام ١٩٧٩ بواسطة الشركة الحكومية للمقاولات، وقرابة (٤٠٠٠) دار اخرى في المنطقة ذاتها، وذلك من قبل شركة اجنبية للانشاءات والبناء.

و- انشأ النظام مطاراً عسكرياً ضخماً في الجانب الآخر من حي (عرفة) جنوب غربي الطريق العام بين كركوك ـ دوبز (دبس)، مقابل الشارع المقابل لمقر الفرقة الثانية التابعة للفيلق الاول المستقر حالياً في كركوك.

ز- انشأ النظام أكثر من (١٠٠٠) وحدة سكنية اخرى على جانبي طريق كركوك ـ دوبز (دبس) لعمال شركة استخلاص الكبريت ولمنتسبي مصفى النفط، وجميعهم من العرب الوافدين. ويُطلق عادة على هذه المجموعة من الدور اسم (دور العمل الشعبي).

ح- تم بناء اكثر من (٥٠٠) دار اخرى في (حي الضباط) الذي يقع مقابل معسكر كركوك والمطار العسكري. وتقع هذه الدور على امتداد

المعسكر حتى خط سكك الحديد ومحطة قطار كركوك. وقد شيّد قسم من هذه الدور لكبار الضباط امام (الباب النظامي) للمطار العسكري و(الباب النظامي) للفرقة الثانية.

ط- تم بناء عدة احياء سكنية في المنطقة الواقعة بين معسكر كركوك ومحطة القطار وحتى حي (تسن/ تسعين) وطريق كركوك ـ حويجة ـ تكريت، ثم طريق كركوك ـ بغداد ومحطة التلفزيون وحتى نهر (خاسة) وعلى الوجه الآتي :

١- بناء أكثر من (٨٠٠) دار في حي أُطلق عليه اسم حي (البعث).

٢- بناء عدة مئات من الدور في المسافة الواقعة بين طريق كركوك ـ تكريت ومحطة تلفزيون كركوك، أُطلق عليها اسم حي (الواسطي).

٣- بناء حوالي (٤٥٠) داراً في حي (السكك).

٤- بناء أكثر من (١٠٠) دار في المنطقة ذاتها أُطلق عليها اسم حي (الاشتراكية).

٥- بناء عدة مئات من الدور في الجانب الشرقي من الطريق العام بين كركوك ـ بغداد حتى مجرى نهر (خاسة)، أُطلق عليها اسم حي (الغرناطة).

٦- بناء حوالي (١٠٠٠) دار في الجهة الاخرى من نهر (خاسة)، مقابل محطة تلفزيون كركوك في جنوبي المدينة، على الطريق العام بين كركوك ـ ليلان، أُطلق عليها اسم حي (الحجاج).

٧- بناء عدة مئات دور اخرى بين مجزرة كركوك وحي (الحجاج)، اطلق عليها اسم حي(العروبة).

٨- بناء عدة مئات من الوحدات السكنية جنوب حي (قتيبة) للشرطة الوافدين، اطلق عليها اسم حي (الشرطة).

٩- وزعت السلطة عدة آلاف قطع ارض سكنية على الوجبة الاولى من العرب الذين استقدموا لتوطينهم في المنطقة الواقعة بعد نقطة سيطرة طريق كركوك ـ ليلان، ومنحت كل عائلة منهم (١٩) الف دينار لغرض بنائها.

وتم في الوجبة الثانية توزيع عدة الاف قطع أرض سكنية اخرى، امتدت بطول ١٨كيلومتراً على جانبي الطريق العام بين كركوك ـ ليلان وحتى قصبة ليلان نفسها.

١٠- بناء (٤٠٠) شقة سكنية بين حي (مصلى) والمجزرة القديمة، واعطاء كل عائلة عربية مبلغ عشرة آلاف دينار، شرط ان ينقلوا نفوسهم الى سجلات نفوس كركوك.

١١- وزعت السلطة ايضاً في حي (امام قاسم) الكردي (٢٠٠) قطعة ارض سكنية على مجموعة من العرب، واعطت مبلغ عشرة آلاف دينار لكل منهم على سبيل المنحة، بالاضافة الى قرض المصرف العقاري لاجل بنائها.

١٢- تم بناء أكثر من (٢٠٠) دار اخرى في المنطقة ذاتها، اطلق عليها اسم حي (الوحدة)، وحوالي (١٥٠) داراً اخرى، اطلق عليها اسم حي (الحرية)، و(٢٢٠) داراً اخرى بين حي (الحرية) وحي (شوريجة) الكردي، اطلق عليها اسم (دور الامن).[٥٥]

خلال انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، وقبل ان تتحرر مدينة كركوك من ظلم النظام الديكتاتوري في ٢٠ آذار ١٩٩١، اشرف وزير الدفاع

٥٥- للتفصيل. راجع چيا. الامن الاستراتيجي للعراق والسياسة البعثية الثلاثية: الترحيل، التعريب، والتبعيث (باللغة الكردية)، من منشورات قسم الاعلام في الاتحاد الوطني الكردستاني، ١٩٨٧ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٦.

العراقي علي حسن المجيد على اعتقال عدد كبير من الكرد قدّروا بالالوف، بينهم العديد من العسكريين الذين كانوا موجودين في كركوك باجازاتهم الدورية، نقلوا جميعاً الى معتقلات تكريت والموصل. وقد مات عدد منهم بسبب منع الماء والطعام عنهم خلال عدة ايام. ولم يطلق سراحهم الا فيما بعد.

وكان علي حسن المجيد قد اشرف شخصياً على هدم حوالي (٨٠) من الدور العائدة للمواطنين الكرد والتركمان في حي (الماس)، قرب (گاور باغي) في بداية شهر آذار (مارس) ١٩٩١، كما اشرف فيما بعد على هدم عشرات الدور الاخرى في حي (شوريجة) الكردي في حزيران (يونيو) من العام نفسه.

ولايزال النظام مستمراً في ترحيل الكرد والتركمان من ابناء مدينة كركوك. وتخيرهم السلطة بين الذهاب الى جنوب العراق، فتسمح لهم بنقل امتعتهم معهم، وبين الذهاب الى المنطقة المحررة من كردستان، فتصادر في هذه الحالة جميع امتعتهم مع ممتلكاتهم الاخرى من عقارات وغيرها.

وقد مُنع من العودة الى كركوك الألوف من العوائل الكردية التي اضطرت الى مغادرتها، بعد تعرضها للقصف الجوي والضرب بالصواريخ والمدافع من قبل وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة التي استعادت المدينة من (البيشمرگه) الكرد، بعد إنتهاء حرب الخليج. ورغم ان الاتفاق الذي ابرم بين القادة الكرد والنظام العراقي في مايس (ايار) ١٩٩١، نص صراحة على وجوب السماح للجميع بالعودة الى بيوتهم في الاماكن التي تركوها بسبب الظروف المذكورة، الا ان السلطة لم تسمح لمعظم الكرد بالعودة الى بيوتهم في كركوك، ثم صادرت دورهم وممتلكاتهم، علماً بأن معظم دورهم ومحلاتهم التجارية في مدينة كركوك

وفي المدن الكردية الاخرى تعرضت الى النهب من قبل منتسبي الحرس الجمهوري والقوات الخاصة و«العرب الوافدين» المستقرين في كركوك، بعد إستعادة سيطرتهم على المدينة في بداية نيسان (أبريل) ١٩٩١.

وتعيش حالياً عشرات الالوف من العوائل الكردية من أبناء منطقة كركوك في الخيم وفي بعض المجمعات في المنطقة المحررة من كردستان، في ظروف قاسية للغاية، مات بسببها الكثيرون، خاصة من بين الاطفال والمسنين منهم، وهم يعتمدون في معيشتهم على المساعدات التي تقدمها لهم منظمات الاغاثة والمساعدات الدولية. وقد طلبت حكومة اقليم كردستان بواسطة الهيئات التابعة للامم المتحدة العاملة في كردستان المحررة، التدخل لدى الحكومة العراقية للسماح لأبناء مدينة كركوك بالعودة الى بيوتهم تحت اشراف مراقبين دوليين، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٩١، وكان الرد من قبل النظام العراقي هو الرفض التام.

تلك هي باختصار الاجراءات التعسفية التي اتخذها النظام بهدف تعريب مدينة كركوك. ونشير الآن الى الاجراءات التي اتخذها النظام لتعريب المحافظة بأسرها.

إجراءات النظام لتعريب محافظة كركوك:

من الاجراءات التي اتخذها النظام لتغيير الحالة القومية لمحافظة كركوك بأكملها، نشير الى:

١- تبديل اسم محافظة كركوك واطلاق إسم (التأميم) عليها بمناسبة تأميم شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٢. لقد كان الهدف الاساس من تغيير الاسم هو تعريب اسم المحافظة، لأن عملية التأميم شملت شركات النفط العاملة في جميع

انحاء العراق، وليس في كركوك وحدها.(٥٦)

٢- إستمرار النظام في جلب عشرات الالوف من العوائل العربية لاسكانها في كركوك وأطرافها.

رغم أن عملية الاحصاء الرسمية التي نُظمت في العراق عام ١٩٥٧ شابتها عمليات تزوير في بعض الأحياء الشعبية للكرد في كركوك، بسبب إشراف موظفي اللواء على إجرائها وكان معظمهم من التركمان، فاننا نتخذ مع ذلك من الاحصاء المذكور أساساً لتحديد الحالة القومية في محافظة كركوك. (٥٧) ويحدد الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث لغة الأم في لواء كركوك بموجب الاحصاء العام لسنة ١٩٥٧ الحالة القومية لأبناء المحافظة.

٥٦- يضم حقل كركوك اغزر بئر نفطي في العالم الذي يتجاوز معدل انتاجه اليومي المائة الف برميل يوميا. ويعتبر حقل كركوك خامس حقل في العالم من حيث كمية البترول الموجودة فيه. اذ يحتوي على (١٥) الف مليون برميل في بعض طبقاته فقط. وهو مستمر في الانتاج منذ عام ١٩٢٧ وحتى الآن. دون ان تكون هناك اية علامة على عجزه او ضعف حيويته. راجع الدكتور محمد ازهر سعد، الجغرافية الاقتصادية للبترول العراقي، رسالة دكتوراه في قسم الجغرافية بكلية الآداب من جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٩٤ و٣٩٧، نقلا عن الدكتور محمد هه مه وه ندى، المصدر السابق.

٥٧- وقد تبيّن ذلك بوضوح بعد الاعلان عن نتائج الاحصاء المذكور عام ١٩٥٩، حيث ظهر لدى مراجعة عدد من المواطنين الكرد لدائرة النفوس في كركوك، أنهم سجلوا (تركمانا) من قبل بعض العدادين في الحقل الخاص بـ (لغة الأم)، خاصة في الاحياء الشعبية الكردية التي كان معظم أبنائها يجهلون اللغة العربية، فتولى العدادون ملأ الاستمارات نيابة عنهم. وقد قدم بعضهم فيما بعد شكاوى بهذا الخصوص الى الجهات المختصة، بينما أقام البعض الآخر دعاوى قضائية لتبديل ذلك بقرار قضائي.

الجدول السادس الخاص بتصنيف السكان من حيث لغة الأم في لواء (محافظة) كركوك، بموجب إحصاء عام ١٩٥٧

لغة الام	مدينة كركوك	لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
عربي	٢٧١٢٧	٨٢٤٩٣	١٠٩٦٢٠
كردي	٤٠٠٤٧	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣
تركي	٤٥٣٠٦	٣٨٠٦٥	٨٣٣٧١
كلداني وسرياني	١٥٠٩	٩٦	١٦٠٥

إن إجراء مقارنة بسيطة بين ما هو وارد في الجدول المذكور والاحصاءات الاخرى التي أُجريت في العراق بعد البدء بعمليات التعريب في المناطق الكردية، خاصة في منطقة كركوك، يكشف لنا بوضوح ابعاد عملية التعريب التي نفذها النظام العراقي في المنطقة. فقد ازدادت نسبة العرب في محافظة كركوك من ٢٨،٢٪ من مجموع سكان اللواء (المحافظة) بموجب إحصاء ١٩٥٧ الى ٤١، ٤٤٪ بموجب إحصاء ١٩٧٧ . وفي نفس الوقت انخفضت نسبة التركمان من ٤، ٢١٪ بموجب إحصاء ١٩٥٧، الى ٣١، ١٦٪ بموجب إحصاء ١٩٧٧[٥٨] . وانخفضت نسبة الكرد خلال الفترة ذاتها من ٣ر٤٨٪ الى ٥٣، ٣٧٪. ويبيّن الجدول أدناه ذلك بوضوح:

٥٨- فقد ورد في الفصل الثاني من الكراس السري الذي أصدره مركز الاعداد والتطوير الاداري في مديرية الامن العامة، المصدر السابق، أن العرب يشكلون ٤١ر٤٤٪ من مجموع سكان المحافظة. والكرد ٥٣ر٣٧٪ والكرد الفيلي ٠٨ر٠٪ والتركمان ٣١ر١٦٪ والأرمن ١١ر٠٪ والسريان ٨٢ر٣٪ وغير مبين ٧٣ر٠٪؛ راجع ص ٦٠ من الكراس.

جدول عن الحالة القومية في محافظة كركوك
بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وإحصاء عام ١٩٧٧ :

القومية	احصاء عام ١٩٥٧	احصاء عام ١٩٧٧
الكردية	٪ ٤٨ر٣	٪٣٧،٥٣
العربية	٪٢٨،٢	٪٤٤،٤١
التركمانية	٪٢١ر٤	٪١٦،٣١

ولا تتوفر لدينا إحصاءات رسمية عن الحالة القومية في مدينة كركوك وفي المحافظة بعد التأريخ المذكور، علماً بأن النظام مستمر في توطين العرب فيهما، وطرد الكرد والتركمان بصورة جماعية، كما سنشير لاحقاً.

٣- لجأ النظام الى اساليب الترغيب و والترهيب لشراء الاراضي الزراعية من بعض الملاكين الكرد. ففي ناحية داقوق مثلاً عرض النظام بواسطة بعض عملائه من امثال المدعو علي ذحام العُبيد شراء الأراضي باسعار مغرية، وهدد الآخرين بتدمير قراهم في حالة امتناعهم عن بيعها. وتولى النظام توزيعها مع الاراضي الاميرية والاراضي الاخرى المشمولة بقانون الاصلاح الزراعي، على أبناء العشائر العربية، مع بناء عدد من القرى الجديدة لهم، وإقامة عدد من المخافر والربايا العسكرية لحمايتهم من هجمات (البيشمرگه) الكرد. كما عمد النظام ايضاً الى تسليحهم، في الوقت الذي منع الفلاحين الكرد الساكنين في القرى الكردية المجاورة من حيازة الاسلحة بجميع انواعها.

٤- جعل النظام من جميع المناطق المحيطة بكركوك وبآبار النفط والمنشآت النفطية في المحافظة مناطق (عسكرية) او (امنية) مزروعة بالألغام العسكرية لا يجوز الاقتراب منها. وقد سبق هذا الاجراء ترحيل

سكان القرى القريبة من تلك المناطق، وانشاء مئات الربايا والتحصينات بمحاذاتها وبمحاذاة الطرق المؤدية اليها، وحتى بالنسبة الى الطرق الخارجية التي تربط كركوك بالمدن القريبة منها.

٥- فك أربعة من مجموع سبع اقضية كانت تابعة لمحافظة كركوك عنها، وربطها بالمحافظات المجاورة لها، لجعل الكرد اقلية سكانية في محافظة كركوك.

فقد الحق النظام عام ١٩٧٦ قضائي (چم چمال) و(كه لار) الكرديين كلياً بمحافظة السليمانية المجاورة لهما، بينما الحق قضاء (كفري) الذي يشكل الكرد الاكثرية العظمى فيه بمحافظة ديالى، وقضاء (دوز خورماتو/ طوز) الذي يضم اكثرية كردية بمحافظة صلاح الدين (تكريت) البعيدة عنه..

ولم يكن النظام يستهدف الاصلاح الاداري او ربط المناطق البعيدة من محافظة كركوك بالمحافظات الاخرى القريبة منها. فقضاء الحويجة المجاور لمحافظة (صلاح الدين) والذي تعيش فيه اكثرية عربية لم يلحق بتلك المحافظة، بينما ربط بها قضاء (دوز خورماتو/ طوز) البعيد عنها والذي يوجد النفط في بعض المناطق التابعة له. وكانت اقضية (چم چمال) و(دوز خورماتو - سابقاً گل) وكفري تابعة ادارياً لمحافظة كركوك منذ العهد العثماني حتى عام ١٩٧٦. لقد كان الهدف الاساسي للنظام هو سلخ هذه الاقضية الكردية من محافظة كركوك، لجعل الكرد اقلية فيها. كما دمّر النظام أغلب القرى الكردية التي كانت تابعة لمركز قضاء كركوك، او قام باسكان العرب في القرى التي تم ترحيل اهاليها الكرد منها. وكذلك الامر بالنسبة لقضاء (دوبز/ دبس) الذي عُرّبت القرى العائدة له منذ عام ١٩٦٣. اما قضاء الحويجة، فقد تم توطين العرب فيه ابتداءً منذ اواسط الاربعينات. وهكذا اصبحت الاقضية الثلاثة العائدة

حالياً للمحافظة معربة في أجزائها الواسعة، بينما سلخ عنها الاقضية الاربعة الاخرى.

وقام النظام ايضاً بفك بعض القرى الكردية التي كانت تتبع ناحية (آلتون كؤپرى/ پردى) المجاورة لمحافظة اربيل، وربطها بناحية (قوش تپة) التابعة لمركز قضاء اربيل، وذلك لتحقيق الهدف ذاته، بينما الحق بقضاء (دوبز/ دبس) عدة قرى كردية كانت تابعة لناحية (كنديناوة) في محافظة اربيل، بعد ترحيل الكرد منها، إثر إكتشاف النفط فيها. وقد حاول النظام أيضاً ربط ناحية (طق طق) التابعة لقضاء كويسنجق بمركز قضاء كركوك، بعد إكتشاف النفط فيها. وقد مهّد لذلك بتدمير جميع قرى الناحية وتحويل (طق طق) الى مجرد قصبة عادية. وألحق النظام أيضاً تسع قرى في منطقة (پالاني) التابعة لناحية (قه ره ته په) في قضاء كفري، بناحية جلولاء التابعة لمحافظة ديالى، ثم رحّل سكانها الكرد الى محافظة الانبار وجلب أفراداً من عشيرة (الكروي) العربية لتوطينهم في تلك القرى.

٦- لم يكتف النظام بجلب العشائر العربية من المحافظات الوسطى والجنوبية لاسكانهم في محافظة كركوك وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم ومنحهم الامتيازات العديدة وتسليحهم، بل عمد الى تدمير مئات القرى الكردية وبعض مراكز النواحي التي تعذر اسكان العرب فيها لأسباب أمنية. وقام النظام بترحيل اهالي هذه القرى والنواحي الى مجمعات قسرية بناها لهم في بعض مراكز الاقضية والنواحي أو في المحافظات الأخرى، واجبرهم على السكن فيها، دون ان يوفر لهم سبل العيش او حتى الحد الادنى من الوسائل الضرورية للحياة. وقد وضعهم النظام في هذه المجمعات التي اطلق عليها في الغالب اسماء عربية كالصمود والقدس والقادسية وغيرها، وجعلهم تحت مراقبة اجهزة الامن فيها، بحيث لا يكون بمقدور احد الدخول او الخروج منها الا بموافقتها.

وتشبه هذه المجمعات القسرية المعتقلات التي شيدتها الانظمة النازية والفاشية في البلدان التي احتلتها خلال الحرب العالمية الثانية.

ونورد ادناه احصاءات عن القرى ومراكز النواحي التي جرى تدميرها من قبل النظام في محافظة كركوك للفترة ما بين ١٩٦٣ حتى نهاية عام ١٩٨٩:

أ- مركز قضاء كركوك:

وتتبعه إدارياً عدة نواحي هي آلتون كوپري (پردى)، شوان (ريدار)، (قه ره هه نجير)، ليلان (قه ره حسن)، تازه خورماتو ويايچي.

١- ناحية آلتون كوپري (پردىّ) :

تشكل قصبة (آلتون كوپري) التي تقع على نهر الزاب الصغير، في منتصف الطريق العام بين كركوك - اربيل، مركز هذه الناحية. وقد بلغ عدد نفوس القصبة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، وهو الاحصاء الرسمي الوحيد الذي نعتمد عليه، ٣٨٥٥ نسمة، بعضهم من الكرد والبعض الآخر من التركمان، بينما بلغ مجموع سكان القرى العائدة لهذه الناحية بموجب الاحصاء نفسه حوالي ١٤٨٦٣٩ نسمة، وكلهم من الكرد.

وقد قام النظام خلال سنوات ١٩٦٩ و١٩٨٦ و١٩٨٨ بتدمير جميع القرى التابعة لهذه الناحية، وكلها كردية، بما فيها القرى الواقعة على جانبي الطريق العام بين كركوك - اربيل، ورحّل اهاليها الى عدد من المجمعات القسرية في محافظة اربيل. كما أنشأ النظام عدداً من المعسكرات الكبيرة بين كركوك - آلتون كوپري، وبنى داخل كل منها مئات الدور لاسكان منتسبيها.

وتشمل هذه المعسكرات كلاًّ من:

١- معسكر داره مان بالقرب من قرية داره مان الكبيرة التي دمرت عام ١٩٨٧.

٢- معسكر سه قزلي.

٣- معسكر آلتون كوپري.

٤- اقام النظام مجمعاً عن طريق العمل الشعبي عام ١٩٧٤، يضم حوالي الف وحدة سكنية بالقرب من (داره مان) لاسكان الشرطة فيه، ولكنها غير مسكونة حالياً.

٥- شيد النظام ايضاً معسكراً آخر مع قلعة محصنة و(١٠٠) دار عصرية لمنتسبي القوة الجوية بالقرب من القلعة المذكورة.

٦- أنشأ النظام معسكراً مع قلعة محصنة اخرى قرب قرية (گه لوه زى) المدمرة، وقد بنى فيها مستوطنتين، تضم الاولى (١٠٠) دار لضباط الصف، والثانية (٥٠) داراً للضباط.

٧- معسكر (كتكه) مع (٧٠) داراً جرى بناؤها عام ١٩٧٦.

٨- معسكر (گورزه يى) مع (٤٠) داراً تم بناؤها عام ١٩٧٦ ايضاً.

وقد أنشأ النظام هذه المعسكرات الكبيرة على أراضٍ زراعية معروفة بخصوبتها تعود للفلاحين الكرد، مما أدى الى تدمير (٣١) قرية كردية كانت تضم (٢٠٩٢) عائلة فلاحية، تعرض بعضها للفناء في عمليات (الانفال) السيئة الصيت.[٥٩] ومنذ ذلك الوقت يقوم كبار ضباط الجيش والمسؤولون الآخرون في المحافظة باستثمار الاراضي الزراعية الواقعة خارج تلك المعسكرات لمصلحتهم الخاصة.

٥٩- Destruction of a Nation, Statistics of Atrocities in Iraqi - Kurdistan, by Shorsh M. Rasool, Published by H. Zahawi and L. Rashid. Printed in U.S.A, July 1990, p.33,34.

٢- ناحية (شوان/ ريّدار):

تقع هذه الناحية على الطريق العام بين كركوك وكويسنجق. وبدأ النظام بتدمير بعض القرى التابعة لها منذ عام ١٩٦٣، كقريتي (قزلقايه) و(وقلى پاشا) وغيرهما، ثم دمّر النظام فيما بعد جميع القرى الاخرى، بما فيها مركز الناحية (ريّدار/ شوان). وقد بلغ عدد القرى المدمرة العائدة للناحية حوالي (٧٠) قرية، كانت تضم (٢٦٥٠) عائلة فلاحية، تم ترحيلهم خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ الى المجمعات القسرية في محافظة اربيل.[٦٠] وبنى النظام في مركز الناحية وفي المنطقة القريبة منه معسكرات للجيش، فاصبحت المنطقة بأسرها من المناطق العسكرية التي حرم الدخول اليها او زراعة اراضيها الا من قبل منتسبي الجيش والمسؤولين في المحافظة.

٣- ناحية (قه ره هه نجير) التي عربت تسميتها الى (الربيع):

تقع قصبة (قه ره هه نجير) على الطريق العام بين كركوك ـ سليمانية. وهي لاتبتعد عن مدينة كركوك الا بضعة كيلومترات، وكانت تعتبر سابقاً بمثابة مصيف لأهالي كركوك نظراً لكثرة بساتينها واعتدال جوها خلال فصل الصيف.

وجعلت السلطة من هذه القصبة مركزاً للناحية اطلقت عليها اسم (الربيع). وبنت فيها مئات الدور الصغيرة لاسكان ابناء القرى الكردية التي تم تدميرها، ولاسكان حوالي اربعمائة عائلة كردية طردتها من مدينة كركوك، بالاضافة الى عدد كبير من العرب الذين كلفوا بادارة القصبة والاشراف على المجمع القسري فيها.

٦٠- ibd., p.39-41.

وقد بلغ عدد القرى الكردية المدمرة التابعة لهذه الناحية (٤١) قرية، كانت تضم حوالي (٢٢٣٠) عائلة فلاحية، تم ترحيلها من تلك القرى خلال السنوات ١٩٦٩ و١٩٧٧ و١٩٨٧ و١٩٨٨.[٦٢]

٤- ناحية ليلان (قه ره حسن):

تقع قصبة (ليلان) مركز هذه الناحية جنوب شرقي مدينة كركوك بمسافة (٢٠) كيلومتراً تقريباً. وقد بلغ عدد نفوس القصبة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، (١٣٠١) نسمة، نصفهم من الكرد والنصف الآخر تقريباً من التركمان الشيعة. أما عدد نفوس قرى الناحية بموجب الاحصاء نفسه، فقد بلغ (١٢٥٠٩) نسمة، وكلهم من الكرد. وتعرضت بعض قرى الناحية للتعريب منذ عام ١٩٧٠، كقرية (تركشكان) السفلى التي أطلق عليها إسم القعقاع. وتم في عام ١٩٧٧ تعريب قرية (ترجيل) الواقعة بين كركوك وليلان. وفي العام نفسه اقيمت مستوطنة لاصحاب الجواميس من العرب بالقرب من قرية (ترجيل) ذاتها، تركوها عام ١٩٨٣ بعد تعرضها للهجوم من قبل البيشمركه. وفي عام ١٩٨٧ قام النظام ببناء دور سكنية لحوالي ثلاثمائة عائلة عربية في قصبة (ليلان) نفسها.

اما قرى الناحية البالغ عددها (٤٥) قرية بين كبيرة وصغيرة، فقد قام النظام بتدميرها جميعاً خلال السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ مجموع عدد العوائل الفلاحية المشمولة بالترحيل من تلك القرى الكردية حوالي (٢٤٢٩) عائلة فلاحية، اجبرت على الاستيطان في المجمعات القسرية الواقعة في بلدة (چم چمال).[٦٣]

ويسكن في مركز الناحية وفي قرية (يحياوة) الملاصقة لها عدد من

٦١- ibd., p.42-43.

٦٢- ibd., p.37-38.

العوائل التركمانية الشيعية، كانت تشكل حوالي نصف سكان القصبة. وهولاء كانوا ولا يزالون يمتهنون الزراعة، وكانت علاقاتهم جيدة مع الكرد الذين يعيشون معهم داخل القصبة.

٥- ناحية تازه خورماتو:

وهي ناحية إستحدثها النظام البعثي وتقع بالقرب من مدينة كركوك، ومركزها قصبة (تازه خورماتو/ تازه) جنوبي كركوك ببضع كيلومترات، قرب الطريق العام بين كركوك ـ بغداد، وكان التركمان الشيعة يشكلون اكثرية سكانها، قبل تعرضها للتعريب.

ثمّ بدأ النظام بتعريب الناحية وجلب اعداد كبيرة من العشائر العربية لتوطينها في مركز الناحية وفي مستوطنات اخرى اقامها في الأطراف، بعد توزيع الاراضي الزراعية عليهم وتوفير وسائل العيش بالنسبة لمن لا يمتهنون الزراعة منهم، فاصبح التركمان اقلية قياساً للعرب الذين تم توطينهم في مركز الناحية، وفي قريتي (چرداغلو) و (بشير) التابعتين لهذه الناحية.

٦- ناحية (يايچي):

وهي ناحية مستحدثة ايضاً تقع قرب طريق كركوك ـ حويجة. وكانت تضم ثلاث قرى يشكل التركمان الاكثرية فيها، هي قرى (يايچي) و(طوبزاوه) و(تركلان). ثم اقام النظام عدة مستوطنات في الناحية، منها مستوطنة (الجمهورية) التي تضم اكثر من مائة دار شيدها النظام لعرب جلبهم من جنوب العراق. كما شيّد النظام مطاراً عسكرياً كبيراً في المنطقة ورحّل السكان الاصليين عنها.

يتبين من هذا العرض السريع، الوضع الذي آلت اليه جميع النواحي والقرى الكردية وبعض القرى التركمانية التابعة لمركز قضاء كركوك، من

تدمير شامل وترحيل لاهاليها واسكانهم في مجمعات قسرية، بالاضافة الى تعريب للمناطق التي استطاع النظام توفير الحماية لها، ان معظم هذه النواحي والقرى قد دمرت كاملة، بما فيها بعض مراكز النواحي، كمركز ناحية (شوان). ونفذ النظام هذه السياسة وفق خطة مدروسة تحت اشراف مباشر من قيادة حزب البعث الحاكم واجهزته العسكرية والقمعية الاخرى، وبمشاركة العرب المستوطنين في المنطقة سابقاً ولاحقاً. وقد بلغ مجموع عدد القرى المدمرة التابعة ادارياً لمركز قضاء كركوك (٢١٨) قريةً، كان يسكنها (٦١٣٩٤) كردياً لدى ترحيلهم، معظمهم من الفلاحين الذين كانوا يمتهنون الزراعة فيها بصورة منتظمة. ولا يشمل هذا العدد بطبيعة الحال الكرد الذين اجبروا على ترك مدينة كركوك منذ عام ١٩٥٩ بحجج مختلفة، كترحيل العائلة كاملة بسبب توقيف احد افرادها لسبب سياسي، او هروبه من اداء الخدمة العسكرية او تركه صفوف الجيش، او تهربه من الخدمة في صفوف (الجيش الشعبي) البعثي، او التحاق احد الأقارب ولو كان من الدرجة السادسة بصفوف الثورة الكردية، او اقامته خارج العراق . . . الخ. ويلاحظ ان النظام اجبر الكرد المستقرين في مدينة كركوك منذ عام ١٩٥٨ على العودة الى مراكز الاقضية والنواحي العائدة لمحافظة كركوك، ولم يسمح لهم بنقل سجلات نفوسهم حسب احصاء عام ١٩٥٧ الى سجل مركز المدينة، بينما نقل سجلات نفوس عشرات الالوف من العرب الذين تم توطينهم في كركوك الى سجلات المدينة وفق احصاء عام ١٩٥٧ ، للايهام بوجودهم في مدينة كركوك منذ ذلك الوقت. ولكي يقوم النظام باتمام عملية التزوير هذه بكتمان، نقل الى دائرة نفوس كركوك (حالياً دائرة الاحوال المدنية لمحافظة التأميم) عدداً من الموظفين البعثيين المختصين من المحافظات الاخرى، كما نقل جميع الموظفين الكرد والتركمان في تلك الدائرة الى الدوائر الاخرى او الى المحافظات الاخرى.

ب- قضاء (دوبز) المعرب الى (دبس):

اشرنا سابقاً الى ان جميع قرى هذا القضاء البالغ عددها (٣١) قرية كردية والتي كانت تضم عام ١٩٦٣، (٤٢١٥) عائلة فلاحية، قد تم ترحيلها في اواسط تلك السنة، وجلبت عشائر عربية، خاصة من الجبور، لتوطينهم في تلك القرى الكردية. ثم أسكن النظام مجموعات من عشائر الجبور في قرى كردية أخرى هي قرى (جاستان) و (دربند) و (سه ربه شاخ) و (به ركانه) و (ساره لو) و(كيسمه) و (چه رت) و (ته ل هه لاله) و (گه روه شان).

وقد اتخذ النظام من قرية (سرگاران) مركزاً للناحية، واطلق عليها اسم (القدس)، وبنى فيها (١٥٠) داراً سكنية لموظفي الناحية ومنتسبي الامن ومنظمة حزب البعث فيها. كما جعل النظام من المنطقة قاعدة عسكرية ضخمة شيد فيها العديد من المعسكرات والمستوطنات لاسكان منتسبي الجيش والامن والاستخبارات، بالاضافة الى العاملين في معمل (استخلاص الكبريت) ومصفى النفط، وذلك على الوجه الآتي :

١- بناء عدد كبير من الدور لموظفي وعمال معمل استخلاص الكبريت، وكلهم من «العرب الوافدين».

٢- بناء عدة دور تقع بمسافة كيلومتر واحد من معمل استخلاص الكبريت لأشخاص يتولون حماية المعمل المذكور.

٣- بناء مائة دار عام ١٩٧٧ واطلق عليها اسم (ميسلون) قرب قرية (چراغ).

٤- بناء مستوطنة اخرى شمال قرية (قه ره ده ره) باسم (الرافدين).

٥- بناء مجموعة من الدور لمنتسبي محطة الاذاعة والتلفزيون.

٦- بناء مجموعة اخرى من الدور لمنتسبي الامن والاستخبارات.

٧- بناء حي خاص لتوطين العرب في مركز القضاء باسم حي (المثنى).

٨- بناء حي آخر للغرض نفسه باسم حي (التأميم).

٩- بناء حي آخر باسم حي (٣٠ تموز).

١٠- بناء مستوطنة كبيرة بإسم (حطين) تشمل أكثر من (٥٠٠) دار سكنية للضباط وضباط الصف من منتسبي الجيش في المعسكر.

جـ- قضاء حويجة:

أُنشيء هذا القضاء حديثاً، كما بيّنّا، لغرض إسكان أبناء عشيرتي (العُبيد) و (الجبور) العربيتين وغيرهما في سهل الحويجة. وقد صرف النظام منذ عام ١٩٦٣ مبالغ طائلة لانشاء العديد من المشاريع الزراعية وحقول الدواجن الكبرى، بالاضافة الى المرافق الخدمية الاخرى في هذا القضاء. وقد إستقرت في ربوع هذا القضاء العديد من العوائل الكردية بحثاً عن العمل، وعمد النظام الى طردهم منذ بداية عام ١٩٩٥.

د- قضاء چم چمال:

وهو من الاقضية القديمة التابعة لمحافظة كركوك منذ العهد العثماني. ويقع بين كركوك والسليمانية، وتتبعه ادارياً ناحيتا (آغجلر) و(سنگاو). وقد بلغ مجموع نفوس سكان القضاء بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، (٣٤٢٩٩) نسمة، وجميعهم من الكرد. وقد دمر النظام جميع القرى العائدة لهذا القضاء البالغ عددها (١٦٤) قرية، فيها (١٠٢) مدرسة و(١٥٧) مسجداً او جامعاً واربع مستوصفات. وبلغ مجموع عدد العوائل المرحّلة من تلك القرى حوالي (٩٨٦٦) عائلة فلاحية وقت الترحيل، بلغ عدد أفرادها في حينه (٥١٧٩٧) نسمة، وتمّ ذلك على النحو التالي :

١- ناحية (سنگاو) :

كانت تتبع هذه الناحية (٧٠) قرية دمرت جميعاً مع مركز الناحية خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ عدد اهالي هذه القرى (٢٦٤٨) عائلة فلاحية، كما بلغ عدد المدارس المدمرة في تلك القرى (٢٨) مدرسة ابتدائية مع مستوصفين.[٦٣]

٢- ناحية (آغجلر) :

وهي ناحية قديمة كانت تضم (٧٥) قرية، فيها (٦٦) مدرسة و(٧٣) مسجداً وجامعاً ومستوصفان. وقد تم تدمير عدد من هذه القرى لاكثر من مرة مِن قِبَل الجيش العراقي، ثم اعيد بناؤها وتعرضت للحرق او للتدمير مرة اخرى. وكانت تعيش في هذه الناحية (٦٧٣١) عائلة فلاحية، اجبرت على الانتقال الى المجمعات القسرية التي بنيت خصيصاً لها على الطريق العام بين كركوك والسليمانية.

وشملت عمليات الانفال اعداداً من هذه العوائل الفلاحية.[٦٤] وتعرضت بعض القرى الواقعة في هذه الناحية الى القصف بالغازات السامة والكيمياوية خلال شهر ايار (مايو) ١٩٨٨، مما ادى الى قتل المئات من الاطفال والشيوخ، خاصة في قرى (عه سكه ر) و(گاوراد) و(موتليجه).[٦٥]

ويقع قضاء چم چمال حالياً ضمن المنطقة المحررة من كردستان

٦٣- ibd., p.92-94.

٦٤- ويشير كنعان مكية (سمير الخليل) في مؤلفه بعنوان (القسوة والصمت) الى مشاهد لما تعرضت له قرى هذه الناحية، من قصف بالقنابل والغازات السامة، ص١٢٧ وما بعدها، دار الساقي، ١٩٩٤.

٦٥- ibd., p.95-97.

العراق، لذلك بدأ ابناء هذه القرى المدمرة بالعودة اليها تدريجياً لاعادة بنائها ومباشرة الزراعة فيها.

هـ- قضاء (دوز خورماتو/ طوز):

كان مركز هذا القضاء يقع في منطقة (گل) - في قرية (كؤشك) بالذات - خلال العهد العثماني وبداية الحكم الملكي في العراق. ثم جعل النظام الملكي قصبة (داقوق) مركزاً للقضاء، ثم تحولت (دوز خورماتو/ طوز) أو (خورماتو) الى مركز للقضاء، وتقع على الطريق العام بين كركوك وبغداد. وقد بلغ عدد نفوس سكان القصبة (٨٩٧٨) نسمة، بين كرد وتركمان شيعة بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، بينما بلغ عدد سكان النواحي والقرى العائدة للقضاء (٦٨٥٥٢) نسمة بموجب الاحصاء نفسه، معظمهم من الكرد، يليهم التركمان ثم العرب.

وقد بدأ النظام بتعريب بعض القرى التابعة للقضاء منذ اواسط السبعينات، ثم باشر بتدمير القسم الأعظم منها بسبب تعذر حماية المستوطنين الجدد فيها. ودمر النظام خلال السنوات الواقعة بين ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ تسع قرى تابعة لمركز القضاء، كانت تضم حوالي (١٠٥٨) عائلة فلاحية.[٦٦]

وكان النظام قد الحق هذا القضاء بمحافظة صلاح الدين (تكريت) عام ١٩٧٦ البعيدة عنه، بعد ان فك منه ناحية (داقوق) وألحقها بمركز قضاء كركوك. كما انشأ النظام في هذا القضاء عدة مستوطنات عربية هي، مستوطنة (يافا) قرب قرية (ئه لبوسه باح) واسكن فيها قرابة (٣٠٠) عائلة عربية عام ١٩٧٧، ومستوطنة (المصاولة) لخمسمائة عائلة عربية اخرى قرب قصبة (دوزخورماتو) ولكنها غير مسكونة حالياً.

٦٦- ibd., p.24.

كان هذا القضاء بحدوده الادارية السابقة يضم ناحيتين هما: داقوق وقادر كرم، ثم إستحدث النظام نواحي نه وجؤل، وسليمان بگ، وآمرلي.

١- ناحية داقوق (طاووق):

تقع قصبة (داقوقا) القديمة تأريخياً، جنوبي كركوك على الطريق العام بين كركوك ـ دوزخورماتو ـ بغداد. ويعيش في هذه القصبة، بالاضافة الى الكرد، التركمان الشيعة الذين بلغ عدد نفوسهم بموجب احصاء عام ١٩٥٧ (٢٧٦٠) نسمة. ويعيش الكرد بوجه خاص في قرى هذه الناحية، وقد بلغ عدد نفوسهم بموجب الاحصاء نفسه (١٠٥٦٧) نسمة، بينما بلغ نفوس العرب حوالي (١٣٧٠) نسمة، يعيشون في قرية (شبيحة) وبعض القرى المجاورة لها.[٦٧]

وبدأ النظام بتعريب قرى هذه المنطقة المعروفة بخصوبة تربتها منذ بداية السبعينات، عن طريق شراء الاراضي الزراعية من بعض الملاكين الكرد في (١٥) قرية كردية تقع في مناطق عشيرتي (كاكه يى) و(داووده). ثم بدأ بتوزيعها مع الأراضي الأخرى العائدة للدولة على البدو وابناء العشائر العربية. وقد أُنشئت المستوطنات العربية التالية التي اصبحت فيما بعد مشمولة بمشروع ري كركوك الذي يعرف حالياً بمشروع ري صدام:

أ- مستوطنة (مهاوش) التي تضم (٣٠) عائلة فلاحية من عشيرة (العلگاوي)، تم توطينهم هناك عام ١٩٧٩ وبنى النظام (٣٠) وحدة سكنية لهم.

ب- مستوطنة (العصرية) قرب قرية (هه فته غار/ إفتخار)، وقد

٦٧- راجع الاحصاء العام لسنة ١٩٥٧.

بنت السلطة فيها (٤٨٠) داراً، تم توطين عشائر عربية متعددة فيها منذ عام ١٩٧٦.

جـ- مستوطنة حسين آغا التي بنيت فيها حوالي (٤٠٠) دار لعشائر عربية متعددة تم توطينها فيها.

د- مستوطنة اخرى بنيت عام ١٩٨١ بين قرية (ئه لبو سراج) و(هه فته غار) لاسكان عشائر عربية فيها.

هـ- مستوطنة داقوق التي تضم أكثر من (٥٠٠) دار سكنية، بنيت عام ١٩٨٢ للبدو العرب، بالقرب من الطريق العام بين كركوك-بغداد.

و- مستوطنة (كليسة) المجاورة لداقوق، وتضم (٢٥) داراً للبدو العرب.

ز- مستوطنتان بنيت في كل منهما (١٠٠) دار، قرب مستوطنة (العصرية) لاسكان البدو فيهما عام ١٩٨٠.

ح- تم ترحيل جميع الفلاحين الكرد من قرية (لهيب) وأسكن العرب محلهم.

ويلاحظ ان النظام بنى العديد من مخافر الشرطة بالقرب من هد المستوطنات، كما حصنت اطرافها بالربايا العسكرية خوفاً من تعرضها لهجمات (البيشمرگة) الكرد. وقد وزع النظام السلاح على أفراد العشائر العربية الذين تم توطينهم في المنطقة، وجرد بالمقابل الكرد من السلاح الذي كانوا يمتلكونه في عدد من القرى الكردية التي لم تتعرض للتعريب.

وبلغ عدد القرى المدمرة العائدة للناحية ست قرى، كانت تضم (٨٦٠) عائلة فلاحية وقت ترحيلها خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧.[٦٨]

٦٨- Destruction of a Nation, ibd., p.25.

ويلاحظ ان النظام سجل ابناء عشيرة (كاكه يى) الكردية عرباً في الاحصاء الذي اجراه عام ١٩٧٧. ويعيش ابناء هذه العشيرة في قرى خاصة بهم لم تتعرض للتدمير لحد الآن مع عدد من القرى الكردية الأخرى. وكان النظام قد سجّل أبناء عشيرة (البرزنجة) الكردية الساكنين في مناطق أخرى من المحافظة عرباً في الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٧.

٢- ناحية قادر كرم :

تقع هذه الناحية ذات المساحة الواسعة شمال شرقي القضاء. وكانت تضم قبل تدميرها كلياً (٢٨١) قرية عامرة، فيها (١٦٠) مدرسة و(١٩٠) مسجداً و(٢١) مستوصفاً. وقد بلغ عدد سكان هذه الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (١٣٤٢٦) نسمة، وكلهم من الكرد، بينما بلغ عدد العوائل المرحلة من هذه الناحية وقراها حوالي (١١٦٩٤) عائلة فلاحية تضم (٦١٣٩٤) نسمة، وذلك خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨. تم ابعاد بعضهم الى المجمعات القسرية، بينما تعرض البعض الآخر الى عمليات الانفال السيئة الصيت. وسبق للنظام أن أحرق العديد من قرى هذه الناحية خلال سنوات القتال بين الكرد والنظام العراقي، ثم دمر جميع هذه القرى خلال عامي الانفال.[٦٩]

٣- ناحية (نه وجؤل/ نوجول) :

وهي من النواحي التي استحدثها النظام، بعد البدء بحفر بعض الآبار النفطية في منطقة (زه نبور)، التابعة لهذه الناحية. وبعد بدء النظام بتدمير قرى كردستان، دمّر قرى هذه الناحية ايضاً البالغ عددها (٣٩) قرية، كانت تضم (٢٨) مدرسة و (٣٢) مسجداً ومستوصفين. وقد بلغ

٦٩- ibd., p.28-31.

عدد العوائل المرحلة من هذه القرى (١٩٦٩) عائلة فلاحية، رُحِّلت جميعاً الى المجمعات القسرية في مركز القضاء خلال الفترة بين ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨.[٧٠]

٤- ناحيتا (سليمان بگ) و(آمرلي):

تقع ناحية سليمان بگ جنوب قضاء (دوز خورماتو)، على الطريق العام بين كركوك - دوزخورماتو - حمرين - بغداد، اما ناحية (آمرلي) التي استحدثت فيما بعد، فتقع بالقرب من الطريق العام المذكور، بين سليمان بگ وجبال حمرين. ويعيش في قرى هاتين الناحيتين المحدود عددها، ابناء عشيرة (بيات) اي (پياووت) المغولية الاصل، التي استعربت في معظمها بسبب اختلاطها بالعشائر العربية القادمة من الجنوب.

وتمر سلسلة جبال حمرين التي تشكل الحدود الجنوبية الطبيعية لكردستان، جنوبي ناحية (آمرلي).[٧١]

و- قضاء كفري :

وهو قضاء قديم كان يُعرف في العهد العثماني بـ (صلاحية) ايضاً، ويقع جنوبي شرقي المحافظة. وقد بلغ عدد نفوس سكان هذا القضاء بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٦٤١٣٥) نسمة، معظمهم من الكرد، يليهم العرب ثم التركمان. وقد الحقه النظام بمحافظة ديالى عام ١٩٧٦، ضمن

٧٠- ibd., p.26-27.

٧١- يعتبر كل من المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني، في مؤلفه تاريخ العراق السياسي، الجزء الثالث، ص ٢٩٨. وكذلك الدكتور شاكر خصباك، المرجع المشار اليه آنفا، جبل حمرين حدودا طبيعية لكردستان. وقد ايد ذلك عدد كبير من الباحثين الاجانب. منهم ادموندز سي. جي: كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد ١٩٧١، ص ٧.

سياق سياسته الرامية الى اقتطاع اجزاء مهمة من محافظة كركوك الكرديا والحاقها بالمحافظات المجاورة لها، بهدف تقليل عدد نفوس الكرد في هذه المحافظة.

ويضم قضاء كفري عدداً من النواحي، أُلحِقَ بعضها بقضاء (كه لار) بعد استحداثه والحاقه بمحافظة السليمانية. والنواحي التي تتبع حالياً هذ القضاء هي:

١- ناحية (سه رقه لا/ سرقلعة) أو (شيّروانه) :

تقع هذه الناحية شمال شرقي مدينة كفري، على الطريق العام بين كفري - كه لار، ومركزها قصبة (سه رقه لا). وقد بلغ عدد نفوس سكان هذه الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٢٣٣٧١) نسمة، وهم من الكرد. وكانت تضم لدى بدء النظام بتدميرها (٢٥) قرية فيها (١٧) مدرسة و(١٨) مسجداً مع مستوصف في مركز الناحية. وقد بلغ عدد العوائل المهجرة منها (٩٨٢) عائلة فلاحية، تم تهجيرها جميعاً خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ الى مجمع (الصمود) الذي انشأه النظام في قصبة (كه لار) الجديدة، ليضم جميع الكرد المرحلين من قرى هذا القضاء.[٧٢]

٢- ناحية (كۆكز) :

وهي ناحية تمّ إستحداثها من قبل النظام البعثي، كانت تابعة مع القرى الملحقة بها، بما فيها قرى منطقة (زه نگاباد)، لناحية (قه ره ته په). وقد تعرضت قراها البالغ عددها (٢٦) قرية الى التدمير خلال السنوات ١٩٧٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨، كان فيها (٢٠) مدرسة و (٢٠) مسجداً مع مستوصف في مركز الناحية. وقد بلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى

٧٢- Destruction of a Nation, ibd., p.25.

(١٧٢٧) عائلة فلاحية، أُبعدت جميعاً الى مجمع (الصمود) في (كه لار) الجديدة.[٧٣] وقد اسكنت السلطة أفراداً من عشيرة (الكروي) العربية في عدد من قرى هذه الناحية، بعد طرد الفلاحين الكرد منها، كما حدث بالنسبة لقرى (قه لا) و (بنه باغ) و (سيله ونى) و (شيخ بابا) و (درويش محمد) و (عباس محمود سه فه ر) و (ئه ورحمان گام) و (رشيد بيجان). وينتمي جميع سكان هذه القرى الكردية لعشيرة (زه ند) الكردية، رُحّلوا جميعاً الى محافظة الانبار. وقد تم ترحيلهم بعد إكتشاف النفط في قرية (چالاوخالد) التابعة لهذه الناحية، والذي يسمى بحقل (گؤمار).

٣- ناحية (جه باره/ جباره) :

من النواحي الجديدة التي استحدثها النظام، وتقع جنوبي كفري، بالقرب من خط سكك الحديد الذي يربط آسكي كفري بـ(قه ره غان/ جلولاء) وبغداد. وقد اجبرت السلطة اهالي بعض القرى التابعة للناحية على الرحيل منها لاسكان العرب فيها، بينما دمرت القرى الاخرى، باستثناء قرى (گه لاباد) و (عين شكر) و (سارى گوى) التي يقطنها أبناء عشيرة (گي) الكردية، بعد أن أُجبروا على تسجيل أنفسهم عرباً ينتمون الى عشيرة (القيسي)! وقام العرب الذين تم توطينهم في الناحية بتأجير الأراضي الزراعية التي وُزّعت عليهم، على أصحابها السابقين من الفلاحين الكرد الذين أصبحوا يعملون فيها كأجراء للسادة الجدد! وكانت هذه الظاهرة تتكرر في كثير من الاقضية والنواحي التي تم تدميرها مع إجبار اصحابها على الرحيل منها، ثم توطين العشائر العربية فيها الذين كان معظمهم لا يمتهنون الزراعة لأنهم كانوا من البدو الرُحّل.

وقد شمل التدمير في هذه الناحية (٣٠) قرية كردية، فيها (٢٣)

٧٣- ibd., p. 10.

مدرسة و(٢١) مسجداً واربع مستوصفات. وبلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى (١٦٣٧) عائلة فلاحية، أُجبرت على الاستقرار في مجمع (الصمود) في (كه لار) الجديدة وفي مجمع (قه ره ته په) ايضاً، وذلك خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨.[٧٤]

٤- ناحية (قه ره ته په) :

وهي ناحية قديمة تقع في جنوب القضاء. ويقطن في القرى الجنوبية والغربية من هذه الناحية العرب من عشائر الجبور واللهيب وبني زيد، بينما يعيش الفلاحون الكرد في القرى الواقعة في شمالي وشرقي الناحية، وقد هدم النظام جميع القرى الكردية عام ١٩٨٨، مثل قرى (گاخور) و (قه ره يتاغ) و (گي) و (عين فارس) وغيرها. ويعيش التركمان الشيعة في مركز الناحية وضواحيها مع الكرد بوئام وسلام. وقد بلغ نفوس الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٢٧٩٤٢) نسمة. وكان الجميع من كرد وتركمان وعرب يعيشون بوئام قبل ان يقدم النظام على تعريب الناحية، عن طريق ترحيل اهالي القرى الكردية، ثم توطين العشائر العربية فيها، وهو ما ادى الى اثارة النعرات العنصرية بين الجميع.

ز- قضاء (كه لار/ كلار) :

استحدث هذا القضاء بعد ربط قضاء كفري بمحافظة ديالى عام ١٩٧٦. ثم جرى تدمير قرى هذا القضاء خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد بلغ عدد القرى المدمرة العائدة لمركز القضاء (١٦) قرية، كانت فيها (١٦) مدرسة و (١٦) مسجداً مع مستوصف واحد. ويلغ عدد العوائل المرحلة من تلك القرى (١١٧٤) عائلة فلاحية، أُجبرت على الانتقال الى مجمع (الصمود) القسري.

٧٤- ibd., p. 11, 12.

وتتبع هذا القضاء النواحي الادارية التالية :

١ - ناحية پيباز (باوه نور):

وهي ناحية قديمة أيضاً كانت تتبع ادارياً قضاء كفري، ثم أُلحقت بقضاء (كه لار) المستحدث. ويقع مركز الناحية في قصبة (پيباز) المقابلة لنهر (سيروان)، على الطريق العام بين دربندي خان - كةلار. وقد بلغ عدد سكان هذه الناحية بموجب إحصاء عام ١٩٥٧ (٦٨٨٦) نسمة، كلهم من الكرد. وقد دمّر النظام جميع قرى هذه الناحية البالغ عددها (٥٢) قرية، كانت تضم (٢٩) مدرسة و (٢٣) مسجداً ومستوصفاً واحداً في مركز الناحية. وبلغ عدد العوائل المرحلة منها (١٠٤٥) عائلة فلاحية، أجبرت على الانتقال الى المجمع القسري (الصمود) في مركز القضاء.[٧٥]

٢- ناحية (تيله كو):

وهي ناحية مستحدثة جرى تدمير جميع القرى التابعة لها والبالغ عددها (١١٣) قرية والتي كانت تضم (٤٧) مدرسة و(٤٢) مسجداً ومستوصفاً واحداً. وقد بلغ مجموع عدد العوائل الفلاحية المشمولة بالترحيل (١٦٥٩) عائلة فلاحية، أُسكنت في مجمع (الصمود) القسري خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨.[٧٦]

وتقع حالياً معظم النواحي والقرى التابعة لقضاء (كه لار) وأجزاء واسعة من قضاء كفري ضمن المنطقة المحررة من كردستان، لذلك بدأ الفلاحون الكرد بالعودة تدريجياً الى قراهم المدمّرة لاعادة بنائها وممارسة

٧٥- ibd., p. 133.

٧٦- ibd., p. 134 - 135.

الزراعة فيها، رغم تعرضهم لنيران مدفعية القطعات العسكرية العراقية المتمركزة في المنطقة بين حين وآخر.

* * *

حصيلة التعريب والتدمير في محافظة كركوك:

يتبين من هذا الاستعراض السريع لعمليات الترحيل والتدمير والتعريب التي شملت القرى الكردية التابعة لاقضية ونواحي محافظة كركوك، بضمنها بعض مراكز النواحي ايضاً، ان مجموع القرى التي دمرها النظام العراقي، خاصة خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، قد بلغ (٧٧٩) قرية. وقد حول النظام بعض مراكز النواحي والاقضية الى مجمعات قسرية لاجبار الفلاحين المرحلين على السكن فيها، دون ان توفر لهم اي عمل او مورد للرزق، سوى المبالغ القليلة التي اعطيت لهم لبناء دور لهم في تلك المجمعات، ودون أن توفر لهم فيها أي شيء غير قطعة أرض سكنية. وفي اغلب الاحيان كانت مواشيهم ودوابهم تنهب من قبل المشرفين على عمليات الترحيل، وهم من كبار ضباط الجيش ومسؤولي حزب البعث والاجهزة الامنية في المحافظة وبعض رؤساء المرتزقة الكرد.

وقد بلغ عدد العوائل المشمولة بالتهجير الاجباري حوالي (٣٧٧٢٦) عائلة فلاحية، تضم الواحدة عادة في المجتمع الكردي ما لايقل عن خمسة اشخاص.

ويبيّن لنا الجدول الآتي التدمير الذي شمل أقضية ونواحي وقرى محافظة كركوك والمنشآت الموجودة فيها بصورة واضحة:

اسم القضاء	عدد القرى المدمرة	عدد المدارس المدمرة	عدد المساجد المدمرة	عدد المستوصفات المدمرة	عدد العوائل المهجرة	عدد الأفراد المهجرين
مركز قضاء كركوك مع قضاء (دوبز/ دبس)	٢١٨	١٦٠	١٩٠	٢١	١١٦٩٤	٦١٣٩٤
كفري (باستثناء ناحية قه ره ته په)	٨١	٦٠	٥٩	٦	٤٣٤٦	٢٢٨١٧
دوز خورماتو (طوز)	١٣٥	٧٩	١١١	٦	٧٩٤٢	-
چم چمال	١٦٤	١٠٢	١٥٧	٤	٩٨٦٦	٥١٧٩٧
كه لار/كلار	١٨١	٩٢	٨١	٣	٣٨٧٨	
المجموع	٧٧٩	٤٩٣	٥٩٨	٤٠	٣٧٧٢٦	

وإذا علمنا ان مجموع القرى المدمرة في كردستان قد بلغ (٣٨٣٩) قرية حتى نهاية ١٩٨٩، وكانت تضم (١٧٥٧) مدرسة و(٢٤٥٧) مسجداً و (٢٧١) مستوصفاً، وان مجموع عدد العوائل المرحلة من مدنها وقراها قد بلغ(٢١٩٨٢٨) عائلة معظمها فلاحية، لتبين لنا ان نسبة القرى المدمرة في محافظة كركوك وحدها تشكل حوالي ربع مجموع القرى المدمرة في كردستان. وتوضح خارطة المدن والقصبات والقرى المدمرة في كردستان او التي جرى تعريبها بترحيل الكرد منها ثم اسكان العرب فيها والملحقة بهذه الدراسة، مدى الدمار الذي تعرضت له المنطقة الكردية خلال الربع الاخير من القرن الحالي، خاصة خلال سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨، اي

الستين اللتين نفذت خلالهما عمليات الانفال.

لقد بذلت الانظمة العراقية المختلفة جهوداً حثيثة لتعريب منطقة كركوك بسبب ثرواتها النفطية وسهولها الواسعة الخصبة. ولا تختلف الممارسات التي سلكتها هذه الانظمة، خاصة منذ عام ١٩٦٣، عن تلك التي مارستها الانظمة العنصرية والفاشية الاخرى في ارجاء عديدة من العالم. فقد لجأ النظام العراقي الحالي الى تدمير معظم القرى الكردية والقصبات في محافظة كركوك، بما فيها بيوت الفلاحين والمواطنين الآخرين وأماكن العبادة والمدارس والمستوصفات القليلة الموجودة فيها، بالاضافة الى حرق البساتين والمزارع، وتفجير ينابيع المياه الموجودة فيها، بهدف ازالة آثارها نهائياً وانكار وجودها، فيما لو حققت هيئة دولية بشأن مصيرها. ثم قام النظام بعدئذ بتفكيك المحافظة بهدف جعل الكرد اقلية سكانية فيها. فقد الحق النظام عام ١٩٧٦ قضائي (چم چمال) و(كه لار) بمحافظة السليمانية، والحق قضاء كفري بمحافظة ديالى. ثم الحق قضاء (دوز خورماتو/ طوز) بمحافظة صلاح الدين (تكريت) المستحدثة والبعيدة عن القضاء المذكور. وبذلك لم يبق تابعاً لمحافظة كركوك التي اطلق عليها اسم محافظة (التأميم)، غير قضاء الحويجة المعرب منذ اواسط الاربعينات، وقضاء (دويز/ دبس) المعرب منذ ١٩٦٣. اما مدينة كركوك نفسها فقد بدأت الاجهزة العسكرية والامنية لنظام عبدالكريم قاسم بتعريبها منذ اواسط ١٩٥٩. ثم استمرت الانظمة اللاحقة على اجبار الالوف من العوائل الكردية على ترك المدينة، وجلب العوائل العربية لاسكانها فيها، بعد توفير السكن والعمل لافرادها. ولا تزال العملية جارية ومستمرة لحد الآن لابقاء المدينة وأجزاء واسعة من المحافظة تحت سيطرة النظام الذي يقوم بتوطين العشائر العربية في سهول كركوك وقراها، بعد ترحيل الكرد منها.

وقد شيد النظام مشروعاً ضخماً لارواء الاراضي الزراعية الواسعة الواقعة في سهول (دوبز/ دبس) وداقوق ودوز خورماتو، جنوبي الطريق العام بين كركوك ـ بغداد حتى جبال حمرين، وذلك بجلب الماء من نهر الزاب الصغير، وهو غير مشروع ري الحويجة. واطلق عليه ابتداءً اسم مشروع (ري كركوك)، ثم مشروع (ري صدام)، الذي يروي عشرات الالوف من الدونمات. ولا يستفيد من هذا المشروع الأروائي الضخم غير الفلاحين العرب الذين تم توطينهم في تلك المناطق حديثاً.

لقد نفذ النظام العراقي عمليات تعريب محافظة كركوك في شقين يكمل احدهما الآخر.

فقد قام النظام في الشق الاول من عملياته باجبار الكرد على ترك مدينة كركوك وأرجاء المحافظة والتوجه الى المحافظات الاخرى، سواء عن طريق النقل الاداري للموظفين والعمال منهم، أو بوسائل القهر الاخرى بالنسبة للآخرين. والكردي الذي يترك كركوك، اختياراً كان ذلك ام اجباراً، لا يسمح له بالعودة اليها ولو كان مسجلاً في سجلات نفوس (الاحوال المدنية) المحافظة. وهذا ما حدث بالنسبة للموظفين والعمال المنقولين الى المحافظات الاخرى الذين حاولوا العودة الى كركوك للاستقرار فيها، بعد احالتهم على التقاعد او انهاء خدماتهم. وانضم الى هؤلاء عدد هائل من المرحلين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٢ الى ١٩٩٠، وكذلك الالوف الآخرين الذين اضطروا الى ترك المدينة بعد قصفها من قبل قوات الحرس الجمهوري لدى إحتلالها المدينة ثانية، بعد فشل الانتفاضة في نيسان ١٩٩١.

اما الشق الثاني من عمليات التعريب فقد تم تنفيذه عن طريق جلب الالوف من العوائل العربية من وسط وجنوب العراق، لاسكانها في مدينة كركوك وفي مناطق قريبة منها، بعد توفير السكن وتهيئة وسائل العيش

لأفرادها، إما بتعيينهم في المنشآت المختلفة، او في اجهزة القمع كالشرطة والجيش والاستخبارات والمخابرات، أو في تنظيمات حزب البعث و(الجيش الشعبي) الذي يتولى مع الجيش حراسة اطراف المدينة في الربايا العسكرية والتحصينات الاخرى التي تحيط بالمدينة من جميع اطرافها. وقد اطلق النظام على هؤلاء اسم (العرب الوافدين)، بينما اطلق الناس عليهم اسماء اخرى، كأصحاب العشرة آلاف دينار او العشرين الف، حسب مبالغ المنح الحكومية التي كانوا يحصلون عليها بالاضافة الى الامتيازات الاخرى.

وقد تعذر على النظام العراقي اسكان العرب في المناطق الشمالية والشرقية من محافظة كركوك بسبب صعوبة حمايتهم فيها من هجمات الـ (پيشمرگه)، فلجأ الى تدمير القرى الواقعة في تلك المناطق والتي تجاوز عددها السبعمائة قرية. ودمر النظام ايضاً احياءً او أجزاء واسعة في عدد من الاحياء الكردية في مدينة كركوك. فقد هدم النظام على سبيل المثال مئات الدور في احياء (شوريجه) و(الماس) و(بلاغ) و(پيرياديي) و(مصلى) و(به رتكيه) مثلاً، بحجة فتح شوارع عريضة فيها. ومنع النظام اصحاب الدور المهدمة من شراء دور اخرى او قطع اراضي سكنية في مدينة كركوك، ثم منعهم فيما بعد من البقاء في المدينة.

* * *

ان حل المسألة الكردية في العراق يبقى مبتوراً ناقصاً ومهدداً بالانفجار في كل حين، ان لم يصاحبه قرار صريح يقضي بعودة جميع الكرد والتركمان المرحّلين من قِبَلِ النظام الى مدينة كركوك والى قرى وقصبات المحافظة. وينبغي ايضاً اعادة جميع العرب الذين تم توطينهم في المدينة وفي جميع مناطق المحافظة منذ بداية ١٩٦٣، الى المناطق التي جلبوا منها. وما حدث في كركوك أثناء إنتفاضة اذار ١٩٩١، من

هروب معظم هؤلاء الوافدين من المدينة ومغادرتهم لها خير دليل على أن بقاءهم فيها مرهون ببقاء النظام الديكتاتوري. ولم يتمكن هؤلاء من العودة الى كركوك إلا بصحبة قوات الحرس الجمهوري والمرتزقة من جماعة (مجاهدي خلق) الايرانية المسلّحة التي إستعادت سيطرتها على المدينة وأرجائها بعد قصفها وضربها بالصواريخ والمدافع بصورة عشوائية.

كذلك يجب اعادة الحدود الادارية للمحافظة الى وضعها السابق لعام ١٩٦٨، وذلك باعادة الاقضية والنواحي والقرى التي استقطعت من محافظة كركوك والحقت بالمحافظات الاخرى. ويجب بطبيعة الحال اعادة بناء القرى والقصبات الكردية والتركمانية المهدمة، وتعويض اصحابها عما لحق بهم من خسائر فادحة خلال هذه الفترة الطويلة، من حرق لمزارعهم وبساتينهم وقتل ابنائهم وتشريدهم.

ان منطقة كركوك التي كانت ولا تزال تشكل جزءاً من كردستان، وكانت مدينة كركوك مركزاً ادارياً لها منذ العهد العثماني، يجب ان يعود اليها وجهها الطبيعي ويُزال عنها الدمار الذي لحق بها وتُنهى آثار عمليات التعريب العنصرية الى تعرضت لها.

وبالنسبة لسياسة التعريب التي أخذت تشمل التركمان منذ بداية الثمانينات، يجب إنهاء هذه السياسة المقيتة المتّبعة بحقهم أيضاً. ونقترح على السلطة الكردية القائمة في المنطقة المحررة بكردستان الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للتركمان، وتثبيت ذلك في صيغ قانونية وتوفير المؤسسات لممارستها عملياً وبصيغ ديمقراطية. وبالمقابل ينبغي على قادة الاحزاب السياسية التركمانية عدم الاحتماء ببعض الدول الاقليمية وإثارتها ضد الكرد، إما عن طريق اتهامهم بمحاولة إنشاء (دولة كردية) بدعم من الغرب، أو الادعاء بأن الكرد «لا ينظرون بحرارة الى التركمان»، ففضلاً عن عدم استناد هذه الادعاءات إلى أساس صحيح، فهي لا تعمل أيضاً

على توفير المناخ السياسي الملائم لاقرار حقوقهم.(٧٨)

ويجب على الجميع، من كرد وتركمان وآشوريين، أخذ العبر والعظة من الاحداث الأليمة التي مرت بهم جميعاً منذ نهاية الخمسينات. فقد أثبتت تلك الاحداث ان النظام الشوفيني في بغداد يهدف في النهاية الى إزاحة الجميع عن المنطقة. فقد عمل في البداية على ترحيل الكرد من منطقة كركوك، واستخدم أوساطاً معينة من القوميين التركمان لضرب الكرد، لاجبارهم على ترك العيش في مدينة كركوك. وعندما أنهى النظام الكرد أو تصور ذلك، تحول الى التركمان ليصبحوا ضحية جديدة لسياسته العنصرية.

لقد شملت سياسة الاضطهاد والتمييز حتى العرب المستقرين في المنطقة، أي قبل نزوح موجات العرب (الوافدين) اليها. فقد أخذ هؤلاء يتعاملون مع الجميع، من كرد وتركمان وآشوريين وعرب من أهل المنطقة، تعاملاً ملؤه التعالي والاستخفاف بهم، بسبب هيمنتهم على مراكز القوى في الجيش والادارة والاجهزة الامنية والمخابراتية وتنظيمات حزب البعث، وإستحواذهم على معظم الاراضي الزراعية والمرافق الاقتصادية والمؤسسات والتنظيمات المهنية والنقابية. إن إلقاء نظرة سريعة

٧٧- نشرت دورية (الملف العراقي) في عددها (٣٠) لسنة ١٩٩٤، ص ٢٤، نص الرسالة التي وجهها رئيس الحزب الوطني التركماني الى وزارة الخارجية التركية، نقلا عن صحيفة (زمان) التركية في عددها الصادر بتأريخ ١١ آذار (مارس) ١٩٩٤، وقد ورد في الرسالة المذكورة «ان الدولة الكردية التي يراد انشاؤها في شمال العراق بدعم من الدول الغربية لا تنظر بحرارة الى التركمان القاطنين في شمال العراق...». وقد توجه رئيس الحزب المذكور برسالته الى رئيسي الوفدين الاميركي والتركي لمحادثات تمديد فترة بقاء القوة العسكرية لبعض الدول الغربية في قاعدة (انجرليك) التركية في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٤، مدعياً في رسالته ان هذه القوة «قد وفرت لقيام دولة كردية يعوزها الاعلان فقط..»!

على جميع تلك المرافق والمؤسسات والاجهزة، يكشف بوضوح أن حشوداً من البشر لا صلة لهم بتلك المنطقة قد استحوذوا عليها جميعاً، وأصبحوا الآمرين والناهين فيها، بينما أصبح أبناء المنطقة غرباء وعرضة للاضطهاد وللاحتقار من قبلهم.

لقد واجه الكرد منذ عقود من الزمن تهمة (الانفصالية) لانهم يطالبون بحقوقهم القومية ولا يريدون ان تجعل الانظمة العراقية من وطنهم كردستان مستوطنات عربية كتلك التي أنشأتها الانظمة الفاشية في اوطان الغير. وإذا استمر الامر على ما هو عليه الآن بعد سقوط نظام صدام حسين، فستبقى المنطقة مهددة بالانفجار في كل حين.

لقد اثبتت الاحداث الجارية في العالم وفي منطقة الشرق الاوسط بالذات، ان الحياة المشتركة بين شعبين او اكثر تنتهي بالفشل ان لم تؤسس على الارادة الحرة لجميع الاطراف. اما الوحدة القائمة على القسر الاندماجي واعتماد الهيمنة العددية لجماعة الاكثرية على الجماعات الاخرى، كما يفعل النظام العراقي، فلن يكتب لها النجاح. ان جميع الاجراءات القسرية التي مارستها الانظمة العراقية، خاصة منذ بداية الستينات، هي اجراءات غير شرعية ومخالفة لابسط المفاهيم والقوانين الدولية، لانها قائمة على القهر والاكراه وتنطلق من افكار عنصرية مقيتة تستند على الاستيلاء بالقوة على اراضي الغير وطرد مالكيها الشرعيين منها، ثم جلب مئات الالوف من الناس الغرباء عن المنطقة بهدف توطينهم فيها.

ان على جميع العراقيين الحريصين على الكيان العراقي ادانة سياسة التعريب التي مارسها النظام العراقي في منطقة كركوك والمطالبة بعودة الامور الى وضعها الطبيعي الذي كان سائداً قبل عام ١٩٦٣.

ان عدم ادانة هذه السياسة العنصرية بصورة صريحة يضع مسألة الثقة

بين العرب والكرد في امتحان عسير، ويؤدي عدم حل هذه المشكلة بالصيغة التي ذكرناها بعد سقوط النظام الدكتاتوري القائم حالياً، الى انهيار تلك الثقة نهائياً وما يترتب على ذلك من آثار قد تهدد الكيان العراقي بالانهيار.

الملاحق:

١- نصوص بعض الكتب السرية الصادرة عن قيادة الفرقة الثانية في كركوك في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩

٢- عن أحداث كركوك لعام ١٩٥٩



الملحق رقم -١-

أدناه نصوص بعض الكتب السرية الصادرة عن قيادة الفرقة الثانية بكركوك الموجهة في نهاية عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩ الى وزارة الدفاع في بغداد:

١- الوثيقة الأولى:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات الرقم: ح ـ ش ـ ٣ ـ ٩١٤

التأريخ: ٩/ ٩/ ١٩٥٨

(سري للغاية وشخصي)

الى/ مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع

الموضوع/ مذكرة المدرسين الاكراد الى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان خاصة.

بطيه نسخة من المذكرة اعلاه للاطلاع.

ورد في الصفحة (١٥) تحت عنوان (ب- التطبيق)

المادة (١) ما يلي :

(تحديد منطقة المعارف الكردية بألوية السليمانية واربيل وكركوك وخانقين وأقضية الموصل الكردية). نود ان نلفت النظر الى خطورة التحديد اعلاه حيث نبدي المطالعة التالية :

١- ان اقرار حدود معارف كردستان معناه ضمناً الاعتراف بالخطوة التي يهدف اليها المدرسون الاكراد وهو اعلان كيان كردستان السياسي.

٢- ان زج لواء كركوك ضمن منطقة المعارف الكردية، وهي ليست كردية بالمعنى الذي فسرته المذكرة، اذ فيه اكثرية (عربية وتركية ومسيحية)، فالتعبير يبطن في طياته روح الرغبة في الاستيلاء على (النفط) وهي الثروة الوطنية للجمهورية العراقية التي حررت هذا المصدر الحيوي لحياة ومستقبل العراق. كما ان ادعاء المذكرة بكردية كركوك معناه صهر القوميات الاخرى في اللواء وهذا ما ينافي روح دستور الجمهورية العراقية.

٣- ليس من المصلحة تأسيس مديرية معارف كردستان وليس من الصحيح ان يكون مركزها في مدينة كركوك.

٤- يجب اسناد منصب مدير المعارف في كركوك دوماً وأبداً الى شخص عربي، شرط ان تتوفر فيه صفة الحياد ويعمل للمصلحة وخدمة التعليم دون تحيّز لقومية او عنصرية.

٥- اما ما جاء في بقية المذكرة فنترك امرها لوزارة المعارف لانها فرضت شروطاً وليس إصلاحاً.

ارجو اطلاع الجهات المعينة لخطورة المذكرة المبرقة باسم الاصلاح. اننا لا ننكر على اخواننا الاكراد حقهم في المطالب المنوه عنها على ان تتفق والمصلحة العامة التي هي رائد المخلصين لهذا الوطن.

توقيع
الزعيم الركن
ناظم الطبقچلي
قائد الفرقة الثانية »

٢- الوثيقة الثانية:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات الرقم: ح ـ ش ـ ٣ ـ ١٧

التاريخ: ٦/ ١/ ١٩٥٩

(سري وشخصي)

الى/ سيادة الحاكم العسكري العام

الموضوع/ مراجعة نقابة المعلمين في كركوك حول بعث مديرية معارف لكردستان مركزها كركوك.

واجهني شخصياً اعضاء هيئة نقابة المعلمين في كركوك (وكان جميع اعضائها من التركمان الذين فازوا في انتخابات نقابة المعلمين ضمن قائمة «الجبهة القومية» التي كانت تضم القوميين والبعثيين والتركمان - ن.ط.) وافادوا بان الطلاب الاكراد في مدارس المدينة اخذوا يجمعون التواقيع لارسالها الى وزارة التربية والتعليم لغرض الدعوة لتأسيس مديرية معارف كردستان (العراق) ومركزها في كركوك. وحين جرى التحقيق مع بعض هؤلاء الطلاب (وهم من منتسبي ثانوية المصلى)، افادوا بان الطلب ورد لهم من اناس في بغداد لم يفصحوا عن أسمائهم وهم ينفذون رغبتهم.

وقد اوضح اعضاء النقابة بان هذه الدعوة تقلقهم لاسباب عديدة اهمها ان لواء كركوك فيه اكثرية تركية مع اقليات عربية ومسيحية آشورية وأرمنية، فتأسيس او محاولة ايجاد مديرية معارف كردستان في مركز لواء كركوك سيبعث القلق في النفوس كما سيزيد في تفاقم موقف القوميات هنا تجاه هذا المشروع وسيتمّخض عن روح التنافس والعداء بين تلك القوميات بسبب التزامها بالخضوع الى التنظيم الجديد المنوي بعثه، وهو فرض التعليم باللغة الكردية، وما سيترتب على ذلك من اجراءات حول

نوع الثقافة التي يقتضي ان تسود المنطقة.

ثم افادوا بأنهم جاءوا باسم المصلحة ووحدة التعليم ومستقبل هذا الوطن من إثارة وجود مديرية لا ينطبق وضعها فعلاً على لواء اكثريته ليست كردية، وطلبوا الاستيضاح عن الفكرة التي تروّجها الجهات الكردية لجعل مركز مديرية معارف كردستان في كركوك. لقد وعدتهم بنقل الموضوع الى سيادتكم لتجنّب ما سينجم عن اقرار هذا المشروع من اختلاطات وانتكاسات معقدة، وأنا ادعوكم بأن يُستبعد المشروع وجعل مديرية معارف كركوك رهناً بمدير عربي محايد ليجمع شمل قوميات اللواء والمدينة وليهدأ اهالي اللواء الى مستقبلهم الثقافي والسياسي كما هو الحال عليه الآن.

ان التدريس باللغة العربية هو الحل المقبول في لواء كركوك . . .

الزعيم الركن
ناظم الطبقچلي
قائد الفرقة الثانية »

صورة منه الى :

- مديرية الاستخبارات العسكرية

(ان المذكرة المشار اليها في الكتابين الصادرين عن قيادة الفرقة، سبق أن تقدم بها اعضاء وفود الوية اربيل والسليمانية والموصل وديالى من المعلمين الكرد والعرب (من القائمة المهنية الموحدة التي كانت تضم الديمقراطيين واليساريين من العرب والكرد) الى المؤتمر الاول لنقابة المعلمين الذي انعقد في بداية عام ١٩٥٩ في بغداد، وقبله الى المسؤولين في وزارة المعارف (التربية والتعليم). وهي تتضمن المطالبة بادخال لواء كركوك ضمن اشراف مديرية تربية وتعليم كردستان العراق باعتبار ان

الأكثرية السكانية في اللواء حسب الاحصاء الرسمي لعام ١٩٥٧ هي من الكرد. وقد ذكروا في مذكرتهم أيضاً أنه يحق للتركمان ولغيرهم فتح مدارس خاصة بهم في اللواء، أسوةً بالكرد، خلافاً لما ورد في المذكرة التي تقدم بها المعلمون التركمان الى قيادة الفرقة الثانية. وهذا ما حصل فعلاً فيما بعد، حيث افتتحت العديد من المدارس التي كانت تُدرّس فيها الكردية أو التركمانية، بالاضافة الى تدريس اللغة العربية؛ ن.ط).

٣- الوثيقة الثالثة:

قيادة الفرقة الثانية

الاستخبارات الرقم: ١ س/ ١٤٢

التاريخ: ١٩/ ١/ ١٩٥٩

الى/ سيادة رئيس أركان الجيش

الموضوع/ الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية

١- منذ اعلان تشكيل جبهة اتحاد احزاب كردستان: الحزب الديمقراطي البارتي والحزب الشيوعي وحزب جبهة الاتحاد الوطني(*)، اخذت هذه الجماعات تعمل بصورة جدية بواسطة اعوانهم والمشردين الذين ارسلوهم الى الاقضية والنواحي والقرى على بعث اقليم (كردستان العراق) ضمن الجمهورية العراقية. وقد ساهمت في مثل هذه الاعمال جهات مسؤولة في بغداد لتوجيه هذه الجبهة على التقيد بالميثاق الذي وضعوه والذي ينادون به في نشرات هذه الاحزاب السرية واجتماعاتهم الدورية، وكان النهج الذي رسموه لتحقيق هدفهم هو الاستفادة من المادة الرابعة من دستور الجمهورية العراقية الموقت الذي خصّ العرب والاكراد كمشاركين في هذا الوطن وهم يبغون ما يلي:

أ- العمل بجدية لاقناع حكومة الجمهورية للاعتراف بمطاليبهم

(*) تبدو سطحية معلومات قيادة الفرقة الثانية عن الاحزاب السياسية القائمة آنذاك في اطلاقها تسمية الحزب الديمقراطي البارتي على الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتبار جبهة الاتحاد الوطني حزباً سياسياً، بينما كانت تجمعاً يضم الاحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية العراقية في ذلك الوقت - (ن. ط.).

القومية ضمن منطقة كردستان التي خططوها ضمن الجمهورية، وتشمل معظم الاراضي الواقعة شرق دجلة حتى خليج البصرة، على انهم يرتضون البقاء ضمن الوحدة العراقية.

ب- اعلان كردستان العراقية فوراً بموجب نص الدستور لتكون هذه الجمهورية قاعدة لضم اكراد تركيا وايران ضمن الخارطة التي رسموها.

٢- ان كلا الفريقين المتطرفين والمعتدلين مؤمنان بما خططاه لجمهوريتهما ومستقبلها ان عاجلاً او آجلاً بما يلي :

أ- اعتراف الجمهورية العراقية بالاقليم المذكور رسمياً ضمن الوحدة العراقية كمرحلة اولى.

ب- تأسيس مديرية معارف كردستان يكون مركزها مدينة كركوك على ان تكون الثقافة في هذه المنطقة كردية محضة وان تؤسس جامعة في كردستان لرفع الثقافة الكردية.

جـ - الاعتراف باتحاد طلبة كردستان العراق على ان يتعاون مع اتحاد الطلبة في الجمهورية العراقية.

د- المطالبة بتأليف نقابة معلمي كردستان بالرغم من وجود نقابة المعلمين المنتخبة في كل لواء وكذا نقابة محامين واطباء كردستان.

هـ- العمل على تصنيع كردستان ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي في هذا الاقليم.

و- تأليف نقابات عمال كردستان بانواعها، على ان تتعاون مع نقابات عمال الجمهورية العراقية وان يتركوا موضوع الدفاع والمالية والتمثيل الخارجي في عهدة حكومة الجمهورية ببغداد.

هذه القواعد والخطوط الاساسية التي يتبناها مثقفو الاكراد ويبشرون بها كافة الاوساط. كما ويتعاون الضباط الاكراد على التقيد بها. ان جبهة

احزاب كردستان الموحدة(*) متفقة على بعث كردستان العراق وان اختلفوا في الاساليب، لهذا فان كافة الاوساط في هذه المنطقة تعمل بتوجيه من بغداد حيث يلتف ممثلو هذه الجبهة والضباط حول شخصيتهم المفضلة في الوقت الحاضر وهو (الملا مصطفى البارزاني) ومن يحف به من مثقفي كردستان وتصدر التوجيهات مباشرة او غير مباشرة لتنفيذ خططهم السياسية.

(اهملت المادة «٣» والمادة «٤» لكونهما لا تتعلق بكركوك)

التوقيع
الزعيم الركن
ناظم الطبقچلي
قائد الفرقة الثانية »

المرفقات :

١ قائمة

ـ صورة منه الى / مديرية الاستخبارات العسكرية.

(*) هذه الجبهة لم تكن موجودة قط، بل كانت هنالك لجنة للتعاون الوطني بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي في الفترة السابقة على انبثاق ثورة تموز(يوليو) ١٩٥٨، واستمرت بعدها ايضاً بفترة قصيرة بسبب رفض الحزبين القوميين (الاستقلال والبعث) دخول الحزب الديمقراطي الكردستاني طرفاً في جبهة الاتحاد الوطني، التي كانت تضم جميع الاحزاب العراقية المعارضة للنظام الملكي - (ن. ط.).

الملحق رقم ٢
عن أحداث كركوك التي وقعت في تموز ١٩٥٩

لدى اقتراب موعد الذكرى الاولى لثورة تموز ١٩٥٨، تشكلت في محافظة كركوك، شأنها في ذلك شأن جميع المحافظات الاخرى، لجنة عليا للاشراف على تنظيم الاحتفال بالمناسبة، اشترك في عضويتها ممثلو القيادة العسكرية وجميع الهيئات الرسمية والشعبية الاخرى، برئاسة وكيل المتصرف. وقد قررت اللجنة اقامة مسيرة جماهيرية في المدينة عصر يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩ يشترك فيها الجميع، وتمر في الشوارع الرئيسية في المدينة (حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٩١٥). وانطلقت المسيرة في الاتجاه المحدد لها من قبل اللجنة المنظمة لها. وكان معظم المشتركين فيها من الكرد، من شيوعيين وانصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومعظمهم من منتسبي الاتحادات والمنظمات المهنية والنقابات العمالية. ووصلت مقدمة المسيرة الى مدخل شارع (أطلس) الذي تقع فيه المحلات التجارية والمقاهي الخاصة بالتركمان، بينما كانت نهايتها قد غادرت تواً محل انطلاقها البعيد كثيراً عن الشارع المذكور. وحسب تقرير رسمي لمديرية شرطة المحافظة (حنا بطاطو، المصدر نفسه). تقابل جمع غفير من التركمان وهم يركبون السيارات العسكرية في مقدمة شارع (أطلس)، مع بداية المسيرة. ولولا تدخل قوة من الشرطة المحلية التي كانت موجودة في المكان المذكور، لحدث ما لا

يحمد عقباه، ولكن القوة المذكورة استطاعت التفريق بينهما، وتمكنت المسيرة فيما بعد من اكمال مسيرتها في الاتجاه المحدد لها مسبقاً من قبل اللجنة الرسمية. ويتساءل الدكتور حنا بطاطو عن مغزى وجود هؤلاء التركمان في سيارات عسكرية في بعض شوارع المدينة، وفي ذلك اليوم بالذات (المصدر السابق، ص ٩١٥). واستمرت مقدمة المسيرة في سيرها حتى وصلت قرب مقهى (١٤ تموز)، في نهاية شارع أطلس تقريباً، والتي كانت مقراً لتجمع الشباب التركماني المتطرف. وفجأة صُوِّبت من بين الجموع المحتشدة أمام المقهى عدة طلقات نارية باتجاه المسيرة، مما ادى الى حدوث خلل كبير فيها، سرعان ما تحول الى شجار بين بعض المشتركين فيها وبين جمهرة التركمان الواقفين امام المقهى، أُستخدم فيه الحجارة والعصي، ثم تطور الى اطلاق النار من قبل بعض الجنود ومنتسبي المقاومة الشعبية الذين كانوا يرافقون المسيرة من نقطة انطلاقتها الأساسية.

ويُفهم من التقارير الرسمية الصادرة عن مديرية شرطة اللواء، ان عدد المقتولين من التركمان قد بلغ ٢٠ شخصاً وحوالي (١٣٠) جريحاً، مع نهب عدد من الدكاكين والمحلات التجارية بلغ عددها (٧٠) دكاناً ومحلاً تجارياً (حنا بطاطو، ص ٩١٥)، بينما جاء في كتاب آخر لمديرية أمن كركوك يحمل رقم ٦٦٩٤ في ١٩٥٩/٧/٢٠ موجّه الى مديرية الأمن العامة، أن عدد القتلى بلغ (٣٢) شخصاً والجرحى (١٣٠) (حنا بطاطو، ص ٩١٩)، بينما قدّرت أجهزة الاعلام الأجنبية عدد القتلى بالمئات والجرحى بالالوف. والظاهر ان العناصر غير الملتزمة والمحرضة عملت على توسيع نار الفتنة، خاصة بعد انتشار الشائعات والاقاويل في الاحياء الكردية من المدينة حول اطلاق التركمان النار على المشتركين في المسيرة وقتلهم اعداداً كثيرة، فتسرّب الخبر المذكور سريعاً بين الجميع، فهاجم البعض مركز شرطة (امام قاسم) الواقع في الحي الكردي

المذكور، واستولوا على السلاح الموجود فيه (حنا بطاطو، ص ٩١٧). والغريب ان كثيراً من العناصر التي اشتركت في عمليات القتل وسحل الجثث والنهب، إرتبطت فيما بعد باجهزة القمع البعثية وقدمت خدمات كبرى للنظام، ولا يزال البعض منهم مستمراً في تقديم خدماتهم للنظام المذكور.

ويجب القول في هذا المجال ان مسؤولي الاجهزة العسكرية والامنية في قيادة الفرقة والمحافظة مارسوا خلال هذه الاحداث ادواراً مختلفة كل حسب توجهاتهم الفكرية والسياسية. فبينما لعب مدير الشرطة، وهو عربي لا يحمل اتجاهاً سياسياً محدداً، دور المسؤول الحريص على ارواح الناس وممتلكاتهم، وبذل اقصى الجهود للسيطرة على حالة الفوضى السائدة في المدينة، لعب مدير الامن، وهو عربي قومي، دور العامل على تأجيج نار الفتنة. كما لعب الضباط الكرد دوراً متميزاً في السيطرة على الاوضاع الامنية المتردية في المدينة وفي منع التجاوزات والتعديات على ارواح الناس وممتلكاتهم، كما منعوا ايضاً الفلاحين الكرد في القرى الكردية القريبة من كركوك من دخول المدينة في صبيحة ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩، وما كان يترتب على ذلك من آثار سيئة للغاية. واذا كان مسؤولو المنظمات المهنية والشعبية في المدينة يُلامون بسبب عدم سيطرتهم على منتسبي تلك المنظمات ومنعهم من الاعتداء على الانفس والاموال، الا ان جزءاً من اللوم المذكور يجب ان يوجه الى قادة التركمان ايضاً بسبب دفعهم العناصر المتطرفة من شبابهم على رفع شعارات استفزازية في تجمعات طافت شوارع المدينة خلال ليلة ١٣/ ١٤ تموز (يوليو) وفي صبيحة ١٤ تموز (يوليو) أيضاً. والراجح ان قادة التركمان لم يكونوا يتوقعون ان يكون رد الفعل من جانب الطرف الآخر عنيفاً بالصورة التي حدث بها فعلاً، والا لما اقدموا على تلك التصرفات. ويبدو انهم كانوا مطمئنين من ان السلطة ستقف معهم فيما لو

حدث اي نزاع بينهم وبين الطرف المقابل، نتيجة عبارات التأييد والمساندة التي كانوا يسمعونها دوماً من المسؤولين في المحافظة وفي قيادة الفرقة، لدى استقبالهم لهم في الايام التي سبقت تلك الاحداث الاليمة. وقد لوحظ أثناء رعاية قائد الفرقة الجديد لاحتفال عسكري أقيم صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٩، وقوف عدد من وجهاء التركمان والكرد ممن أُطلق سراحهم حديثاً، بجانب القائد والمسؤولين والمدعوين الآخرين على منصة التحية أمام مقر قيادة الفرقة. لقد كان وكيل قائد الفرقة ووكيل المتصرف ورؤساء دوائر الامن من القوميين العرب المعروفين بمعاداتهم للحزب الشيوعي وللحزب الديمقراطي الكردستاني وهيمنة هذين الحزبين على الشارع في المدينة.

يبدو أن قادة التركمان قد اتصلوا خلال فترة اعتقالهم في معتقلات بغداد، ببعض الفئات القومية من بعثيين وغيرهم، فحصل بينهم تقارب وتنسيق في العمل من أجل إسقاط عبد الكريم قاسم. كما ان دور السلطة في بغداد القائم دوماً على اثارة التفرقة بين الاحزاب السياسية وفئات البلاد المختلفة، ومساندة طرف خلال فترة محددة ضد الآخر بهدف اضعاف الجميع، قد برز في هذا الميدان بصورة واضحة.. فقد افسحت السلطة في البداية المجال امام انصار الحزب الشيوعي للسيطرة على جميع التنظيمات، بما فيها تنظيم (المقاومة الشعبية) العسكري؛ ثم ضيقت المجال عليهم فجأة وأرخت السبيل للتركمان وشجعت قادتهم للعودة الى الواجهة، كما كان عليه الوضع في عهد ناظم الطبقچلي. وبالمقابل كانت موجة التطرف السائدة آنذاك بين صفوف الحزب الشيوعي، قد هيئت الاجواء المناسبة لوقوع تلك الحوادث الدموية المؤسفة. فهذه العوامل جميعاً ساهمت في تهيئة الجو الملائم لوقوع احداث تموز (يوليو) ١٩٥٩. ومن الصعب تحديد دور العامل الاساسي فيها، لانها كانت عوامل متلازمة ومكملة احدها للآخر، من تطرف

الجانبين الى دور التحريض من جانب السلطة المركزية والفئات القومية والبعثية المتحالفة مع التركمان، ودور العامل الخارجي ايضاً، حيث كانت كركوك مركزاً لادارة شركة نفط العراق البريطانية التي كانت لها (دائرة علاقات) نشطة. وقد كشف عن إرتباط بعض الوجهاء التركمان كالمحامي صديق نقاش والمقدم المتقاعد يونس عمر والتاجر محمد الصالحي وغيرهم بدائرة علاقات شركة النفط، أحد التركمان النشطين وهو صلاح ترزي عام ١٩٦٢ لأحد السياسيين الكرد.

لقد أدت تلك الحوادث الأليمة الى إحداث شرخ واسع في العلاقة ما بين الكرد والتركمان في مدينة كركوك، لا تزال آثارها باقية لحد الآن. ومن المؤسف ان المسؤولين في قيادة الفرقة والاجهزة الأمنية في المدينة لعبوا دوراً واضحاً في تأجيج نار الفتنة وتوسيع شقة الخلاف بين أطرافها. وانكشف دورهم بوضوح، بعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم، لأن معظمهم كانوا على صلة بقادة إنقلاب ١٩٦٣ ولعبوا دوراً متميزاً فيه، بل تسنّم بعضهم مراكز ومسؤوليات مرموقة بعد نجاحه.









المؤلف في سطور:

- من أبناء مدينة كركوك، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية.
- حصل على بكالوريوس في القانون من جامعة بغداد، ثم على دكتوراه دولة في القانون من جامعة باريس.
- مارس التدريس في عدد من الجامعات العراقية منذ نهاية ١٩٦٨، ومنها كلية القانون بجامعة بغداد، إلى أن أحيل على التقاعد في نهاية ١٩٨٢، لأسباب سياسية.
- له العديد من المؤلفات القانونية والكثير من البحوث والمقالات القانونية وغير القانونية باللغات الكردية والعربية والفرنسية.
- وضع أول مشروع دستور لإقليم كردستان وأول معجم للمصطلحات القانونية باللغات الكردية والعربية والفرنسية والإنكليزية.
- يرأس حالياً المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في بريطانيا.